أتداعيات الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم

"دراسة مقارنة بالفقه الإسلامى "

الدكتـــــور
عمار السيد عبدالباسط
مدرس الإقتصاد بكلية الشريعة والقانون
بدمنهور

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا شك أن الأزمة الإقتصادية والمالية الحالية ، والتى يعيشها الإقتصاد العالمى هى الأشد منذ الحرب العالمية الثانية ، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى السبب الرئيسى فى إندلاع تلك الأزمة ، ومعها بعض الإقتصادات المتقدمة الأخرى ، مما أدى إلى إنخفاض حاد فى الطلب الكلى العالمى ، فعلى سبيل المثال إنكمش الإنتاج فى الإقتصاد العالمى بنسبة تقدر بحوالى ٦% على أساس سنوى فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ ، واستمر فى الإنخفاض فى عام ٢٠٠٩ ، وعلى الرغم من وصول الإنتاج العالمى إلى أدنى مستوياته فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، إلا أن صندوق النقد الدولى قد وضع خطة لزيادة حجم الإنتاج العالمى بنسبة ٤,١% فى عام ٢٠٠٩ ، ولقد كان تأثير الأزمة المالية العالمية أكثر وضوحاً على حجم التجارة العالمية ، والتى إنخفض حجمها بنسبة تقدر بحوالى ١٢% فى عام ٢٠٠٩ ، كما إنخفضت أسعار السلع الأساسية بنسبة تقدر بـ ٢٤% ، وذلك فى الدول التى تأثرت بشكل كبير بتلك الأزمة ، وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة المالية العالمية ليس موحداً، إلا أنه لم توجد منطقة فى العالم لم تتأثر بتلك الأزمة .

أهمية الدراسة:

يستمد موضوع الدراسة أهميته من خلال الصدمة التى أحدثتها الأزمة الراهنة والتى إنعكست على الأوضاع الإقتصادية فى سائر دول العالم المتقدم منه والنامى ، وماترتب عليه من حدوث خلل فى الأوضاع الإقتصادية

والمالية لدى المؤسسات المالية ، وعلى رأسها البنوك وأسواق الأوراق المالية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتضح أهمية موضوع البحث فى تلك الإنعكاسات والتداعيات التى أحدثتها تلك الأزمة على إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير المنظم فى جميع دول العالم نتيجة تخفيض حجم العمالة الرسمية بسبب نقص الموارد المالية اللازمة لمواجهة متطلبات التشغيل ، الأمر الذى ترتب عليه إنتشار واسع للعمالة غير الرسمية فى إطار ما يسمى بالإقتصاد غير المنظم.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فى الوصول إلى تقديم مساهمة متواضعة فى دراسة واحد من المواضيع المهمة التى ألقت بظلالها على معظم الإقتصادات العالمية ، من خلال التعريف بحقيقة الأزمة المالية العالمية ، وبيان مدى تأثيرها على إقتصادات دول العالم ، سواءً المتقدم منه أو النامى ، وخاصةً فيما يتعلق بتأثيرها على إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير المنظم ، كما تهدف الدراسة إلى وضع بعض السياسات المناسبة من أجل مواجهة تداعيات تلك الأزمة ، وخاصةً على الإقتصاد المصرى.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول موضوع الأزمة المالية العالمية ، وما تمخض عنها من تداعيات سلبية طالت كل مفاصل الإقتصاد العالمى بتنوعه ، كان من أهمها ما يتعلق بنطاق دراستنا ، ألا وهو إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وقد ساعد فى سرعة إنتشار آثارها حالة الإنفتاح الإقتصادى بين دول العالم والترابط المالى والتجارى فى ظل آليات العولمة .

حدود الدراسة:

سوف يقتصر تناولنا لتلك الدراسة على حدود معينة نشير إليها على النحو التالى:

- سوف تقتصر الدراسة على موضوع الأزمة المالية العالمية من ناحية إستعراض الإطار النظرى وما نتج عنها من تداعيات خطيرة أصابت كل مفاصل الإقتصاد العالمى.
- تقتصر الدراسة على إستعراض الإطار النظرى لظاهرة الإقتصاد غير المنظم بإعتبارها من أهم الظواهر التى تصيب جميع ولن أقول معظم إقتصادات العالم ، فلا يوجد دولة فى العالم أياً كان المستوى الإقتصادى الذى تتمتع به يخلو إقتصادها من إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، سواءً من ناحية العمالة غير المنظمة أو الدخول التى تنتج عن مساهمة تلك العمالة فى العملية الإنتاجية غير الرسمية.

خطة الدراسة:

سوف نتناول تلك الدراسة من خلال إستعرضها فى ثلاثة مباحث ، نتناول فى الأول منها التحليل النظرى لظاهرتى الأزمة المالية العالمية والإقتصاد غير المنظم موضحين ذلك فى مطلبين نفرد لكل ظاهرة منهما مطلباً مستقلاً ، أما فى المبحث الثانى فسوف نتناول أهم الآثار والتداعيات الإقتصادية للأزمة المالية العالمية على مختلف الإقتصادات العالمية ، سواءً المتقدمة منها أو النامية ، أما فى المبحث الثالث ، فسوف نستعرض أهم السياسات اللازمة لمواجهة تداعيات تلك الأزمة المالية ، وخاصةً فيما يتعلق بالإقتصاد المصرى ، وما يمكن إتخاذه من إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة ، على وجه الخصوص فيما يتعلق بإنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر.

المبحث الأول
التحليل النظرى لظاهرتى الأزمة المالية والإقتصاد غير المنظم مع الإشارة لموقف الفكر الإسلامى منهما

فى هذا الفصل سوف نقوم ببيان وإلقاء الضوء على الدراسة النظرية لظاهرتى الأزمة المالية العالمية والإقتصاد غير المنظم ، بإعتبارهما من أهم الظواهر الإقتصادية السيئة التى تتعرض لها إقتصادات العالم ، سواءً المتقدم منه أو النامى فى الفترة الأخيرة ، وذلك فى مطلبين على النحو الآتى بيانه:

المطلب الأول
الإطار النظرى لظاهرة الأزمة المالية العالمية

سوف نتناول فى هذا المطلب دراسة لموضوع الأزمة المالية والإقتصادية ، سواءً من ناحية مفهوم أو حقيقة تلك الأزمة ، ونشأتها والأسباب التى أدت إلى إندلاعها ، أو المراحل التى مرت بها تلك الأزمة منذ نشأتها حتى الآن ، بالإضافة إلى بيان أنواع الأزمات التى يمكن أن تصيب إقتصادات الدول ، وذلك على النحو التالى:

أولاً: حقيقة الأزمة المالية العالمية :

لقد أحدثت الأزمة المالية العالمية الحالية نوع من الإنكماش فى الإقتصاد العالمى ، إلا أن مدى عمق تلك الأزمة قد يكون من الصعب التنبؤ به[1]، فالأزمة المالية هى بالفعل قد تسببت فى التباطؤ الملحوظ فى الدول

(1) – IOM " Summary in the impact of the global financial crisis on Migration " World Migration 2008 : Managing Laboure Mobility in the evolving global economy (IOM Geneva 2008) IOM policy Brief, January 2009.

المتقدمة ، وتحاول الحكومات فى جميع أنحاء تلك الدول إحتواء تلك الأزمة، ولكن العديد من المراقبين أشاروا إلى أن الأسوأ فى ظل تلك الأزمة لم ينته بعد ، فأسواق الأسهم إنخفضت بنسبة ٤٠% من حجم تعاملاتها فى الآونة الأخيرة ، وبنوك الإستثمار قد إنهارت فى تلك الدول ، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار الفائدة فى جميع أنحاء العالم، كما أن المؤشرات الرئيسية للنشاط الإقتصادى العالمى قد إنخفضت بمعدلات مثيرة للقلق ، وفى سبيل ذلك وضعت الحكومات خطط للإنقاذ تنطوى على أكثر من تريليون دولار أمريكى لمواجهة النقص فى الموارد المالية(١).

ويمكن تحديد مفهوم الأزمة المالية بأنها تلك الحالة التى تحدث فجأة وتفقد فيها بعض المؤسسات المالية (البنوك) جزءاً كبيراً من قيمتها وأرصدتها ، وينشأ عن ذلك وجود حالة من الفزع والهلع الناتج عن الركود العالمى الذى ينتج عنه سقوط أسواق الأوراق المالية وأزمات العملة ، وغيرها من الأزمات المالية(٢)، وفى هذا الصدد لابد أن نشير إلى أن جذور الأزمة ترجع إلى بدايات عام ٢٠٠٧ ، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإفراط فى تقديم قروض الرهن العقارى ، دون وجود الضمانات الكافية واللازمة لسداد تلك القروض عند تعثر المقترضين، ثم بعد ذلك إنتشرت تلك الأزمة

---

(1) – Dirk Willem " The Global Financial Crisis and developing countries " Which countries are at risk and what can be done? ODI Overseas Development Institute, Background not, October 2008, pp:1-5.

(2) – See:

- Kindle Berger C.P. and Aliber R. " Manias, Panics, and Craches: A History of Financial Crisis" 5th , 2005, Wiley , ISBN 0471467146.

فى باقى الأسواق والإقتصادات الأخرى ، وخاصةً المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتسبب ذلك بشكل عام فى فشل كبير فى حركة الأسواق المالية العالمية ، مما أدى إلى إنعدام التوازن الإقتصادى العالمى[١].

أما عن مفهوم الأزمة المالية فى الفكر الإسلامى فيمكن أن يستفاد ويستخلص هذا المفهوم من أهم أسباب إندلاع تلك الأزمة من وجهة النظر الإسلامية ، وهو تفشى المعاملات الربوية ، حيث أن الأزمة المالية الراهنة والتى تجتاح كل أرجاء المعمورة يرجع سببها الرئيسى إلى سيطرة النمط الإقتصادى الرأسمالى على غالب المعاملات المالية الدولية والمحلية ، والذى ينطلق من قاعدة الربا فى إجراء تلك المعاملات ، والتى تتم من خلال المؤسسات المالية المصرفية الربوية ، وتقوم المؤسسات الربوية بتطبيق ربا النسيئة[٢]المعروف فى الفقه الإسلامى ، والقائم على الإقتراض من المدخرين، ثم إقراض القطاع الأهلى "الأسر"، بالإضافة إلى القطاع الإقتصادى ، المتمثل فى المنشآت الإقتصادية ، من مصانع وشركات تجارية وزراعية وغيرها ، وعندما تتجمع الودائع المصرفية فى البنوك الربوية ، تلجأ عندها إلى إعتماد

(1) – Kee Kuan Foong " Effects of global financial crisis, Reforms of rules and Regulation can overt similar crisis in the future " Institute of Economic Research , Malaysia, March 2009, pp:1-2.

(٢) ربا النسيئة هو من النساء بالمد وهو التأخير ، وهو أن الرجل يكون له على الرجل المال المؤجل ، فإذا حل الأجل قال له: أتقضى أم تُربى؟ فإن وفاه ، وإلا زاد هذا فى الأجل ، وزاد هذا فى المال ، فيتضاعف المال والأصل واحد، وهذا الربا حرام بالإجماع – أنظر الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى – أضواء البيان فى إيضاح.

سياسة "تقديم الإغراءات" لقطاع الأسر ، ولقطاع المنشآت الإقتصادية ، كى يقوما بالإستدانة منها ، من خلال ربا النسيئة ، مع إشتراط تقديم الضمانات ، كتقديم الكفيل ، وتقديم الرهونات ، والتى قد لا تكون كافية ، ونتيجة لما تقدم يقع كل من القطاع الأهلى "الأسر" وقطاع المنشآت الإقتصادية فى فخ الديون الربوية ، ثم قد يصلون بعدها إلى مرحلة العجز عن تسديدها ، وهذا ما حدث بالفعل خلال الأزمة الراهنة[1]، ولذلك يرى الباحث أن يطلق على تلك الأزمة مفهوم "أزمة المعاملات الربوية"، ولذلك فإننا عند التعرض لأهم أسباب تلك الأزمة من وجهة النظر الإسلامية ، سوف نجد أن أهمها يتركز فى إنتشار المعاملات بالربا المحرم بمقتضى الكتاب والسنة الشريفة .

ثانياً: الولايات المتحدة وإجراءات مواجهة الأزمة المالية العالمية:

لقد حاولت وما زالت تحاول الحكومة الأمريكية فى رسم السياسات اللازمة للتعامل مع الأزمة المالية والإقتصادية ، وما تبعها من ركود إقتصادى عالمى ، فلقد إنتقلت الحكومة الآن من مرحلة إحتواء العدوى إلى إجراءات محددة ترمى إلى تعزيز الإنتعاش الإقتصادى ، مع وضع اللوائح اللازمة لمنع تكرار تلك الأزمة ، وفى سبيل تحقيق ذلك يلعب الكونجرس دوراً كبيراً فى مواجهة تلك الأزمة، وذلك من أجل أن يكون الهدف من وراء تلك

---

(١) د- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – بحث مقدم إلى مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادى الغربى والإسلامى " جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ١٤٣٠هـ ص٣.

الإجراءات هو كيفية ضمان الآداء السلس والفعال للأسواق المالية ، من أجل تعزيز الرفاهية الإقتصادية فى البلاد ، وفى نفس الوقت حماية مصالح دافعى الضرائب ، وتسهيل العمليات التجارية دون أن يشكل ذلك أى أخطار تذكر، بالإضافة إلى منع وقوع مثل تلك الأزمات فى المستقبل من خلال الرقابة التشريعية ، والمهام التنظيمية الداخلية ، فلقد قام الكونجرس بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادى ، وهى ما تسمى بصفقات الإنقاذ، وإعلام الرأى العام من خلال جلسات الإستماع لوجهات النظر اللازمة لمواجهة تلك المشاكل ، وغيرها من الوسائل ، كذلك إتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح النظام المالى هناك ، وإعادة رسملة المؤسسات المالية الدولية ، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية[١]، بالإضافة إلى قيام الكونجرس بتخفيض حجم الديون على الشركات المقترضة للأموال من أجل شراء الأصول لزيادة قدرتها على النمو أو زيادة عائدات الإستثمار ، فلا شك أن تخفيف الديون يقلل من خطر العجز عن الوفاء بالدين ، وذلك على خلاف ما إذا تم بيع الأصول بسعر مخفض ، فإن خفض أسعار الأصول الرأسمالية سوف يؤدى إلى خسائر واسعة نتيجة تراكم تلك الديون على الديون الماضية[٢]، بالإضافة إلى ضرورة مساعدة المستثمرين على إتخاذ

---

(1) – Dick Nanto " The Global Financial Crisis: Analysis and policy implications " Congressional research service , CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, October 2009, pp:2-4

(2) – International Monetary Fund " Global Financial Stability report: Responding to the financial crisis and

الإجراءات اللازمة ، والتى تختلف حسب شكل الدورات الإقتصادية التى يمر بها الإقتصاد ، سواءً فى أوقات الإزدهار أو فى أوقات الكساد ، فعلى سبيل المثال إمكانية التوسع فى الإقراض فى أوقات الطفرات الإقتصادية والإزدهار، وتخفيض الديون خلال فترات الركود الإقتصادى(١).

أما عن موقف الفكر الإسلامى من الإجراءات التى إتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تلك الأزمة ، فنقول أنه فى البداية قامت السلطات المختصة فى الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على ضخ حوالى ٧٠٠ مليار دولار فى السوق المالية لشراء القروض الرديئة من البنوك وشركات التمويل العقارى ، حتى تتمكن من مواجهة سحب الودائع منها، وتبعتها فى ذلك العديد من الدول الأوروبية، وبالنظر فى هذا الأسلوب رغم أهميته فى التخفيف من حدة الأزمة يتضح ما يلى(٢):

أ – أنه يكافئ المتسببين فى الأزمة بالإهمال وسوء الإدارة لأموال المودعين، ويحمل دافعى الضرائب فاتورة ذلك ، وهذا بلا شك محرم من وجهة النظر

---

measuring systemic risks" Summary Version, Washington D.C. April 2009, p:1.

(1) – Jochen Andritzky & John Kiff, Loura Kodres and Others " Policies to Mitigate Procyclicality" International Monetary Fund , IMF, Staff Position Note SPN/09/09, Washington D.C. May 2007, p:7

(٢) د. محمد عبد الحليم عمر – قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية – نـدوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية» ، والمنعقدة بمركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى – جامعة الأزهر الشريف يوم السبت ١١ من شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١١ من أكتوبر ٢٠٠٨م ص١٥ – ص١٧.

الإسلامية ، فالمتسببين فى تلك الأزمة قد يكونوا (والله تعالى أعلم) قد تسببوا فيها بالفساد ، ويتجلى ذلك فى أهم صوره ، وهى الرشوة ، فهؤلاء المتسببن قد إرتكبوا (الفساد) ما حرم الله تعالى ورسوله الكريم ، بالشكل الذى أدى إلى إندلاع تلك الأزمة الراهنة ، فلا شك أن فى مكافئتهم على ذلك ما هو محرم أكبر منه ، أو ما هو أكبر منه جُرم ، فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض "[(١)] ، كما "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى"[(٢)] ، وعنه صلى الله عليه وسلم قال "الراشى والمُرتشى فى النار"[(٣)] ، وغيرها من الأحاديث والآيات القرآنية التى تحرم الفساد فى الأرض ، فكيف بعد ما حدد المولى عز وجل ورسوله الكريم عقوبة هؤلاء المفسدين يتم مكافأتهم بهذ الشكل، من

---

(١) سورة المائدة (الآية٣٣) .

(٢) رواه أبو داؤود والترمذى عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما ، وقال حديث حسن صحيح ، وإبن ماجه ، ولفظه "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لعنة الله على الراشى والمُرتشى" أنظر - الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب ، باب ترهيب الراشى والمُرتشى والساعى بينهما – طبعة بيت الأفكار الدولية للطباعة والنشر والتوزيع - بدون سنة نشر – الجزء الأول ، ح رقم ٣٣٩٠ ، ص٤٨٤.

(٣) رواه الطبرانى فى الصغير عن عبدالله بن عمر (٢٨\١) ورواه البزار بلفظه من حديث عبد الله بن عوف رضى الله عنه ، أنظر- الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب ، باب ترهيب الراشى والمُرتشى والساعى بينهما – مرجع سابق ح رقم ٣٣٩١ ، ص٤٨٤.

ناحية أخرى فإن تم تحميل دافعى الضرائب فاتورة تلك الأموال التى تم ضخها فى الإقتصاد ، فسوف يكتنف ذلك شبهة التحريم ، فالضرائب الوضعية بطبيعتها هى من الأمور التى تثير الجدل الشرعى فى الآونة الأخيرة، وأن فرضها مقيد بشروط محددة ، ولا شك أن تلك الشروط لا تتوافر فى هذا الوقت، خاصةً فى المجتمع الغربى ، ففى ذلك إرتكاب ما هو محرم شرعاً.

ب – أن الحكومة سوف تدبر هذا المبلغ من خلال الاستدانة بموجب سندات حكومية تزيد من الدين العام ، وعلى حساب الأعباء للأجيال القادمة ، وتزيد من حجم الأوراق المالية فى السوق المالى المنهار هو الآخر لعدم وجود تعاملات، ومن جهة ثانية لو وفرت هذا المبلغ من خلال طبع النقود فإنها ستزيد من التضخم ، وهذا بلا شك ينطبق عليه نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ[1] أى الدين بالدين.

ثالثاً: أسباب الأزمة المالية :

فى هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى أن الأزمة المالية العالمية قد نشأت أساساً بسبب عوامل إقتصادية تخص الإقتصاد الأمريكى تتمثل فى عجز كبير للغاية فى الميزانيات لا يمكن تحمله ، وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة ، بالإضافة إلى إبتكار أدوات وآليات مالية تفتقد إلى أجهزة لضبطها ، مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر ،

---

(١) رواه الدارقطنى من حديث عبدالله بن عمر رضى الله عنهما – أنظر – الإمام على بن عمر أبوالحسن الدارقُطنى البغدادى – سنن الدارقطنى – تحقيق السيد عبدالله هاشم اليمنى – دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٦٦.

وإنهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لابد من تفجيرها[١]، مما سبق نستطيع أن نحدد أهم الأسباب التى أدت إلى نشوب الأزمة المالية العالمية فيما يلى[٢]:

١ـ تحرير النظام المالى العالمى:

فلا شك أن النماذج المعتمدة من قبل المصارف فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى تضمنت منذ وقت مبكر (١٩٩٠) تحرير لجميع الأعمال المصرفية من القيود الإشرافية ، وذلك دون أن تتضمن نموذجاً مقبولاً من الإشراف الحصيف على أعمال تلك المؤسسات المصرفية ، كل ذلك سهل فى التحرر العالمى وإلغاء القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال ، سواءً من أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرى الباحث أن ذلك هو ما حدث بالفعل فى الولايات المتحدة من منح القروض العقارية دون الإشراف على تلك المصارف المانحة للقروض ، ودون أخذ الضمانات الكافية لسدادها من المقترضين.

٢ـ الإزدهار والكساد (Boom and Bust) فى سوق الإسكان الأمريكى:

---

(١) هناك العديد من الدراسات التى تناولت هذه الأزمة وللتفاصيل راجع:

- Robert J. Shiller " The Subprime solution: How today global financial crisis happened and what to do about it? " Princeton, NJ : Princeton University Press, 2008, pp:81-87.

(2) – Abdul Adamu " The effects of global financial crisis on Nigerian Economy " Graduate assistant, department of business administration, Nasarawa State University, Keffi, Nasarawa State ,2009,pp:4-7.

فنتيجة لمزيد من إنخفاض أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة ، وتدفقات كبيرة من الأموال الأجنبية ، فقد ساعد ذلك على خلق ظروف الإئتمان السهل لعدة سنوات سبقت الأزمة ، وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت عملية الإقراض والإقتراض من أجل الإستثمار فى السوق العقارى أكثر جاذبية فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومنذ ذلك الوقت ونتيجة للإرتفاع السريع فى الطلب على العقارات فى الولايات المتحدة ، فإن معظم المستثمرين وأصحاب المنازل المرهونة قد أخذوا يستغرقوا فى عملية الإقتراض من أجل الإستثمار فى المشروعات السكنية، ولذلك إرتفعت نسبة مالكى المنازل والمساكن فى الولايات المتحدة من ٦٤% عام ١٩٩٤ (وهو ما كان عليه الحال منذ عام ١٩٨٠) إلى ٦٩% عام ٢٠٠٤.

٣- المضاربة فى سوق العقارات :

فمن الناحية التقليدية لا تعامل العقارات معاملة الإستثمار فى الأسهم التى يجرى المضاربة عليها فى البورصات ، إلا أن هذا السلوك قد تغير خلال فترة إزدهار العقارات ، وجذبت المستثمرين من أجل المضاربة بها، وهذا ما جعل المضاربة فى سوق العقارات تعد عاملاً مساهماً فى نشوب الأزمة المالية العالمية ، فخلال عام ٢٠٠٦ قدرت المنازل المشتراه بنسبة ٢٢% (١,٦٥٠,٠٠٠وحدة) كانت كلها لأغراض الإستثمار العقارى ، وهو ما يعنى أن حوالى ٤٠% من العقارات المشتراه لم تكن بغرض السكن ، بل للإستثمار[١]، وقد شجعت على ذلك البرامج الحكومية فى الولايات المتحدة

(1) - Abdul Adamu " The effects of global financial crisis on Nigerian Economy "op.cit. pp:5-6.

الأمريكية ، والهادفة إلى عمليات تعزيز عملية تملك العقارات ، وهذا الهدف بلا شك جدير بالإهتمام ، إلا أنه مبالغ فيه إلى حد كبير ، مما إستتبع التملك بهدف الإستثمار لا السكن[١]، على جانب آخر ، وعلى خلاف ما يجرى عليه العرف من إرتفاع أسعار العقارات نتيجة إرتفاع أسعار مواد البناء، فقد أشار Shiller فى كتابه (الوفرة الطائشة) أنه على الرغم من أن المتغيرات الخارجية ، مثل تكاليف البناء ، والنمو السكانى ، وأسعار الفائدة الطويلة الأجل ظلت ثابتة كما هى دون إرتفاع ، وعلى الرغم من ذلك فقد إرتفعت أسعار العقارات ، وهو ما كان سبباً فى وجود الأزمة المالية فى الولايات المتحدة[٢].

أما عن أسباب الأزمة المالية العالمية فى إطار الفكر الإقتصادى الإسلامى فتتمحور فى القروض الربوية متضافرة مع مجموعة من العوامل الأخرى ، وكانت انطلاقة الأزمة من الولايات الأمريكية المتحدة حين عملت البنوك على تخفيض أسعار الفائدة فتدافعت الشركات والأفراد إلى الحصول على هذه القروض، ثم ارتفعت نسبة الفائدة بشكل مفاجئ ، وتبع ذلك سلسلة معقدة من التبعات الاقتصادية الغير متناهية التي أدت في النهاية إلى تدمير اقتصاد دول العالم ، ونشير فى السطور التالية إلى أهم أسباب إندلاع الأزمة المالية من وجهة النظر الإسلامية ، وذلك على النحو التالى:

١ـ تفشى المعاملات بالربا:

---

(1) – John B. Taylor "The Financial crisis and the policy responses: An empirical analysis of what went wrong" Stanford University, November 2008, p:7

(2) – Robert Shiller " The Subprime Solution: How today Global Financial Crisis happened, and what to do about it" The quarterly Journal of Austrian Economics 12, No.1, 2009, p:82.

لقد دافع الاقتصاديون الرأسماليون عن شرعية الفائدة((الربا)) بحجة أن يستريح الشخص من المال الذي يكنزه دون أي عمل مادي أو فكري ، ودون أي مخاطر على الإطلاق ، فيعود إليه المال دون أي جهد أضعافا مضاعفة ، ((أي يصبح المال سلعة في حد ذاتها يحتكرها الرأسمالي)) وأول مايهدم هذا المنطق عناصر الإنتاج وأهمها العمل ، فالعامل يفقد قدرته على العمل ((وهذا ما حصل بالتحديد عندما فُقد مايقارب ٤٠ مليون وظيفة عمل)) ، بينما رأس المال لا يكل ولا يمل من جلب الأرباح ولا يتعرض في سبيل ذلك إلى أي خطر من الأخطار[١].

٢- تفشى قروض الرهن العقارى:

وصورته أن يتم التعاقد بعقد ثلاثى الأطراف بين مالك لعقار ومشترى وممول (بنك أو شركة تمويل عقارى) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشترى بمبلغ معين ويدفع المشترى جزءاً من الثمن (١٠% مثلا) ويقوم الممول فى ذات العقد بدفع باقى الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا فى ذمة المشترى مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل (ما بين ١٥-٣٠ سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة فى السنتين الأوليتين ، ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشترى ويصبح مالكه له حق التصرف

---

(١) جمال الدين محمد محمود - المعاملات المصرفية المعاصرة وحكمها في الشريعة الإسلامية ، مجلة الهدي الإسلامي ،الهيئة العامة للأوقاف، العدد السادس، طرابلس، ليبيا ، ١٩٧٤، ص ١٧.

فيه بالبيع أو الرهن[١]، ومن منظور إسلامى فإن هذا الأسلوب للرهن العقارى غير جائز شرعا ، فقد جاء فى قرار مجمع الفقه الإسلامى العالمى "إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغى أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال ، وإن الطريقة التى تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت هى طريقة محرمة شرعا لما فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتملك"[٢].

٣ـ تفشى التوريق المحرم شرعاً:

وهى قيام البنوك وشركات التمويل العقارى ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات إلى إحدى الشركات المتخصصة والتى تسمى قانونا «شركات التوريق» وهذا البيع يكون بمقابل معجل أقل من قيمة الدين ، ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة أسمية لكل سند وتطرحها للاكتتاب العام (بيعها) للأفراد والمؤسسات بقيمة أكبر أو أقل من القيمة الأسمية (أى بعلاوة أو خصم إصدار) ويحصل حملة السندات على فوائد القروض وتتولى شركة التوريق مع شركة التمويل

---

(١) د. محمد عبد الحليم عمر – قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية – نـدوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية»، والمنعقدة بمركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى – جامعة الأزهر الشريف يوم السبت ١١ من شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١١ من أكتوبر ٢٠٠٨م ص٤.

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامى الدولى رقم ٦/١/٥٢ فى دورته المنعقدة فى مارس ١٩٩٩.

عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين وتوزعها على حملة السندات، وبذلك تحصل شركة التمويل على سيولة وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وبين ما دفعته لشرائها ويكسب حملة السندات الفوائد.

وتوريق الديون هذا فى حد ذاته غير جائز شرعاً للآتى[١]:

- أن عملية التوريق تكون ببيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته وهذا يعنى أن تدفع الشركة أقل وتأخذ أكثر وهو عين الربا.
- أن السندات تدر دخلاً عبارة عن فوائد وهى ربا.
- أنه عادة ما يتم تداول هذه السندات فى البورصة بالأجل أو على أقساط وهو من بيع الدين بالدين المنهى عنه شرعاً.

وفى ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامى الدولى كالتالى: «ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ (أى المتأخر دفعه بالمتأخر قبضه) المنهى عنه شرعاً، ولا فرق فى ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل»[٢].

٤- تفشى الغرر والجهالة فى التعامل:

---

(١) د. محمد عبد الحليم عمر – قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية – مرجع سابق ص٦.

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامى الدولى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى رقم ٩٢/ ٤/ ١١ فى دورته الحادية عشر بتاريخ نوفمبر ١٩٨٨م.

الغرر فى اللغة[١] إسم مصدر من التغرير ، وهو الخطر والخدعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة، وبيع الغرر أن يكون على غير عهده ولا ثقة[٢]، أما الغرر فى إصطلاح الفقهاء فقد عرف بعدة تعريفات ، حيث عرفه السرخسى بأنه ما يكون مستور العاقبة[٣]، كما عرفه الإمام القرافى بأنه الذى لا يدرى هل يحصل أم لا[٤]، وعرفه السبكى بأنه ، ما إنطوى عليه أمره ، وخفى عليه عاقبته[٥]، وعرفه إبن تيمية بأنه مجهول العاقبة[٦]، وهذا هو بالفعل ما حدث فى الأزمة المالية ، فلقد كان وقوع تلك الأزمة المالية العالمية نتيجة سوء السلوك الذى سلكته بعض المؤسسات المالية الكبيرة ، والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر

---

(١) الإمام فخر الدين الرازى – مختار الصحاح – باب الغاء ، مادة غرر ، طبعة مصر ، ١٨٩٠.

(٢) الإمام جمال الدين محمد بن الإمام جلال الدين المعروف بإبن منظور الأفريقى المصرى – لسان العرب – مادة غرر – المطبعة المنيرية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٠٢هـ.

(٣) الإمام شمس الدين السرخسى – المبسوط – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ج١٣ ، ص٦٨.

(٤) الإمام شهاب الدين الصنهاجى القرافى – أنوار الفروق فى أنواء الفروق – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ج٣ ، ص٢٦٥.

(٥) الإمام تقى الدين أبو الحسن على بن عبد الكافى السبكى – تكملة المجموع شرح المهذب – مطبعة التضامن الأخوى – مصر ، ج٩ ، ص٢٥٧.

(٦) الإمام تقى الدين بن تيمية – القواعد النورانية الفقهية – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٤ ، ص١٣٨.

والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة.

رابعاً: المراحل التى مرت بها الأزمة المالية :

منذ أن إندلعت الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة ، ثم طالت عدداً كبيراً من الدول فى جميع أنحاء العالم ، وخاصةً دول الإتحاد الأوروبى ، مرت الأزمة بعدد من المراحل ، وكان لكل مرحلة من تلك المراحل تأثيراتها الملحوظة على جميع الدول ، وفيما يلى عرض لأهم تلك المراحل[١]:

١- مرحلة إندلاع أزمة الرهن العقارى[٢]:

فقد كانت بداية الأزمة الحقيقية فى شهر فبراير عام ٢٠٠٧ ، عندما تعثر المدينين عن سداد قروض الرهن العقارى (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) وتسبب ذلك فى أولى عمليات الإفلاس فى مؤسسات مصرفية متخصصة ، مثل بنك Bear Sterns ، وإنتشرت مخاطر

---

(1) - Dick Nanto " The Global Financial Crisis: Analysis and policy implications " Congressional research service , CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, October 2009, pp:10-17

(2)– Lucjan T. Orlowski " Stages of the Ongoing global financial crisis: Is there a Wandering asset bubble?" Discussion paper No.11, Hall Institute for economic research, September 2008, p:16

الإئتمان جنباً إلى جنب مع إتساع نطاق الخسائر المالية للمؤسسات ، وفى أغسطس من نفس العام بدأت البورصات تتدهور أمام إتساع مخاطر الأزمة ، وبدأت البنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة ، وبعد ذلك إنتشرت عدوى الأزمة فى بنوك إستثمارية عريقة ، وعلى الأخص بنك Lehman Brothers ، وغيرها من البنوك التى أعلنت إنخفاضاً كبيراً فى أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى ، ومع بدايات عام ٢٠٠٨ بدأت تتضافر جهود المصارف المركزية لمعالجة سوق الإقتراض للمؤسسات المالية ، وعلى رأسها مؤسستى Fannie Mae،Fredie Mac ، وتأمين إحتياجاتهما من القروض لإعادة هيكلة ماليتهما ، مع كفالة ديونهما حتى ٢٠٠ مليار دولار.

٢ـ مرحلة الركود الإقتصادى:

تعد تلك المرحلة الثانية من الأزمة المالية ، هى مرحلة إستثنائية من النادر حدوثها ، نظراً للتباطؤ الإقتصادى على صعيد الإقتصاد الكلى الذى تواجهه الدول فى جميع أنحاء العالم ، والذى يعد الأسوأ منذ الكساد العظيم عام ١٩٢٩ ، فسرعان ما إمتدت الأزمة المالية إلى القطاعات الحقيقية فى الإقتصاد ، وتعدت مرحلة الكلام النظرى إلى التأثير السلبى الحقيقى على إقتصاديات بأكملها (الإنتاج – الشركات – المستثمرين – الأسر) فى كثير من الدول ، لا سيما فى الأسواق الناشئة والنامية ، وقد إمتدت الأزمة لتشمل إنسحاب رؤوس الأموال من إقتصادات الدول ، وإنخفاض حجم الصادرات ، وإنخفاض أسعار السلع الأساسية ، وإنخفاض عائدات الضرائب ، وإرتفاع معدلات البطالة ، الأمر الذى أدى بالحكومات للتحول إلى السياسات النقدية

والمالية التقليدية ، من أجل التعامل مع ظروف الركود الإقتصادى ، نتيجة إنخفاض النمو الإقتصادى هناك[١].

٣- مرحلة إحتواء الأزمة ودعم القطاعات المالية:

وفى تلك المرحلة تم التدخل الحكومى ، من أجل إحتواء الأزمة ، من خلال دعم القطاعات المالية فى الدول (خاصةً الولايات المتحدة بإعتبارها منشأ الأزمة المالية) على مستوى الإقتصاد الكلى ، وقد تمثلت تلك الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة فى خفض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدى ، بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات من أجل إستعادة الثقة فى أسواق الإئتمان ، واستتبع ذلك (على مستوى الإقتصاد الجزئى) إجراءات فورية لحل المشاكل والآثار المترتبة على الأزمة ، بما فى ذلك وضع خطط الإنقاذ المالى للشركات المتعثرة ، والتى تضمن الودائع فى المصارف ، وتدفق رؤوس الأموال والتخلص من الممتلكات أو الأصول السامة ، وإعادة هيكلة الديون .

٤- مرحلة تنظيم وإصلاح الأسواق المالية:

فى تلك المرحلة من مراحل الأزمة المالية العالمية كان الهدف هو تحديد التغييرات التى يمكن إجراؤها ، والتى تكون من الضرورة بمكان للنظام المالى العالمى، ولقد بدأ زعماء العالم سلسلة من الإجتماعات الدولية لمعالجة التغيرات فى السياسات واللوائح والرقابة والتنفيذ، البعض وصف تلك

---

(1)– Marc Labonte " Financial Turmoil: Federal reserve policy responses" CRS, Report RL 34427. The Fed Trillion, The Washington Post, May 2009, p:14

الإجتماعات بأنها إجتماعات تتم على غرار إجتماعات Bretton[١] Woods، وقد كانت إجتماعات قمة مجموعة الـ٢٠ حول أسواق المال والإقتصاد العالمى ، والتى تمت فى ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٨ فى العاصمة الأمريكية واشنطن هى الأولى من سلسلة مؤتمرات القمة التى عنيت بمعالجة تلك القضايا ، وقد كان الإجتماع الثانى لقمة مجموعة الـ٢٠ فى شهر أبريل ٢٠٠٩ بلندن ، أما القمة الثالثة فقد كانت فى بيتسبرج فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩ ، وقد كانت هذه الإجتماعات فى تلك المرحلة تهدف إلى وضع إستراتيجية للتعامل مع تلك القضايا التى يتعين معالجتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول .

٥- مرحلة التعامل مع الآثار السياسية والإجتماعية والأمنية للأزمة العالمية[٢]:

تعد المرحلة الحالية للأزمة هى مرحلة التعامل مع الآثار التى خلفتها ومازالت تخلفها الأزمة الإقتصادية العالمية، من ناحية كيفية التعامل مع القضايا السياسية والإجتماعية والأمنية الناتجة عن آثار الإضطرابات المالية، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تلك هى الآثار أو التأثيرات الثانوية

(1) – The Bretton Woods Agreement in 1944 established the basic rules for Commercial and financial relation among the World major industrial States and also established what become the world bank and international monetary fund

(2) - Dick Nanto " The Global Financial Crisis: Foreign and trade policy effects" Congressional research service , CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, April 2009,pp:6-15.

التى تتعلق بدور الولايات المتحدة على الساحة العالمية من خلال موقعها القيادى ، وذلك من خلال مواجهة الآثار السياسية والإجتماعية داخل البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية ، فعلى سبيل المثال فى ١٢ فبراير ٢٠٠٩ حضر مدير الإستخبارات الأمريكية الوطنية (Dennis Blair) وأخبر الكونجرس بأن مشكلة عدم الإستقرار التى خلفتها الأزمة الإقتصادية العالمية فى جميع أنحاء العالم لهى أشد خطراً ، وتهديداً لأمن الولايات المتحدة من الإرهاب ، وذلك على المدى القريب[١].

خامساً: أنواع الأزمات المالية:

لا شك أن تصنيف الأزمات المالية إلى عدة أنواع هو أمر من الأهمية بمكان عند تحديد الأسباب التى تندلع بشأنها أى أزمة على مستوى الإقتصاد ، سواءً كان إقليمياً أو محلياً أو عالمياً ، وعلى ذلك يمكن تصنيف تلك الأزمات إلى عدة أنواع على النحو التالى[٢]:

١- أزمات العملة أو النقد الأجنبى:

تحدث أزمات النقد الأجنبى إذا تعرضت عملة بلد ما لهجوم المضاربة عليها ، إذا كانت تلك المضاربة سوف تؤدى إلى تجاوزها حد معين من الإنخفاض فى قيمتها أو هبوطاً حاداً فيها ، مما يستتبع تدخل من جانب البنك

---

(1) – Dennis C. Blair" Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate select Committee on Intelligence" Director of national Intelligence, Washington D.C., 12 February 2009.

(2) – Steven Radelet and Jeffrey Sachs " The East Asian financial crisis: Diagnosis, Remedies, Prospects" Harvard Institute for International development, April 1998, pp:3-43.

المركزى من أجل الحفاظ على قيمة العملة ، وذلك برفع مؤشر سعر الفائدة على تلك العملة ، أو ببيع مقادير ضخمة من إحتياطيه[1].

---

(1) – See:

- **Eichengreen B. Rose and C. Wyplosz " Exchange rate mayhem:The antecedents and aftermath of speculative attacks" Journal Economic policy 21, 1995, pp:251-312.**
- **Eichengreen B. Rose and C. Wyplosz " Contagious currency crisis " Scandinavian Journal of Economics 98 No.(4), 1996, pp:463-484.**

٢ـ الأزمات المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما تصيب البنوك حالة من الإعسار تؤدى إلى إندفاع فعلى أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك ، أو إخفاق البنوك فى قيامها بإيقاف قابلية إلتزاماتها الداخلية للتحويل ، أو إلى إجبار الحكومة على التدخل لمنع ذلك ، من خلال قيامها بتقديم دعم مالى واسع النطاق للبنوك ، وقد كانت دراسة Caprio and Klingebiel من الدراسات التى ضمت عينة مكونة من ٦٩ دولة توجد بشأنها معلومات كافية عن حدوث أزمات مصرفية منذ منتصف السبعينات حتى عام ١٩٩٨ ، حيث كانت تتضمن تلك الأزمات تآكل لرؤوس الأموال من البنوك بشكل كبير ، كما أن تكاليف تسوية تلك الأزمات تكون مرتفعة بشكل أكبر[١].

٣ـ أزمات الديون:

منذ بداية أزمات الديون فى عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠ ، بدأت الدراسات النظرية واسعة النطاق تتناول هذه الأزمات من خلال تحديد مفهوم عام لتلك الأزمات ، وتوصلت إلى أن حدوث أزمات الديون يكون نتيجة الإتفاقيات التى تتم بشأن إعادة جدولة الديون الخاصة بعدد من الدول ،والتفاوض ودفع المتأخرات المستحقة على تلك الدول (المبالغ المستحقة وغير المسددة عن سنوات ماضية) أو تسديد أصل الدين أو مدفوعات الفوائد

---

(1) – Caprio G. and Klingebiel D. "Bank in Solvencies: cross-Country experience" Policy research, Working paper No.(1620), World Bank , Washington D.C. 1996.

المستحقة على تلك الديون[١]، وفى الغالب تحدث تلك المفاوضات المتسببة فى حدوث الأزمة إما عند توقف الدولة المقترضة عن السداد ، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد هو أمر ممكن الحدوث ، ومن ثم تتوقف الدول المقرضة عن تقديم قروض جديدة ، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

٤ـ أزمات الرهون العقارية(فقاعة أسعار العقارات)[٢] :

والتى تؤدى إلى إنهيار أسعار العقارات فى الدول ، وهذا ما حدث بالفعل فى الأزمة المالية العالمية الراهنة ، والتى حدثت نتيجة فقاعة إنهيار أسعار العقارات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وما تلاها من إفلاس العديد من المؤسسات المالية هناك ، نتيجة الإسراف المبالغ فيه فى منح قروض الرهون العقارية دون أخذ الضمانات الكافية إعتماداً على أسعار العقارات ، والتى إنهارت فيما بعد ، وكانت سبباً فى حدوث تلك الأزمة.

---

(1) – Lestano Jan Jacobs and Gerard H. Kuper "Indicators of financial crisisdo Work ! An early-warning system for six Asian Countries" Department of Economics, University of Groningen, December 2003, pp:5-6.

(2) – Richard Portes "An analysis of Financial Crisis: Lessons for The international Financial system" FRB Chicago, IMF, Conference Chicago 8-10 , October 1998, pp:3-4.

المطلب الثانى

تحليل مفهوم الإقتصاد غير المنظم وأنواعه

مع بيان موقف الفكر الإسلامى

سوف نتناول فى السطور التالية عرض وتحليل مبسط لمفهوم وأنواع ظاهرة الإقتصاد غير المنظم فى كلاً من الفكرين الوضعى والإسلامى ، وذلك على النحو التالى:

أولاً : مفهوم الإقتصاد غير المنظم فى الفكر الوضعى والإسلامى :

إن معظم الأدبيات الإقتصادية التى تعرضت لموضوع الإقتصاد غير المنظم قد أوجدت شبه اتفاق على أن بداية التعرف على هذه الظاهرة يرجع إلى بداية السبعينات ، وخاصة عام ١٩٧١ مع مقالة Hart عام ١٩٧١، وتقرير منظمة العمل الدولية عن القطاع غير الرسمى عام ١٩٧٢ ، إلا أن مقالة Cogan عام ١٩٥٨ قد جذبت الإنتباه المبكرلهذه الظاهرة، وخاصة التهرب من الضرائب Tax Evasion والأسواق السوداء Black Markets، كمبررلزيادة الطلب على العملة خلال فترات أثناء وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية[١].

وفى تحديد الإقتصاد غير المنظم تستخدم عبارات ومسميات ومصطلحات عديدة للإشارة إلى نفس الشئ ، مثل الإقتصاد السرى The

---

(1) – Cogan Philip " The Demand for Currency relative to the Total Money Supply " The Journal of Politcal economy – Vol . LXVI- No. (4) .1985 pp:312 – 315.

Underground Economy والإقتصاد الظلى The Shadow Economy والإقتصاد الخفى The Hidden Economy ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر[١].

فأى أنشطة إقتصادية لا تظهر فى الإحصاءات العامة من الدخل القومى والناتج المحلى تعتبر جزءً من الإقتصاد غير المنظم ، وعندما سئل الكثيرون من الإقتصاديين عن الإقتصاد الخفى أو غير المنظم أشاروا إلى أنه الأنشطة غير المشروعة ، إلا أن هذا الرأى ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً ، فتوجد الكثير من الأنشطة المشروعة التى لا تدخل فى الإقتصاد الرسمى وتعتبر أيضاً من الأنشطة الخفية ، فالنجار الذى يعمل فى الإقتصاد المنظم أو الرسمى ، ويقوم ببعض الأعمال الخاصة بمهنته لصديق له خارج ساعات عمله ، أى بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية ، فإنه بذلك يعتبر داخل إطار الأنشطة الإقتصادية غير المنظمة ، وبالتالى يشارك فى الإقتصاد الخفى ، أيضاً المدرس الذى يقوم بإعطاء الدروس الخصوصية بعيداً عن أوقات العمل الرسمية ، يعتبر عمله أيضاً مشاركة فى الإقتصاد غير المنظم لأنه بعيداً عن السلطات الضريبية[٢].

---

(1) – Boamah Byran and Others " Estimating the size of the Hidden economy in Barbados " Examining the Impact of Taxation on Income Distribution in Barbados draft Paper – Central Bank of Barbados – research department – 2002. p:3.

(2) – Boamah Byran And Others " Estimating the Size of the Hidden Economy" op.cit.p:3.

فالإقتصاد غير المنظم أو الإقتصاد المستتر أو غير الرسمى أو ما شابه ذلك ، مصطلحات تعنى شيئاً واحداً، ألا وهو كافة الأنشطة التى يمارسها الأفراد أو المنشآت ، ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمى ، ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ، ولا تدخل فى حسابات الدخل القومى ، ولا تخضع للنظام الضريبى ولا للرسوم ولا للنظام الإدارى والتنظيمى ، خاصةً وأن كثير من تلك العمليات تتم من خلال التجارة الإلكترونية عبر الشبكة الدولية (الإنترنت) والتى تسمى فى بعض الدول مثل الصين بالتجارة الخبيثة[1].

أما بالنسبة لمفهوم الإقتصاد غير المنظم (غير المشروع) فى الفكر الإسلامى ، فمن المعلوم أن المعاملات الإقتصادية يحكمها مجموعة من القواعد والنظم والضوابط الشرعية والقانونية ، منها الإلتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الإقتصادى ، والإلتزام بالقيم الأخلاقية فى المعاملات الإقتصادية ، مثل الأمانة والصدق والسماحة فى المعاملات ، والإعتدال والقناعة فى الربح والتيسير على المعسر.....إلخ ، والتى تحفظ حقوق المتعاملين وحقوق المجتمع ، وعندما لا يتم الإلتزام بها يحدث الخلل والفوضى ، والتى ينجم عنها الإعتداء على حقوق الناس والمجتمع ، ومن المعاملات غير الشرعية والقانونية التهرب من آداء الضرائب والرسوم العادلة ، والتعامل غير المشروع بكافة صوره وسبله ، وهذا يعتبر أحد نماذج الإقتصاد غير المنظم

(1) - Jianwei Zhuge & Thorsten Holz & Chengyu Song and Others " Studying Malicious Websites and the Underground Economy on the Chinese Web " Institute of Computer Science and Technology Beijing، China December 3، 2007، pp:3-17.

، وهو محرم فى الإسلام ، فكلما زاد حجم معاملات الإقتصاد غير المنظم يترتب على ذلك الظلم الإقتصادى والسياسى والإجتماعى ، والتهرب من آداء المسئوليات تجاه المجتمع والوطن ، وتحاول معظم التشريعات الحد من الإقتصاد غير المنظم ، وتفرض العقوبات الرادعة لمن يمارسه ، ومن نماذج معاملات الإقتصاد غير المنظم (غير الشرعى) التى يجب تجنبها لأنها مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ما يلى[١]:

١- مباشرة الأعمال بدون سجل تجارى أو بطاقة ضريبية ، وبذلك لا يقوم رجل الأعمال بسداد الضرائب العادلة المستحقة عليه تجاه الدولة ، وهذا يمثل خطراً على الآخرين .

٢- مباشرة الأعمال بدون موافقات أو رخص صناعية أو طبية وما فى حكم ذلك ، وهذا بدوره يتهرب من الرقابة الصناعية والخدمية .

٣- تهريب السلع والبضائع خلف الحدود والموانى ، وبذلك يتهرب رجل الأعمال من سداد الجمارك والضرائب ، وهذا يُحدث خللاً فى المعاملات فى الأسواق .

٤- التهرب من التأمين على العمال لدى التأمينات الاجتماعية ، وبذلك يضيع حقوق العمال ويحدث ضرراً بهم .

---

(١) – د/ حسين حسين شحاتة – الإقتصاد الخفى (غير المشروع) فى ميزان الإسلام – دراسات فى الفكر الإقتصادى الإسلامى – مؤسسة دار المشورة – بدون سنة نشر – ص٤ – ص٥.

٥- الرشوة والإكراميات والعمولات والسمسرة المشبوهة التى تعطى للموظفين والعاملين فى الوحدات والمصالح الحكومية نظير تسهيل أعمال ومعاملات غير شرعية وغير قانونية ، وهذا يؤدى إلى فساد الذمم وانتشار الفساد .

٦- التجارة فى سلع وخدمات محرمة قانوناً وشرعاً ، مثل المدمنات والخمور وأعضاء الإنسان وهذا يسبب ضرراً بالأفراد والمجتمع .

٧- معاملات خفية مع أعداء الوطن ، وهذا يسبب خيانة وطنية ، مثل التعامل مع إسرائيل والغرب ومن يوالونهم .

٨- التكسب من الوظيفة بطريق غير قانونى وغير شرعى ، وهذا محرم شرعاً ومُحَرّم قانوناً .

٩- استخدام إمكانيات العمل لأغراض شخصية ، مثل السيارات والعقارات ... وجميع صيغ التكسب غير المشروع وغير القانونى الأخرى .

ويتضح لنا من خلال مفهوم الفكر الإسلامى للإقتصاد غير المشروع بأنه يتناول جميع الأنشطة التى تتم داخل البلاد بعيداً عن مظلة الرسمية ، كما يتضح لنا أنه تعريف شامل لكل أنواع الإقتصاد غير المنظم ، فهو يشمل جميع الأعمال التى يبيحها الشرع الحنيف ، إلا أنها تتم بطرق غير رسمية ، مثل مباشرة الأعمال المباحة دون الحصول على التراخيص والسجلات الرسمية .....إلخ ، كما يشمل أيضاً الأعمال التى تعد مباشرتها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ناحية أخرى فمن المبادئ المتفق عليها فى الشريعة

الإسلامية أنه لا ضرر ولا ضرار ، وذلك تأكيداً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"[١].

ثانياً : أنواع الإقتصاد غير المنظم :

سوف نتولى تقسيم الإقتصاد غير المنظم إلى نوعين من الأنشطة ، إحداهما هو الأنشطة المشروعة غير المنظمة ، وثانيها هو الأنشطة غير المشروعة غير المنظمة ، حيث أوضح Hart فى دراسته المبكرة عن فرص إكتساب الدخل فى القطاع غير المنظم فى غانا أنها تتضمن نوعين من الأنشطة على النحو التالى[٢]:

النوع الأول : الأنشطة الإقتصادية الشرعية غير المنظمة :

على الرغم من أن هذه الأنشطة غير منظمة ، إلا أنها تهيئ لوجود فرص لإكتساب دخول شرعية ، فهى غير منظمة لعدم دخولها ضمن الحسابات القومية ، وهى شرعية لأنها لا تتنافى مع مبادئ القانون ، ويوصف الإقتصاد غير المنظم بالصفة الشرعية إذا كان يمثل ظاهرة إقتصادية صحية ، ويكون كذلك إذا كانت إنتاجية العامل فى الإقتصاد غير المنظم أعلى منها فى الإقتصاد المنظم أحياناً، وذلك نظراً لإرتفاع حوافز العمل غير المنظم ، وتأقلم

---

(١) رواه عبدالله بن عباس – أنظر سنن إبن ماجة – المجلد الثانى – كتاب الأحكام، باب من بنى فى حقه لا يضر بجاره ، ح (٢٣٤١) .

(2) – Hart K. " Informal Income Opportunities and Urban employment in Ghana " the Journal of Modern African Studies Vol.11.No(1) 1973.pp:68 – 76.

العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها ، وقد يكون ذلك مناسباً للظروف الإقتصادية للدول النامية، ومنها مصر .

ويدخل تحت هذا النوع من الأنشطة الشرعية غير المنظمة عدة تصنيفات[١]، فمنها ما يصنف كأنشطة أولية وثانوية، كالزراعة ، والأسواق العامة غير المنظمة (كأسواق الحدائق ، والأسواق التى توجد فى القرى) والعمال الذين يمتهنون مهنة لحساب أنفسهم، كالميكانيكى، السباك، الكهربائى، عمال البناء، تبييض المنازل والنقاش، متخصصى تصـــليح الأجهـــزة الكهربائية والمنزلية ، صانعى الأحذية ، ومنها ما يصنف كأنشطة من الدرجة الثالثة ، مع وجود مدخلات رأسمالية كبيرة نسبياً ، مثل أنشطة ملاك الأراضى والمنازل والنقل ، المضاربة السلعية، مطاحن الحبوب ، الأنشطة الريعية .

إن معظم الأنشطة السابقة فى القطاع غير المنظم تقوم بها الفئات الفقيرة من العمالة الحضرية المهاجرة من الريف إلى المدينة ، ويتركز معظمها فى الأحياء الشعبية ، والمناطق العشوائية المزدحمة بالسكان ، وتمثل هذه الأنشطة جزء غير قليل من القطاع غير المنظم ، وتحاول الحكومات جاهدة التقليل من تلك الأنشطة ، من خلال اقناع الأفراد بأن تكلفة استمرارهم فى هذا القطاع هى أعلى من تكلفة الخروج منه[٢].

---

(1) – Ibid : pp: 68 – 76.

(2) – Colin C. Williams " Tackling the Underground Economy in Deprived populations: A critical evaluation of the deterrence approach " Public administration and Management: An Interactive Journal Vol.9، No.(3)، 2004، pp:224-239.

النوع الثانى : الأنشطة الإقتصادية غير الشرعية غير المنظمة:

الأنشطة الإقتصادية غير المنظمة غير الشرعية هى تلك التى تتنافى مع مبادئ القانون والعدالة والأعراف المتبعة ، وهى إلى جانب كونها غير متفقة مع مبادئ القانون فهى أيضاً غير مدرجة فى الحسابات الرسمية ، ويمكن تصنيفها على النحو التالى(١):

أ – الخدمات غير الشرعية : عمليات النصب والإحتيال عموماً ، مثل مستلموا السلع المسروقة ، المراباة Usury والإسترهان Pownbroking بأسعار فائدة فاحشة ، تجارة المخدرات بكافة أنواعها ، البغاء أو الدعارة Postitution ، القواد الذى يحمى عشيقته ويعيش على مكاسبها ، التهريب والإرتشاء ، الفساد السياسى فى أروقة المؤسسات الديمقراطية ، حماية الإبتزاز والعربدة (البلطجة) .

كل هذه الأشكال المختلفة من الخدمات يترتب عليها وجود دخول لمقدمى هذه الخدمات ، فبالإضافة إلى أن هذه الخدمات غير شرعية ، فهى أيضاً لا تدخل فى حسابات الدخل القومى، وبالتالى لا تدخل فى الإحصاءات الرسمية للدولة .

ب – الأنشطة التحويلية غير الشرعية (التحويلات): منها السرقة بمختلف أنواعها ، إبتداءً من النشلة الصغيرة ، وسرقات المحافظ من الجيوب pickpockets، سلب مال الغير واللصوص Burglary حتى السطو المسلح،

---

(1) – Hart K. " Informal income " op.cit. p: 69.

إختلاس المال العام Peculation، والنصب على البنوك والإستيلاء على الأموال منها ، خيانة الأموال المؤتمن عليها ، القمار Gambling .....إلخ.

ج – **أنشطة الإنتاج والتصنيع غير الشرعية** : بالإضافة إلى ما تقدم يشمل هذا التصنيف أنشطة الإنتاج والتصنيع لبعض المنتجات غير الشرعية ، مثل انتاج المخدرات ، سواءً بزراعتها فى شكل أولى – كزراعة الخشخاش ، القنب الهندى (البانجو).....إلخ – أو بتصنيعها وتخليقها – مثل الأفيون ، الكوكايين ، الهيروين .....إلخ -[1]، الصناعات الكيماوية ، كالأدوية المغشوشة والمنشطات والعطور المغشوشة التى تباع عادةً فى الأحياء والمناطق الشعبية على الأرصفة ، ويوضح الجدول التالى تصنيف الأنشطة الإقتصادية المشروعة وغير المشروعة:

(١) – منصور المغاورى – الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة – دراسة ميدانية على بعض قرى شمال سيناء – المجلة الجنائية القومية – المجلد الثالث والأربعون – العدد الثانى عام ٢٠٠٠ ص ١٢٣..

الجدول رقم (١) تصنيف الانشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة.

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة غير المشروعة	الإتجار فى السلع المسروقة، الإتجار فى المخدرات وتصنيعها، والدعارة ، والقمار والتهريب ، والإحتيال.		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة ، إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للإستعمال الشخصى ، السرقة للإستعمال الشخصى.	
	التهرب الضريبى	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبى	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الأعمال الحرة الذى لا يتم الإبلاغ عنه ، الأجور والمرتبات والأصول التى يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتى تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التى تمنح للموظفين.	تبادل السلع والخدمات المشروعة.	جميع الأعمال التى يقوم بها الفرد ، والمساعدة التى يحصل عليها من جيرانه.

هيكل الجدول مأخوذ من دراسة:

- Lippert and Walker – The Underground Economy – Global evidence of its Size and Impact – Vancouver، B.C. The Frazer Institute . 1997. p:5.

ومن خلال الجدول رقم (١) السابق يتضح لنا أن الإقتصاد غير المنظم لا يشمل فقط الأنشطة غير المشروعة ، بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التى لا يبلغ عنها ، والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة ، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التى تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن إقتصاد الظل أو الإقتصاد غير المنظم يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التى تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية[١].

ونشير إلى أن معظم الدراسات المتعلقة بالإقتصاد غير المنظم أوضحت أنه فى تنامى مستمر ، وقد يكون أكثر مأساوية فى البلاد ذات النظام الإشتراكى المخطط ، وأن نمو الإقتصاد غير المنظم يعد مؤشراً على فرض الضرائب ، واتباع القواعد التنظيمية بشكل مبالغ فيه[٢]، كما يوضح الجدول

---

(1) – Friedrich Schneider with Dominik Enste " Hiding in the Shadows the growth of the Underground Economy " (IMF) International Monetary Fund – March 2002.p:2.

(2) – Vesa K. anniainen and Jenni Paakkonen " Determinants of Shadow Economy: Theory and evidence " department of Economics Fin – 00014 – University of Helsinki Finland . 2004 . p:4.

رقم (٢) تصنيف الأنشطة إلى أنشطة شرعية وغير شرعية مع بعض الأمثلة على النحو التالى:

جدول (٢) يوضح تصنيف الأنشطة الإنتاجية

تصنيف الأنشطة الإنتاجية مع الأمثلة		
	أنشطة شرعية	أنشطة غير شرعية
النشاط الإنتاجى السوقى	أ – إنتاج وبيع السيارات والمبانى والمطاعم.	ب – إنتاج وبيع المخدرات والدعارة.
النشاط الإنتاجى غير السوقى	ج – أعمال الطهى والتنظيف المنزلى والمبانى التى يشغلها مالكوها وتصلح لإيجارها.	د – نمو وإنتاج المواد المخدرة لإستعمالها الخاص.

Source:Philip M. Smith " Assessing the Size of the Underground Economy " Statistics Canada perspective – The Fraser Institute . 1997.p:13.

أما بالنسبة لأنواع الإقتصاد غير المنظم (غير المشروع) فى الفكر الإسلامى ، فالأمر مختلف تمام الإختلاف عما سبق بيانه فى الإقتصاد الوضعى ، وقبل أن نتعرض لتقسيم الإقتصاد غير المنظم فى الفقه الإسلامى ينبغى علينا أن نوضح كيفية فرض الضريبة فى الشريعة الإسلامية ، والحالات التى يجب فيها على الأفراد الإلتزام بها ، فالضريبة هى اقتطاع اجبارى من دخول الأفراد والشركات ، ونحوها لتمويل خزينة الدولة للإنفاق منها على الخدمات العامة ، وفقاً للتشريع الضريبى الوضعى ، الذى يختلف

من مكان إلى مكان ، ومن زمان إلى زمان ، وقد تكون الضريبة عادلة ، وقد تكون ظالمة[١].

ولقد حدد فقهاء المسلمين معنى العدل الذى يتضمن فيما يتضمن : المقدرة على الأداء ، والمساواة بين الناس ، ومراعاة الحاجات الأصلية للمعيشة ، وهذا هو ما ينبغى أن يتوافر فى فرض الضرائب التى لا يجوز ولا ينبغى للأفراد التهرب منها وتجنبها ، فالضرائب فى الفقه الإسلامى تفرض فى حالة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم " إن فى المال لحقاً سوى الزكاة " وضابط ذلك حسب ما ذكره الشاطبى التوظيف على بيت المال وهو " الإستقراض فى الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيئ ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغنى ، فلابد من جريان حكم التوظيف "[٢] ، وعليه فيشترط لفرض الضرائب ما يلى[٣]:

- أن تكون الأمة قد أصابتها جائحة.
- عدم وجود ما يكفى فى بيت المال.
- أن يفرض على الأغنياء دون الفقراء.

---

(١) د/ حسين حسين شحاتة – التهرب من الضريبة – مجلة الإقتصاد الإسلامى – العدد ٢٧٧ ، مجلد ٢٤ ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص٢٥٦.

(٢) الإمام الشاطبى – كتاب الإعتصام – دار إبن الجوزى للنشر والتوزيع ، الجزء الثانى – ص٣٠٥.

(٣) د/ سامر مظهر قطقنجى – الزكاة ودورها فى محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية – مركز الدكتور سامر قطقنجى لتطوير الأعمال – بدون سنة نشر ص٩.

ومن هنا لا يجوز التهرب من الضرائب العادلة التى تتوافر فيها الشروط السابقة، حيث إن من حصيلتها تدفع النفقات العامة لتقديم الخدمات للناس جميعاً، مثل الخدمات الدينية والتعليم والعلاج والمياه والإنارة والأمن، والجهاد فى سبيل الله والتكافل والرعاية الإجتماعية ، وكل ما يدخل فى نطاق مقاصد الشريعة الإسلامية ، التى تتلخص فى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال[١].

ومن هنا يمكننا تقسيم الإقتصاد غير المنظم (غير المشروع) طبقاً لمنهج الشريعة الإسلامية إلى نوعين ، الأول هو الشرعى غير المنظم (والذى لا يترتب على العمل فيه أى مخالفة للشريعة الإسلامية) ، ويتمثل فى جميع الأعمال التى تتم ممارستها داخل الدولة ، دون الإلتزام بالتعليمات واللوائح والنظم التى تحددها الدولة ، والتى يترتب عليها فرض ضرائب مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (المكوس) ، حيث يترتب على الإلتزام بتلك التعليمات واللوائح والنظم فى أغلب الأحيان فرض ضرائب مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (حيث تكتسب الأعمال التى تمارس فى ظل الإقتصاد غير المنظم صفة الشرعية- لعدم مخالفتها الشريعة الإسلامية- إلا أن الضرائب التى تطبق عليها غير مشروعة لانها تعد فى هذه الحالة من قبيل المكوس المنهى عنها) ، وبالتالى فعدم الإلتزام بتلك اللوائح والنظم لايعد مخالفة شرعية ، فهذه الأعمال غير منظمة لأنها تتم بمنأى عن الإحصاءات الرسمية داخل البلاد ، وهى شرعية لأنها تتم بمنأى عن المكوس المحرمة شرعاً

---

(١) د/ حسين حسين شحاتة – التهرب من الضريبة – مرجع سابق ص٢٥٦.

، وفى العادة وغالباً ما يكون الهدف الأسمى من وراء إلزام الأفراد باللوائح والنظم والحصول على التراخيص لمزاولة المهن وغيرها من الإلتزامات الإدارية ، هو خضوعهم للنظام الضريبى لتوفير المزيد من الموارد المالية للدولة ، أما النوع الثانى فهو غير الشرعى غير المنظم ، ويتمثل فى جميع الأنشطة التى تتم ممارستها بالمخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، مثل تجارة المخدرات والدعارة وتجارة الخمور بأنواعها ، وغيرها من الأعمال المحرمة طبقاً للشريعة الإسلامية .

المبحث الثانى
الآثار الإقتصادية للأزمة المالية وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم مع بيان موقف الفكر الإسلامى

تمهـــيد:

لا شك أن الأزمة المالية والإقتصادية ألقت بظلالها على جميع أنحاء العالم ، فلا يوجد مكان بالعالم لم يتأثر بالأزمة ، ولا يوجد دولة لم يهتز إقتصادها بتلك الأزمة العالمية ، حتى بالنسبة للدول النامية التى كانت أقل تأثراً بها من الدول المتقدمة ، نظراً لعدم إنخراط الأولى بشكل كامل فى النظام الإقتصادى العالمى ، وفى السطور التالية سوف نتناول آثار الأزمة المالية والإقتصادية على مجموعة دول العالم ، سواءً المتقدم منه أو النامى ، ثم نفرد جزءاً خاصاً للحديث عن تأثر الإقتصاد المصرى بتلك الأزمة ، ومدى إنعكاسها على أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وذلك على النحو التالى:

أولاً : أثر الأزمة المالية على بعض الإقتصادات النامية وإنعكاساتها على الإقتصاد غـير المنظم:

لقد تسببت الأزمة المالية العالمية فى بطء النشاط الإقتصادى على مستوى العالم بأكمله ، وأصبح الإقتصاد العالمى يعيش حالة من الإنكماش الكبير ، لدرجة أن توقعات النمو الإقتصادى أصبحت باهتة وميئوس من صحتها ومصداقيتها ، كما أن شدة ومدة هذه الأزمة لا تزال غير واضحة ، ولكن من المتوقع أن تكون هذه الأزمة أكثر عمقاً ، وذلك لفترات طويلة ، مما

سيكون له أثر سلبى كبير على كل دول العالم ، لا سيما الدول النامية[١]، وعلى ذلك فإننا سوف نشير إلى تأثير تلك الأزمة على بعض الدول النامية على مستوى العالم من خلال التقسيم التالى[٢]:

١- تأثير الأزمة المالية على الدول الأسيوية:

لا شك أن معظم الدول الأسيوية تعد الأكثر تقدماً بالنسبة لمجموعة الدول النامية ، فالصين بحكم حجمها وأهميتها ومميزاتها ، كدولة على درجة عالية من التقدم ومستوى عال من الإحتياطات ، مما يعطيها درجة أكبر من المرونة فى الإستجابة للأزمة ، وغيرها من الدول ككوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وتايوان وهونج كونج، تعد تلك الدول هى الأكثر تقدماً بالنسبة لإقتصادات المنطقة ، حيث إرتفاع مستوى دخل الفرد ، ووجود درجة عالية من التكامل التجارى والإستثمارى مع العالم ، كما أن درجة الإعتماد على الصادرات مرتفعة جدا بالنسبة لتلك الدول ، مما قد يؤثر بالتالى على تراجع حجم الصادرات بشكل حاد لديها ، ولكن القدرة المالية لها غالباً ما تكون كبيرة ، من خلال وضع السياسة المضادة (العكسية) لمواجهة التقلبات الدورية

---

(1) – Sakai K. Reppelin Hill "Global Financial Crisis and proposed ADB response" ADB, Asian Development Bank, January 2009, p:4.

(2) – Duncan Green, Richard King, Miller Dawkins "The Global Economic Crisis and developing countries:Impact and response" Working paper for consultation, Oxfam research report, Oxfam Australia, February 2010, pp:12-19.

للإقتصاد العالمى ، وهذا ما يجعل سياسة الحماية الإجتماعية فى تلك الدول واسعة الإنتشار عن أى مكان آخر ، خاصةً فى قارة أسيا[١].

أما الهند وأندونيسيا وتايلان وفيتنام والفلبين وباكستان وسيريلانكا ، فهى فى مرحلة أقل من التقدم والتطور بالنسبة لمجموعة الدول النامية فى قارة أسيا ، حيث يمثل الفقراء فى تلك الدول الغالبية العظمى ، أما عن ما حققته تلك الدول مؤخراً من نمو فى الصادرات ، كما هو الحال بالنسبة لدولة الهند ، فهو فى الأساس جزء من الصناعات التحويلية التى تتجه إلى الصين ، بإعتبارها مركزاً للتصدير فى نهاية المطاف لأسواق الدول المتقدمة ، ولذلك فإن هذه الدول كان إقتصادها يعانى من عجز فى الميزان التجارى قبل إندلاع تلك الأزمة ، حيث كانت تعتمد بدرجة أو بأخرى على تدفقات رأس المال الأجنبى على الأقل كجزء من النمو الذى حدث مؤخراً لديها ، ولذلك فإنها تضررت من جراء الإرتفاع الذى حدث مؤخراً فى أسعار المواد الغذائية قبل إندلاع الأزمة[٢].

أما عن تأثير الأزمة المالية على القطاعات المالية فى جنوب شرق أسيا وجزر المحيط الهادى ، فقد كانت تلك الأسواق أقل تأثراً مما كان عليه الحال فى مناطق أخرى ، وبالمقارنة مع الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨ ،

---

(1) – Chabber A. Ghosh and Palanivel T. " The global Financial Crisis and the Asia-Pacific region" A synthesis Study Incorporating Evidence from country case studies, UNDP, regional Center in Asia and the Pacific, 2009.

(2) – World Bank, Report Year 2009.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية جعلت الأزمة المالية أقل تأثيراً على تلك المنطقة عن باقى دول العالم وهى[١]:

أ- أن معظم البنوك المفلسة فى جنوب شرق أسيا وجزر المحيط الهادى تم تصفيتها وإعادة تشكيلها فى وقت سابق على وقوع الأزمة الإقتصادية العالمية.

ب- لم يتم إدراج المشتقات المالية عالية التعقيد والمخاطر داخل القطاع المالى فى تلك المنطقة[٢].

ج- الإصلاحات التى فجرتها الأزمة السابقة عام ١٩٩٧، والتى عملت على تقديم المزيد من وسائل الرقابة المالية والحكمة فى إدارة المخاطر[٣].

---

(1) – Perkins D.H. "The Global Economic Crisis and the development of Southeast Asia " In Tellis A.J. Marble and T. Tanner " Economic Meltdown and Geopolitical stability, Seattle, AW- The National Bureau of Asian research, 2009, pp:233-257.

(2) – Kawai M." Global Financial Crisis and Implication for Asian" Published by Institute of Southeast Asian Studies, Asian Studies Center, Singapore, November 2008, pp:5-6.

(3) – Chandra A. "Global Economic Crisis, Civil society and Economic Governance in Asian"Re-embedding the market" Paper given at "Re-embedding the market research project, 2009, pp:2-4.

أما فى المحيط الهادى فقد تأثر عدد قليل من الدول نتيجة إستثماراتها فى الأسواق المالية الأمريكية ، أما باقى الدول فقد تأثرت بشكل قليل جراء تلك الأزمة[1] .

أما عن تأثير الأزمة المالية والإقتصادية على الناتج المحلى الإجمالى فى دول أسيا والمحيط الهادى ، فقد إنخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، ومعظم الإنخفاضات كانت فى وسط وجنوب شرق أسيا ، ومن المتوقع أن تتعافى معظم الدول مع بعضها البعض من تلك الأزمة ، ويوضح الجدول التالى معدل نمو حجم الناتج المحلى الإجمالى فى دول أسيا فى ظل الأزمة المالية العالمية:-

جدول (٣) يوضح نمو الناتج المحلى فى دول أسيا فى ظل الأزمة.

المناطق	السنوات			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
جمهورية الصين الشعبية	١٣%	٩%	٨%	٩%
دول شرق أسيا	١٠,٣%	٦,٣%	٤%	٦,٤%
دول جنوب شرق أسيا	٦,٣%	٤%	٠,٨%	٤,٣%
دول جنوب	٨,٤%	٦,١%	٦,١%	٦,٢%

(1) – Feeny Simon " The impact of the global economic crisis on the Pacific region" Oxfam Australia, Melbourne, Australia, February, 2010, pp:7-23.

المناطق	السنوات			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
أسيا				
الهند	%٨,٦	%٦,٣	%٦,٥	%٦,٤
دول وسط أسيا	%١٢	%٥,٩	%٠,٣	%٣,٨
إقليم الباسفيك	%٣	%٥,١	%٢,٩	%٣,١
أسواق أسيا الناشئة	%٩	%٦	%٤	%٦,٩

Sources: Asian Development Bank and Oxfam interview, Armenia, in Duncan Green, op.cit. p:12.

ومن الجدول السابق يتضح مدى تأثر الدول الأسيوية بشكل كامل بالأزمة الإقتصادية العالمية ، بداية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ ، حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مجموعة الدول ، بداية من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ ، ثم بدأ فى التعافى مرة أخرى منذ بداية عام ٢٠١٠ ، فعلى سبيل المثال فى الصين الشعبية إنخفض معدل نمو الناتج من ١٣% عام ٢٠٠٧ إلى ٩% ثم إلى ٨% عام ٢٠٠٩ ، ومع بداية عام ٢٠١٠ بدأ الناتج المحلى يتعافى ، حيث بلغ معدل النمو حوالى ٩% ، كما يلاحظ أن معدلات إنخفاض النمو تعد مقبولة فى جميع مناطق القارة ، بإستثناء دول وسط أسيا ، والتى إنهار بها معدل الناتج القومى من ١٢% إلى ٩,٥% ، أى ما يعادل

٥١% من معدل عام ٢٠٠٧ ، وكذلك إنخفاض المعدل فى دول جنوب شرق أسيا ، خاصةً عام ٢٠٠٩ ، والذى إنخفض من ٤% إلى ٨,٠% ، أما بإستثناء ذلك فقد كان إنخفاض معدل النمو مقبولاً فى باقى المناطق .

أثر الأزمة المالية على الإقتصاد غير المنظم الأسيوى:

لقد كان للأزمة الإقتصادية والمالية فى آسيا تأثيراً بالغاً على تكوين أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر ، فلقد ساهمت الأزمة فى إنتشار ظاهرة البطالة فى تلك القارة الأسيوية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ساهمت الأزمة فى إنتشار ظاهرة العمالة غير الرسمية ، من خلال قيام العديد من أرباب الأعمال وأصحاب الشركات بتسريح أعداد كبيرة من العاملين لديها والإستعانة بمصادر خارجية من العاملين غير المسجلين لديها ، وعلى الأخص فى قطاع الملابس ، فقد كانوا يستعينون بالعاملات القائمين على إنتاج الملابس الجاهزة من منازلهن ، وذلك فى مقابل تعاقد مالى ضعيف للغاية لا يرقى إلى مستوى أعمالهن ، وهو ما يعنى أن المنتجين وأصحاب الأعمال مرتبطين بقدر كبير بالموارد المالية العالمية ، ومن هنا كان موقفهم من العاملين وأصحاب الوظائف الدائمة بالإقالة والإستعانة بأصحاب العقود المالية الضعيفة من أرباب الأعمال المنزلية ، فعلى سبيل المثال فى أندونيسيا سجلت الحكومة الأندونيسية ٢٠٠,٦٥ الف حالة طرد أو إقالة من العاملين لديها قبل أغسطس من عام ٢٠٠٩ ، وذلك على خلاف ما بينته رابطة أرباب العمل لديها ، بأن هذا العدد كان يتراوح ما بين ١٥٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عامل ، وبشكل مفاجئ ، بل والإستعانة

بمصادر عمل خارجية غير رسمية ، وفى دراسة عن (العولمة والتنظيم) أجريت فى خمس دول أسيوية ، سجلت تلك الدراسة وجود إنخفاضاً حاداً فى حجم العمالة ، نتيجة لإرتفاع درجة القيود المالية العالمية ، التى خلفتها تلك الأزمة الإقتصادية ، وفى دول أخرى مثل الفلبين أظهرت الدراسات أن التركيز أثناء فترة الأزمة المالية كان على عمالة القطاع المنزلى وعلى النساء الذين يشتغلون بالأعمال الموازية (المنزلية) فى قطاعات النظافة والبيع بالتجزئة ، كجزء من عمل أفراد المجتمع لديها[1]، وفى فيتنام دفعت الأزمة العالمية العديد من أفراد المجتمع هناك إلى الإشتغال بعملية تقديم الخدمات للمهاجرين غير الشرعيين داخل المناطق والمدن الصناعية ، وذلك نتيجة إنخفاض الطلب على خدماتهم ، سواءً ما كانوا يقدمونه من خدمات عقارية أو خدمات غذائية ، والتى كانوا يعتمدون عليها كمصدر للدخل ، كما قام العديد من مقدمى خدمات القطاع غير المنظم ببيع أراضيهم الزراعية ، من أجل مواجهة آثار الأزمة الإقتصادية ، حيث لا يمكنهم الإعتماد على أعمال القطاع الرسمى ، والتى هى غير موجودة من الأساس فى ظل الأزمة ، بالإضافة إلى إنخفاض مستويات التعليم لديهم ، التى تقف حائلاً بينهم وبين وظائف الحكومة الرسمية ، ولقد إزدادت المنافسة القوية من قبل بائعى الشوارع للتجارة الرسمية ، وتحول عدداً كبيراً من العمالة الرسمية غير

---

(1) – Zeo Elena Horn " No Cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers " Inclusive cities study, women in informal imployment: Globalizing and Organizing (WIEGO) August 2009, pp:6-13.

الزراعية نحو العمل بالإقتصاد غير المنظم ، وذلك إما نتيجة لفقدان وظائفهم أو فقدان دخولهم ، وفى كمبوديا زاد عدد الأسر التى تعمل فى أعمال بديلة للأعمال الرسمية أو إضافية إلى ٤٠% ، وفى أندونيسيا بدأ الإتجاه للعمل غير الرسمى (غير المنظم) ، وخاصةً فى تجارة الخضراوات والأعمال الشخصية الأخرى ، فنظراً للتضخم أو الظروف السيئة فى عملهم (تغيير أوقات وساعات العمل – إمكانية التعرض للفصل) يلجأ العاملون فى القطاع الرسمى لتولى أعمال إضافية فى الإقتصاد غير المنظم ، وتسعى المرأة فى جاكرتا بشكل خاص نحو إلتماس دخل إضافى من العمل بالقطاع غير المنظم فى مجالات عديدة ، منها العمل على جمع النظارات البلاستيكية وبيعها ، وبيع الطيور الصغيرة ، وبيع الزى المدرسى المجهز منزلياً ، والغناء فى الحانات الصغيرة ، أو العمل فى مجال الجنس ، وهذا ما يجعل النساء هناك أكثر عرضة للإجهاض ، نظراً لأنها تسعى إلى مزيد من العمل وتوفق متطلباتها من خلال القيام بجميع الأدوار ، وفى مقدمتها رعاية الأسرة[١].

على جانب آخر يرى الباحث أن الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية يمكن أن تتسبب فى نشأة أنشطة الإقتصاد غير المنظم من خلال مستوى البطالة الذى خلفته تلك الأزمة ، فعلى هذا الشكل الذى نرى من خلاله إتجاه العمالة الأسيوية (والتى تسببت الأزمة فى فقدان وظائفهم الرسمية)

---

(1) – Sirimanne Shamika " Emerging issue: The gender perspectives of the financial crisis" Commision on the status of women fifty-third session, United Nation economic and social Commission for Asia and the Pacific , New York, March 2009, pp:4-9.

للعمل فى إطار النشاط الإقتصادى غير المنظم ، من خلال الشكل المشروع لهذا الإقتصاد الأخير، قد يتجه البعض الآخر إلى المشاركة فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم بشكله غير المشروع ، والذى يتمثل فى إمتهان أنشطة محرمة شرعياً ودولياً ، كتجارة المخدرات والسلاح وممارسة الدعارة ، وما يترتب عليها من عمليات غسيل الأموال المتولدة من هذه الأنواع المحرمة من التجارة ، علاوة على ذلك فسوف تنتشر أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى شكل التهرب من آداء الواجب الضريبى ، حيث أن الأنشطة التى سيمارسها هؤلاء الأفراد العاطلين عن العمل الرسمى سوف لا تخضع لأى نظام ضريبى ، كما ستؤثر الأزمة على الأفراد دافعى الضرائب ، سواءً كانوا تجاراً أو أفرادً طبيعيين أو شركات ، نتيجة نقص الموارد المالية لديهم ، وعجزهم عن آداء الواجب الضريبى.

من ناحية أخرى فليس كل تأثير للأزمة المالية والإقتصادية على أنشطة الإقتصاد غير المنظم سوف يكون تأثيراً إيجابياً ، فلا شك أن الأزمة العالمية تساعد على تقلص درجة الإستهلاك وتراجع الطلب فى كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير ، نتيجة نقص الموارد المالية ، وسوف يؤثر ذلك سلباً على العاملين بمشروعات القطاع غير المنظم ، سواءً بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، حيث يعتمدون بشكل كبير فى كسب قوتهم على تلك الأسواق، ففى عام ٢٠٠٩ إنخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ١٢ ,٢% ،

مقارنة بعام ٢٠٠٨[١]، كما أن هناك عوامل أخرى سوف يكون لها تأثيراً على أنشطة الإقتصاد غير المنظم بسبب تلك الأزمة، سواءً كان هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً ، منها إنخفاض متوسط الدخل فى الدولة ، وتباطؤ نمو الصادرات، وتقلص الإستثمار الأجنبى المباشر ، وإنخفاض أسعار السلع الأساسية ، والتى تعد مدعاة للقلق بين العاملين ، سواءً فى القطاع المنظم أو غير المنظم ، أو فى الشركات على حد سواء ، ولذلك فالعمالة غير المنظمة هى عبء مكبل على أكتاف الإقتصاد العالمى اليوم أكثر من أى وقت مضى ، وأصبح عرضة للصدمات الإقتصادية العالمية ، مثلها مثل نظيراتها فى الإقتصاد المنظم[٢].

ويوضح الجدول التالى ما إشتملت عليه دراسة أجريت فى قارة أسيا عن حجم التبادل التجارى فى الإقتصاد غير المنظم ، خلال الأزمة العالمية فى الفترة ما بين يناير ويونيو ٢٠٠٩:

---

(1) – International Monetary Fund – World Economic Outlook Update: An update of the key WEO Projetions " Released by the IMF, on 8 July 2009.

(2) – The Process of producing goods, frome raw materials to finished product, has increasingly been segmented and each stage of the process can now be carried out wherever the necessary skills and materials are available at the most competitive.

لمزيد من التفاصيل راجع:

- Zeo Elena Horn " No Cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers " op.cit. p:7.

جدول (٤) يوضح تغير حجم أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى أسيا فى الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠٩:

	جامعو النفايات	بائعى الشوارع	العاملين من خلال المنازل		الكل
			لحسابهم	التعاقد من الباطن	
تراجع	%٨٥	%٦٢	%٤٧	%٥٥	%٦٥
نفس المعدل	%١١	%٢٩	%١٣	%٤٥	%٢٣
زيادة	%٦	%١٠	%٢٧	%٣	%١٠

Source: [Zeo] Elena Horn " No Cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers " op.cit. p:7.

ويتضح من هذا الجدول أن حوالى ٦٥% من الأفراد المشاركة فى الدراسة أفادت أن حجم التبادل التجارى لأفراد القطاع غير المنظم قد إنخفض ، وتراجع فى ظل الأزمة المالية العالمية فى الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٠٩ ، فى حين أن ٢٣% أفادوا بأن حجم تجارة الإقتصاد غير المنظم لم يحدث فيه أى تغيير ، وأن نسبة تقدر بـ ١٠% أفادت بأن حجم تجارة الإقتصاد غير المنظم قد إزداد أثناء تلك الفترة من الأزمة الإقتصادية العالمية.

ومن ذلك يتضح أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثيراً سلبياً على حجم أنشطة الإقتصاد غير المنظم داخل القارة الصفراء (أسيا) وأنه ليس شرطاً أن يكون لتلك الأزمة تأثيراً إيجابياً على هذا القطاع العريض، الذى يشكل نسبة كبيرة لا يستهان بها فى منظومة الإقتصاد الدولى.

٢ـ أثر الأزمة المالية العالمية على الدول الأفريقية:

على الرغم من حدوث الأزمة المالية والإقتصادية (أزمة الرهن العقارى) فى نهاية عام ٢٠٠٧ وبدايات عام ٢٠٠٨ ، سجلت أفريقيا معدلات نمو مقبولة ، نظراً للعديد من الإصلاحات الإقتصادية التى كانت تتم فى القارة السمراء (أفريقيا) فى ذلك الوقت ، وكان المحللون متفائلون إلى حد ما بشأن قدرة القارة على توليد الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية والحد من الفقر ، وعلى الرغم من وجود بوادر تدل على إمكانية حدوث تراجع منتظر منذ عام ٢٠٠٧ ، لم يتوقع سوى القليل إمكانية حدوث أزمة بهذا الحجم فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨ ، وسوف أتعرض فى السطور القادمة لآثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية على القارة الإفريقية ، على النحو التالى[1]:

أـ أثر الأزمة المالية على الميزان التجارى فى أفريقيا:

لا شك أن للأزمة المالية العالمية بالفعل تأثيراً على الميزان التجارى والمالى فى جميع أنحاء قارة أفريقيا فى السنوات الأخيرة فى ظل الأزمة ، فبعد

(1) – Louis Kasekende, Leance Ndikumana, Taoufik Rajhi " Impact of the Global Financial and Economic Crisis on Africa" Working paper No.(96), African Development Bank Group, March 2009, pp:11-13.

الإعفاء من الديون وتحسين الإنضباط المالى ، الذى ساهم فى المزيد من الإستقرار الإقتصادى لقارة أفريقيا ، حيث بدأت حكومات المنطقة تحافظ على متوسط معين من الفائض فى ميزانياتها فى الفترة ما بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ ، ففى عام ٢٠٠٦ بلغ الفائض فى الدول المصدرة للنفط حوالى ٩% فى المتوسط ، إلا أن المراكز المالية قد تأثرت سلباً نتيجة للأزمة المالية العالمية ، وقد توقع صندوق النقد الدولى عجزاً فى الموازنات العامة قدر بحوالى ٤,٣٧% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩ ، وقدر بحوالى ٢,٧٢% من الناتج فى المتوسط عام ٢٠١٠ ، كما أن أوضاع الحساب الجارى والفرق بين صادرات الدول الأفريقية من السلع والخدمات والتحويلات وإجمالى وارداتها منها قد إنخفضت من وجود فائض من ١,٢٢% عام ٢٠٠٨ ، إلى عجز قدره ٦,٢٣% عام ٢٠٠٩ من الناتج المحلى الإجمالى ، وقد تزايدت تلك الآثار فى الدول المصدرة للنفط[١].

(1) – Alexis Arieff & Martin A. Weiss & Vivian C. Jones " The Global Economic Crisis" Impact on Sub-Sahran Africa and global plicy responses" CRS Report for Congress, prepared for member and Committees of Congress, Congressional research service, August 2009, pp:14-17.

ب ـ أثر الأزمة المالية على الموارد المالية فى دول أفريقيا:

الآثار المالية للأزمة الحالية ، والتى لم تنته بعد من المحتمل أن تكون كبيرة ، وتتمثل فى الغالب فى خسائر الإيرادات ، وسوف يكون جزءاً من هذه العوامل نتيجة لعوامل الإستقرار التلقائى ، المرتبط ببطء النمو الإقتصادى ، كما أن الخسائر فى الإيرادات سوف تكون موجودة ، حتى ولو كانت نسب الإيرادات إلى الناتج المحلى مستمرة بنفس المعدلات ، وذلك سوف يكون سببه النشاط الإقتصادى كما يلى[١]:

- إنخفاض الإيرادات المتولدة من ضرائب الإستهلاك ، كما أن الضغوط المفروضة على التحويلات المالية من الخارج والسياحة سوف تؤثرعلى الإستهلاك ، وهما مصدرين هامين للدخل فى بعض الدول ، كما أن الإنخفاض فى حجم الإستثمار الأجنبى المباشر سوف يكون له تأثيره على ضعف الإيرادات الحكومية.

- الإيرادات المتصلة أو المرتبطة بالسلع الأساسية ، وبشكل خاص مصدرى السلع الأساسية ، سوف يتأثروا كثيراً بالأزمة ، من خلال مواجهة هبوط كبير فى أسعار الصادرات من ناحية ، وإنخفاض الطلب عليها من ناحية أخرى ، وتعتمد عدة دول فى جنوب الصحراء الأفريقية على الإيرادات الناتجة من صادرات السلع الأساسية ، والتى تمثل نسبة كبيرة من الميزانية لديها ، مثل أنجولا وبتسوانا وتشاد والجابون وجمهورية الكونغوا ونيجريا.

---

(1) - Andrew Berg "Fiscal Policy in Sub-Saharan African response to the impact of the global crisis" op.cit. pp:4-5.

- الإنخفاضات المحتملة فى المساعدات أو الإعانات الدولية (نظراً للظروف الصعبة التى تواجه ميزانيات الدول المانحة) تعد مصدر قلق شديد فى كثر من الدول الأفريقية المتلقية لتلك المساعدات ، لا سيما أن تلك المساعدات قد تمثل جزءاً كبيراً من الموازنات العامة فيها ، ومن المرجح أن تكون الدول التى تعتمد على المساعدات بشكل كبير فى تمويل ميزانياتها العامة هى الأكثر تضرراً جراء الأزمة العالمية ، وعلى سبيل المثال بوروندى وغينيا بيساو وليبريا.

ج- أثر الأزمة على الإستثمار الأجنبى المباشر :

على الرغم من أن أفريقيا ليست من المناطق الرئيسية المستفيدة والجاذبة للإستثمار الأجنبى المباشر وتدفقات رأس المال الخاص ، مقارنةً ببعض المناطق الأخرى من العالم ، إلا أن للأزمة المالية والإقتصادية العالمية آثاراً كبيرة على الإستثمار الأجنبى فى أفريقيا فى بعض الحالات ، ففى موزمبيق وتنزانيا كان للأزمة دوراً كبيراً فى إلغاء بعض المشروعات التى كان مخططاً القيام بها عام ٢٠٠٩ ، ومنها ما طرح تماماً عن التنفيذ، ومنها ما خفضت قيمة صفقته ، ولأن دولة جنوب أفريقيا هى مصدراً رئيسياً للإستثمار الأجنبى المباشر ، فلا شك أن إنكماش إقتصادها بسبب تلك الأزمة هو الآخر يعد مصدراً للقلق المحتمل بالنسبة لدول أخرى فى المنطقة الإفريقية ، لا سيما فى مجالات الإتصالات السلكية واللاسلكية ، وقطاعات التعدين والطاقة[١].

(1) – EJN "The Social impact of the global financial crisis on the SADC Region, Capetown" Economic justice

أثر الأزمة المالية على الإقتصاد غير المنظم فى أفريقيا:

لا شك أن من أهم الظواهر التى ترتبت على حدوث الأزمة المالية العالمية ظاهرتى الركود والبطالة ، ولا شك أيضاً أن هاتين الظاهرتين لهما تأثيرهما على إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، خاصةً ظاهرة البطالة ، فلقد عرفنا من قراءاتنا العديدة فى موضوع الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية ، أن مجموعات كبيرة تقدر بالآلاف ، بل وبالملايين من العاملين فقدوا وظائفهم نتيجة حدوث الأزمة ، بل وقد حدث ذلك فى أعتى الدول إقتصاداً ، وهى الولايات المتحدة ، وهو ما حدث بالفعل فى قارة أفريقيا ، فعندما يرتبط قطاع العمل المنظم (الإقتصاد المنظم) بالأسواق العالمية ، فلا شك سوف يعانى من الصدمات والأزمات التى يمكن أن تحدث (كما هو الحال فى ظل الأزمة الراهنة) ، كما أن تداعيات ذلك سوف يشعر بها أيضاً العاملون فى قطاع الإقتصاد غير المنظم ، كالباعة المتجولون ، فنتيجة لهذا الركود الحاصل فى ظل الأزمة ، أفاد أحد التجار فى جنوب أفريقيا أنه قد أُغلقت الكثير من المصانع ، ولقد ترتب على ذلك فقدان الكثير من العاملين لوظائفهم ، وأشار إلى أنه كان يقوم ببيع الطعام للعاملين بالمصانع ، وأنهم يُعدوا من زبائنه الرئيسيين[1]، فبذلك يلاحظ أن الأزمة أثرت على الجميع، كما يلاحظ من ناحية أخرى أن العمالة غير المنظمة أو غير الرسمية تأثرت بالمنافسة التى

---

network of FOCCISA Fellowship of Christian councils in Southern Africa 2009.

(1) – Horn Z.E. "No cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers" Inclusive cities project, Women in informal employment :Globalizing and Organizing (WIEGO) 2009, p:8.

تعرضوا لها من جانب العمال المفصولين من وظائفهم نتيجة حدوث الأزمة ، حيث أنهم تحولوا للعمل بقطاع الإقتصاد غير المنظم ، وفى كينيا لاحظ أحد المتعاملين أن الكثير من المساحات التى كانت خالية هناك قبل حدوث الأزمة، قد إمتلأت بالكثير من العاملين الجدد ، الذين إنضموا إلى جانب الباعة المتجولون[١].

وفى غانا على سبيل المثال لوحظ الكثير من العاملين غير المهرة يبحثون عن فرص العمل فى مجال البناء بشكل تجاوز العرض والطلب هناك ، وكان ذلك نتيجة لإنخفاض النشاط الإقتصادى ، الذى كان أحد أهم تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية ، كما لو حظ أنه نتيجةً لنقص الموارد المالية تحولت أعداد كبيرة وبشكل متزايد مُغادرة المناطق الريفية بحثاً عن أى فرصة عمل ، وذلك فى ظل تأخر دفع ما لهم من أموال كانوا يتقاضونها من الأعمال الزراعية[٢]، وهكذا كان الحال بالنسبة لكثير من الدول الأفريقية ، التى كانت تعانى الفقر الشديد من الأساس (أى قبل حدوث الأزمة) فما بالنا بعد حدوث تلك الصدمة العالمية.

ثانياً:أثر الأزمة المالية على بعض الإقتصادات المتقدمة وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم:

---

(1) - Horn Z.E. "No cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers" op.cit. p:14.
(2) - Dogbe T. and Marcgall C. " A Rapid assessment of the impact of the global economic crisis in Ghana" op.cit. 2009.

تعد الأزمة المالية العالمية السبب الرئيسى فى حدوث التباطؤ الإقتصادى الملحوظ ، والذى تعيشه معظم الدول، وخاصةً المتقدمة منها[١]، وسوف نتناول تأثير تلك الأزمة على بعض الدول المتقدمة على النحو التالى:

١ـ أثر الأزمة المالية على الإقتصاد الأمريكى:

لقد حدد الإقتصاديون عدة آثار يمكن أن تؤثر سلباً على حركة الإقتصاد الأمريكى ، كإستجابة للأزمة ، ولا شك أن أهم تلك الآثار سوف تكون ناتجة عن أزمة الرهن العقارى ، وذلك على النحو التالى[٢]:

أـ إنخفاض الإستثمار العقارى:

تعيش الولايات المتحدة الأمريكية حالياً أزمة عالمية سميت بأزمة الرهن العقارى ، ومن ثم فإن أول ما يتأثر بالأزمة فى الولايات المتحدة ، هو الأنشطة الإستثمارية العقارية ، فمنذ منتصف عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ كان الإستثمار العقارى فى الولايات المتحدة فى نمو مضطرد ، بشكل ساعد على نمو الناتج المحلى الإجمالى للإقتصاد الأمريكى ، حيث كان يساهم بحوالى ٥% سنوياً من إجمالى الناتج المحلى ، ومنذ بداية إنفجار فقاعة سوق الإسكان العقارى ، بدأ الإستثمار فى مجال بناء العقارات يتأثر، حيث إنخفض

---

(1) – Dirk Willem " The Global Financial and developing countries, which countries are at risk and what can be done?" Overseas development institute ODI, Background note , October 2008, pp:1-5.

(2) – Patrick Frank & Robert Rehrmann & Erik Timme and Others " Understanding the global financial crisis and its impact on Maryland " Departmentof legislative services office of policy analysis Annapolis, Maryland, October 2008, pp:14-18.

الإستثمار العقارى السكنى بنسبة تقدر بحوالى ٤٠% ، أو ما يعادل ٢٣٢ مليار دولار ، على أساس ربع سنوى منذ بداية الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ ، وقد كان التأثير المباشر لهذا الإنخفاض فى الإستثمار العقارى هو إنخفاض نمو الناتج المحلى الحقيقى بنسبة تقدر بحوالى ١% منذ عام ٢٠٠٧ (عام الأزمة) ، وإستمرت فيما بعد عملية الإنخفاض ، وإن كانت بشكل أصغر على الإقتصاد الأمريكى عام ٢٠٠٨ ، وبالتأكيد سوف تستمر تلك الحالة ، ولكن لا يعرف مداها.

بـ إنخفاض الإنفاق الإستهلاكى والثروة:

تشير النظرية الإقتصادية إلى أن الإستهلاك يعتمد على الدخل الحالى للأسر ، كما يعتمد أيضاً على التوقعات المستقبلية للدخل والثروة ، كما يتفق المحللون على أن أى زيادة فى ثروة العقارات نتيجة لإرتفاع أسعار المساكن بشكل دائم وحقيقى يزيد من الإنفاق الإستهلاكى من خلال مقدار سنوى ، الذى هو جزء من الثروة العقارية ، وسوف تنفق هذه الزيادة على مدى سنوات عديدة ، وليس على الفور ، وعلى الرغم من الإتفاق العام بين المحللين على أن الدخل والثروة يؤثران على الإنفاق ، إلا أن هناك حالة من عدم التأكد أو اليقين على وجه التحديد من كيفية زيادة الإنفاق عند حدوث التغير فى قيمة الثروة العقارية ، حيث أن التغيرات فى الثروة نتيجة إرتفاع قيمة العقارات يكون مختلف تماماً عن التغير فى الثروة المالية بغير هذا الطريق العقارى ، وبغض النظر عن ذلك تشير معظم التقديرات لتأثير الثروة العقارية فى الولايات المتحدة إلى وجود زيادة سنوية تقدر بـــ ٢ إلى ٧ سنت تضاف إلى الإنفاق السنوى على كل دولار فى مجال الإسكان العقارى ، وقد قدرت

الزيادة فى أسعار العقارات فى الولايات المتحدة فى الفترة من منتصف عام ١٩٩٧ حتى منتصف عام ٢٠٠٦ بحوالى ٦,٥ تريليون دولار ، وهذا يمثل بلا شك زيادة فى ثروات المستهلكين أصحاب تلك العقارات ، وتشير التقديرات أيضاً إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى بنسبة تقدر بحوالى ١,٤% إلى ٥% سنويا ، وهذه تعد نسبة كبيرة جداً من الإنفاق الإستهلاكى ، ولا شك أن ما حدث قبل الأزمة سوف لا يحدث أثناء وبعد الأزمة العالمية ، فأسعار تلك العقارات قد إنخفضت ، وبالتالى سيؤثر ذلك على إنخفاض الإنفاق الإستهلاكى ، وقد أشارت تقديرات مكتب الميزانية بالكونجرس مؤخراً إلى أن إنخفاض مقداره ١٠% فى أسعار العقارات من شأنه أن يؤدى إلى إنهيار النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، من خلال خفض الإستهلاك نسبة تتراوح ما بين ٠,٤% : ١,٤% ، وهذا مفاده أن التباطؤ الحاد فى أسهم الرهن العقارى من شأنه أن يكون له أثر سلبى كبير فى الإستهلاك[1].

ج- الأثر على المصارف الأمريكية:

لقد أدت أزمة الرهن العقارى إلى حدوث إنكماش فى أسواق الإئتمان الأخرى ، كسوق الأوراق التجارية والقروض الإستهلاكية ، هذا الإنكماش يتضمن عدم إمداد المستثمرين بما يحتاجونه من أموال ، من خلال تقليص عمليات الإقراض وعدم القدرة على الحصول على الإئتمان ، فى ظل تشدد المصارف فى وضع معايير الإقراض أو الحصول على القروض ، بواسطة

(1) - Patrick Frank & Robert Rehrmann & Erik Timme and Others " Understanding the global financial crisis and its impact on Maryland " op.cit. p:15.

وضع شروط أكثر منها سلبية إلى الإيجابية ، كوضع مدد إستحقاق قصيرة لتلك القروض ، أو زيادة أسعار الفائدة عليها ، ففى أحدث تقرير للمجلس الإحتياطى الفيدرالى (فيما يتعلق بإجراء المسح على ممارسات الإقراض المصرفى) أفاد أن أغلبية البنوك قامت بتشديد معايير الإقراض على جميع فئات المقترضين إعتباراً من يوليو ٢٠٠٨ ، بالإضافة إلى ذلك فغالبية البنوك توقعت تشديد معايير الإئتمان على قروض جميع الفئات الرئيسية حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ، وعلى سبيل المثال فإن ٦٠% من البنوك المحلية قد شددت معايير الإقراض على القروض الصناعية والتجارية للشركات الكبيرة والمتوسطة فى السوق إعتباراً من يوليو ٢٠٠٨ ، كما أن حوالى ٨٠% من البنوك قامت برفع أسعار الفائدة على القروض ، والتى تتقاضاها الشركات الكبيرة فى السوق الأمريكى ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتشديد المعايير وزيادة أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الإستهلاكية ، فى نفس الوقت الذى قرر فيه بعض المحللين أن تشديد معايير الإقراض سوف يسبب إنهياراً وإنخفاضاً فى الإستثمارات ، والتى سوف تعبر عن نفسها (الإنخفاضات فى الإستثمارات) وتبرز فى الربع الثالث من عام ٢٠١٠ (صيف ٢٠١٠) ، فالبنوك الأمريكية تواجه تحديات كبيرة ، خاصةً بعد تراجع أرباحها بسبب الأزمة ، فلقد تراجعت أرباحها نتيجة إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التى لم تتمكن من تحصيلها ، بسبب القروض العقارية الرديئة

، وحدوث عمليات بيع وإستحواذ فى الجهاز المصرفى بأسعار متدنية جداً ، خاصةً بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير أثناء تلك الأزمة[١].

د – إنعدام ثقة المستهلك والأعمال فى الإقتصاد الأمريكى:

كما ذكرنا سابقاً تعد التوقعات حول مستقبل الدخل والثروة أحد العوامل الرئيسية المحددة لإستهلاك المستهلك الحالى ، فالإستهلاك يمثل حوالى ثلثى الإقتصاد الأمريكى ، ولقد أشارت مختلف الدراسات الإستقصائية إلى أن تضاؤل أو إنعدام التوقعات من قبل المستهلكين والشركات هو إشارة إلى أن الإقتصاد يمر بحالة من التباطؤ ، والإنفاق الإستهلاكى على بنود مثل السلع المنزلية المعمرة والسيارات هو شيئ ذات حساسية مرتفعة لمعنويات المستهلكين (شيئ هام بالنسبة لهم) ، وأن عدم توقعات المستهلكين بالنسبة لأهم السلع الخاصة بهم يعد دلالة على أن حالة من التباطؤ وشيكة لأن تصيب الإقتصاد ، وعن دراسة أجريت فى الولايات المتحدة عن مدى ثقة المستهلكين فى الإقتصاد منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ٢٠١٠ ، تبين أن أعلى مقدار من الثقة التى حاز عليها الإقتصاد الأمريكى كانت عام ٢٠٠٠ ، بينما إنعدمت تلك الثقة تماماً عام ٢٠٠٧ ، وإستمرت حالة عدم الثقة حتى وقتنا هذا ، كما إنعدمت ثقة الشركات أيضاً فى الإقتصاد خلال عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، حيث تسببت الأزمة المالية فى تقويض الأعمال على مستوى العالم ، فى طريقة يرى المحللون أنها الأنسب فى التعامل مع هذا الركود العالمى ،

---

(1) – Davids and Victoria I. " Bank Lending during the financial crisis of 2008" National Bureau of economic research (NBER), 2008, pp:1-3.

وتعد المؤسسات التجارية فى الولايات المتحدة هى الأكثر تشاؤماً ، كما تبين أن عدداً قليل جداً يسود لديه الإعتقاد بأن الظروف ستتحسن فى السنوات المقبلة ، وإنعدام ثقة الأعمال هذه من شأنها التأثير على أجور العمالة بالإنخفاض ، وأيضاً التأثير على النمو بنفس الشكل ، وبذلك يساهم الركود الإقتصادى العالمى الناجم عن الأزمة المالية فى إضعاف النمو الإقتصادى عن طريق إنخفاض معدلات الطلب ، سواءً الداخلى أو الخارجى[1].

❁ دعم الصين للولايات المتحدة لمواجهة آثار الأزمة العالمية:

لقد ناقش المحللون الدور الذى يمكن أن تلعبه الصين فى الإستجابة للأزمة المالية العالمية ، نظراً لما تملكه الصين من إحتياطات ضخمة من النقد الأجنبى ، فى ظل ترددها النسبى نحو قيامها بدور رئيسى فى الشئون الإقتصادية العالمية ، وميلها إلى توخى الحذر فى التعامل فى إحتياطى النقد الأجنبى لديها ، وتكهن البعض بأن الصين ربما تعمل من أجل المساعدة على تحقيق الإستقرار العالمى ، بإعتبارها أهم شريك تجارى للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال شراء دفعة من سندات الولايات المتحدة الأمريكية (وخصوصاً سندات الخزانة) ، من أجل المساعدة فى تمويل وتقديم مئات المليارات من الدولارات ، والتى كان من المتوقع أن تنفق من جانب الحكومة الأمريكية لشراء الأصول المضطربة وتحفيز الإقتصاد ، بالإضافة إلى ذلك قامت الصين بقيادة محاولة لتدعيم الإقتصاد الأمريكى ، من خلال شراء الأسهم الأمريكية فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٨ ، حيث أشار البيت الأبيض

(1) –U.S.A. "Conference Board" National Bureau of Economic research, 2010.

إلى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش قد دعا الرئيس الصينى جين تاو لبحث الخطوات التى تتخذها الإدارة الأمريكية حول الأزمة العالمية ، وقد كان الغرض من هذه الدعوة هو طلب المساعدة من الصين للتعامل مع هذه الأزمة ، من خلال حث الصين على عقد المزيد من سندات الخزانة الأمريكية ، وأصول الولايات المتحدة ، وكان ما ساعده على ذلك أن الصين إعترفت بأنها تملك حصة فى إقتصاد الولايات المتحدة ، سواءً بوصفها سوقاً رئيسياً لصادرات الصين من ناحية ، أو الحفاظ على قيمة الأصول التى تحتفظ بها الصين فى الولايات المتحدة ، ومن ثم كان إستقرار إقتصاد الولايات المتحدة فى مصلحة الصين ، وخلال زيارتها الأولى للصين فى فبراير عام ٢٠٠٩ ، حثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون الصين على الإستمرار فى شراء سندات الخزانة الأمريكية ، وقد يناقش البعض ذلك بأن الصين تقوم بدور نشط لمساعدة الولايات المتحدة (وغيرها من الإقتصادات المتعثرة) من شأنه تحسين صورة الصين ، بوصفها مساهماً إيجابياً فى الإستقرار الإقتصادى العالمى ، على غرار ما حدث عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، خلال الأزمة المالية الأسيوية ، وذلك عندما عرضت مساعدات مالية لتايلاند ، وتعهدت بعدم خفض قيمة عملتها[١].

(1) – Wayne M. Morrison " China and the global financial crisis: Implications for The United States" CRS Reported for congress, Prepared for members and committees of Congress, Congressional research service, June 2009, pp:7-9.

من ناحية أخرى هناك عدداً من الأسباب التى تجعل الصين مترددة إلى حد كبير فى زيادة إستثماراتها فى الأصول الأمريكية ، أهمها أن زيادة الإستثمارات الصينية فى إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف تنتج الفوائد الإقتصادية للصين على المدى الطويل ، كما أن بعض الإستثمارات الصينية فى الشركات المالية الأمريكية يمكن أن تكون إستثمارات ضعيفة ، نظراً لوجود درجة عالية من المخاطر حول تلك الإستثمارات ، كما أن الإفراط فى الإستثمارات الصينية فى الولايات المتحدة من شأنها أن تؤدى إلى إنكماشاً حاداً للأقتصاد الصينى ، سوف يجعلها تزيد من الإستثمارات فى الداخل بدلاً من الخارج[١].

❁ أثر الأزمة المالية على الإقتصاد غير المنظم فى الولايات المتحدة:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد إحدى ، بل هى أهم الدول المتقدمة عالمياً ، والتى ينتشر بها الإقتصاد غير المنظم بشكل بسيط جداً ، مثلها مثل باقى الدول الصناعية الكبرى ، حيث قدر فيها حجم الإقتصاد غير المنظم عام ٢٠٠٣ بحوالى ٨,٤% من حجم الناتج المحلى الإجمالى هناك[٢]، إلا أن الأزمة المالية الأخيرة قد ساعدت فى إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير المنظم بها ، متجلية فى أهم أسبابها ، وهى البطالة ، والتى سوف يترتب

(1) - Wayne M. Morrison " China and the global financial crisis: Implications for The United States" op.cit. p:8.

(2) – Friedrich Schneider " Shadow Economies and Corruption all over the World:what do we realy know?" Johannes Keler University of Linz and IZA Bohn, Discussion paper No.(2315), September 2006, pp:21-29.

عليها إنتشار العمالة غير الرسمية ، المولدة بطبيعتها للدخول السرية غير المنظمة ، ومن ثم ستوسع لا محالة من رقعة الإقتصاد غير المنظم الأمريكى ، وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة قدرت فيها بحوالى ٦,١% عام ٢٠٠٣ ، ثم بعد ذلك واصلت الإنخفاض حتى عام ٢٠٠٥ ، حيث قدرت بنسبة ٤,٩% من قوة العمل الأمريكية فى نفس العام ، إلا أنه بداية من وقوع وإندلاع أزمة الرهن العقارى إرتفعت معدلات البطالة بها ، رغم التقارير التى تشير إلى أن قدرا من الإنتعاش قد بدأ فعلاً ، أو أنه ينتظر أن يبدأ فى وقت قريب ، وقد أشارت وزارة العمل الأمريكية إلى أن معدلات البطالة فى إرتفاع مستمر ، فقد خسر إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر إقتصاد فى العالم) حوالى ٢٦٣ ألف وظيفة فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ ، ليؤدى ذلك إلى إرتفاع معدل البطالة فى الولايات المتحدة إلى ٩,٨% من إجمالى قوة العمل ، كما تم إحتساب نسبة الأفراد الذين تم تقليل عدد ساعات عملهم ، والذين يعملون فى وظائف مؤقتة ، بسبب عدم حصولهم على وظائف دائمة ، حيث إرتفعت نسبتهم إلى ١٧% ، منذ أن بدأت الحكومة فى تسجيل تلك المعلومات عام ١٩٩٤ ، كما أشارت التقارير إلى أن حدوث أى إنتعاش إقتصادى فى المستقبل سيكون ضعيفاً ، رغم خطة الحفز التى تنفذ على عامين وقوامها ٧٨٧ مليار دولار[1].

وهنا نلاحظ وجود عدة مظاهر تساعد على نمو أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وهى إرتفاع معدلات البطالة منذ بداية إندلاع الأزمة عام ٢٠٠٧ ،

---

(1) – Report of the U.S.A. Ministry of Labor, 2/10/2009.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٩ ، بالإضافة إلى تخفيض ساعات العمل للعمالة المؤقتة ، كل ذلك ينبئ عن مساهمة هؤلاء الأفراد العاطلين عن العمل الرسمى فى أنشطة غير رسمية ، وغير مسجلة داخل الإحصاءات القومية الأمريكية ، بالإضافة إلى عدم إلتزامهم بأى واجب ضريبى تجاه الدولة ، وقد يشارك هؤلاء الأفراد فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم بنوعيها ، سواءً كانت أنشطة مشروعة أو غير مشروعة ، (تجارة المخدرات والأسلحة ....وغيرها من الأنشطة الإجرامية) ، وهو ما يشير إلى عدم خلو وإبتعاد أعتى الإقتصادات عالمياً عن الوقوع فى دائر أنشطة إقتصاد الظل ، خاصةً وهى مصدر إندلاع الأزمة.

٢ـ أثر الأزمة المالية على دول أوروبا وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم:

لقد كان للأزمة المالية العالمية آثاراً على الدول الأوروبية ، إلا أن تلك الآثار لا شك تختلف من مكان إلى آخر ، تبعاً لإختلاف الظروف الإقتصادية لهذه البلد عن تلك ، فتواجه أوروبا الغربية الإنكماش الحاد والنمو السلبى ، منذ بداية الأزمة وحتى وقتنا الحاضر ، بينما يقل هذا الأثر فى منطقة أوروبا الشرقية ، والتى أخذ النمو الإقتصادى فيها يتباطأ شيئاً فشيئاً مع إستمرار الأزمة[1]، ولا شك أن الجزء الغربى من قارة أوروبا يستحوذ على إهتمام العالم ، خاصةً وأن أوروبا الغربية تعد مساهماً كبيراً فى نمو الإقتصاد العالمى ، مثلها مثل الولايات المتحدة ، وبالتالى فأى صدمات تصيب تلك المنطقة سوف

(1) – United Nation " The Global Financial Crisis:Impact and response of the regional commission" U.N., 2009, pp:4-5.

ينعكس مردودها على العالم أجمع ، وعلى ذلك فإننا سوف نتناول أثر الأزمة المالية العالمية على عدد من المتغيرات الإقتصادية فى قارة أوروبا ، وذلك على النحو التالى:

أ- أثر الأزمة المالية على مستويات البطالة فى أوروبا:

يثير الوضع الحالى لمعدلات البطالة فى أوروبا الكثير من القلق ، حيث وصل معدل البطالة فيها حوالى ٧,٣% عام ٢٠٠٨ ، أى أثناء حدوث الأزمة المالية العالمية ، وهو أعلى من المعدل المتوسط ، والذى كان يقدر بـ ٥,٩% فى دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية ، والتى يقع أغلبها داخل قارة أوروبا ، ففى دوله مثل أستراليا وصل هذا المعدل ٤,٢% ، وفى المملكة المتحدة قدر هذا المعدل بحوالى ٥,٣% ، بالطبع كان هناك تفاوت وإختلاف كبير فى معدلات البطالة من بلد إلى أخرى ، إلا أن الأرقام منذ حدوث الأزمة تشير إلى إرتفاع عدد العاطلين عن العمل فى أوروبا إلى ١٥ مليون عاطل ، عام ٢٠٠٩ ، وفى جميع الأحيان سوف يزداد هذا الرقم فى المستقبل القريب ، ويكون تأثير الأزمة على أشده فى نمو أعداد العاطلين أوروبياً فى السن الصغيرة ما بين ١٥:٢٤ سنة ، والذى يمثل نسبة تقدر بـ ١٥,٦% عام ٢٠٠٨، وإرتفع هذا المعدل إلى ١٨,٨% للأعمار ما بين ١٥:١٩ سنة فى نفس العام (٢٠٠٨)، والسؤال الذى يواجهه صانعى السياسة الأوروبية ، هو عن كيفية خفض هذه الأرقام والنسب إلى أقل معدل ممكن[1].

(1) – Hon Kevin Andrews "The social impact of the global financial crisis and the prospects for recovery"

كما ارتفع معدل البطالة فى دول أوروبا ، وخاصة دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية منها إلى ١٠% فى النصف الثانى من عام ٢٠١٠ ، مما يعنى أن حوالى ٥٧ مليون اوروبياً سيكونون عاطلين عن العمل ، وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة فى إزدياد مستمر فى دول المنطقة الأوروبية عام ٢٠٠٩ ، حيث إرتفعت نسبة البطالة إلى ٧,٧% فى ألمانيا ، وعلى الرغم من ذلك إستطاعت الحكومة الألمانية الحفاظ على عدم تفاقم البطالة أكثر من ذلك فى ظل الأزمة ، بسبب دعمها للموظفين الذين تم تقليص عدد ساعات عملهم ، من أجل تجنب تسريحات على مستوى واسع ، أما فى فرنسا فقد إرتفعت نسبة البطالة حتى بلغت ٩,٢٥% ، وتتوقع المنظمة أن تصل تلك النسبة إلى ١٠% فى نهاية العام الحالى (٢٠١٠) ، وفى بريطانيا إرتفع هذا المعدل حتى بلغ ٧,٩% بزيادة قدرها ٢,٦% عن عام ٢٠٠٨ ، وهو أعلى مستوى لها منذ ١٣ عاماً ، ويتوقع أن يصل عدد العاطلين إلى ثلاثة ملايين فى نهاية العام الحالى ، أما فى أسبانيا فقد تحولت من نموذج للنمو فى أوروبا يخلق ثلث فرص العمل المتاحة او منطقة اليورو فى العقد الماضى إلى بلد يرزح تحت أعلى نسبة بطالة ، بسبب إنهيار صناعة الإنشاءات ، وزيادة إنفاق المستهلكين بصورة كبيرة فى العامين الماضيين ، مما أدى إلى تفاقم الإئتمان ، وإرتفع معدل البطالة من ٨,٣% عام ٢٠٠٧ إلى ١١,٣% عام ٢٠٠٨ ، ثم إلى ١٧,٦% عام ٢٠٠٩ ، أما فى أيرلندا فقد إرتفعت

A presentation to the European Ideas Network Summer University, Vienna, Austria, 15 October 2009, p:4.

نسبة البطالة من ٤,٦% عام ٢٠٠٧ إلى ٦% عام ٢٠٠٨ ، ثم إلى ١٣,٣% عام ٢٠٠٩ ، أما اليابان (بإعتبارها عضواً فى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية) فقد إنخفض فيها معدل البطالة إلى ٥,٥% فى شهر أغسطس عام ٢٠٠٩ من ٥,٧% فى شهر يوليو ، ولكنه ظل المعدل الأعلى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وإرتفع عدد العاطلين إلى ٣٢,٧% ، أى ٣,٦ مليون عاطل ، كما إرتفع عدد العاملين المؤقتين فى ثانى أكبر إقتصاد فى العالم ليصل إلى ثلث القوة العاملة فى السنوات الأخيرة[1].

بـ أثر الأزمة على المؤسسات المالية فى أوروبا:

نظراً للإرتباط المالى بين العديد من المؤسسات المالية فى كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا ، فقد يكون هناك ربط للحديث عن البنوك والمؤسسات الأمريكية بالبنوك والمؤسسات المالية الأوروبية ، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولى إلى أن بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والبنوك الأوروبية ، قد فقدت أكثر من تريليون دولار فى كل من مجال الإستثمار العقارى (السام) ، والقروض المعدومة فى الفترة من يناير ٢٠٠٧ وحتى سبتمبر ٢٠٠٩ ، وقد وصلت تلك الخسائر إلى ٢,٨ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠ ، حيث تقدر خسائر البنوك الأوروبية منها بحوالى ١,٦ تريليون دولار ، وتقدر خسائر البنوك الأمريكية منها بحوالى تريليون دولار ، وقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولى إلى أن خسائر البنوك الأمريكية تقدر بحوالى ٦٠% من إجمالى الموارد المالية لديها ، أما فى أوروبا فقدرت تلك

(1) – Statistics of the Organization of Economic Cooperation and Development, Various years.

الخسائر بحوالى ٤٠% فقط[١]، وكان أول ضحايا الأزمة العالمية فى بريطانيا بنك نورثرن روك ، وهو واحد من البنوك المتوسطة الحجم هناك ، والتى مُنيت بخسائر كبيرة جراء شركات الأعمال التى كانت تستدين منه ، مما دعاه إلى طلب الأمان المالى من بنك بريطانيا المركزى ، وقد ثبت بعد ذلك ، وفى ظل الأزمة أن خسائر هذا البنك كانت مؤشراً مبكراً لكثير من الخسائر التى أصابت غيره من البنوك ، وغيره من المؤسسات المالية[٢].

ولقد أثر ذلك منذ البداية على الشركات التى كانت تعمل فى مجال الإستثمار العقارى ، لأنها لم تعد قادرة على الحصول على التمويل اللازم ، من خلال المؤسسات الإئتمانية ، خاصة مع إفلاس عدداً كبيراً من مؤسسات إقراض الرهن العقارى خلال عامى ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ ، وبلغت الأزمة ذروتها فى شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ٢٠٠٨ ، حيث إزداد عدد المؤسسات المالية التى أعلنت إفلاسها[٣].

ج- أثر الأزمة على الناتج المحلى الإجمالى الأوروبى:

أكدت الأرقام القياسية أن الناتج المحلى الإجمالى فى أوروبا إنكمش بنسبة ١,٥% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ ، وكان هذا هو الإنخفاض

---

(1) – Reuters "Annual reports, Blooberg U.S. European Bank writedowns &Losses, November, 2009.
(2) – HM " Treasury , Bank of England and financial service Authority, New release: Liquidity support facility for Northern Rock, September 2007.
(3) – Roger C. Altman " The Great Crash" Ageopolitical setback for the west, February, 2009.

الأسوأ على الإطلاق ، ثم إنكمش إلى ٥,٨% بعد ذلك عام ٢٠٠٩[١]، ليزداد الوضع سوءاً ، وتأثراً بالأزمة المالية العالمية التى ضربت كل نواحى الإقتصاد الأوروبى ، وعلى الرغم من ذلك تختلف دول قارة أوروبا عن غيرها من الدول التى أصابتها الأزمة ، حيث كانت تلك الأزمة أعمق أثراً على الناتج المحلى الإجمالى فى أوروبا[٢]، ففى ألمانيا والتى تعد من أكبر إقتصادات أوروبا حققت معدلات نمو منخفضة من الناتج المحلى الإجمالى بعد حدوث الأزمة المالية العالمية ، كما أن فرنسا قد تأثرت أيضاً بتلك الأزمة ، وإنعكس ذلك على الناتج المحلى الإجمالى لديها ، إلا أنه على الرغم من ذلك كانت تتمتع بمعدل نمو من الناتج المحلى الإجمالى أعلى من ألمانيا[٣]، ويوضح الجدول التالى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فى الفترة ما بين ٩٦ – ٢٠٠٩:

جدول (٥) يوضح معدل الناتج المحلى فى دول منظمة التعاون ومنها دول أوروبا قبل وأثناء الأزمة.

السنوات	مجموعة الدول المتقدمة وباقى دول أوروبا

(1) – Perry J. Walker M. "Central Banks cut rates…ECB, Bank of England near Zero, UK. To Pump $105.5 Billion into economy" Wall Street Journal (Europe) Brussels, 2009, p:1.

(2) – Nese Topcu " The global financial crisis and its effect to Eastern Europe Countries" Anadolu International conference in economics, Anadolu University, Turkey , June 17-19, 2009, p:10.

(3) - Hon Kevin Andrews "The social impact of the global financial crisis and the prospects for recovery" op.cit. pp:5-6.

	أستراليا	الولايات المتحدة	أوروبا	باقى دول منظمة التعاون الإقتصادى
١٩٩٧	٤%	٤,٥%	١,٨%	٣,٤%
١٩٩٩	٥,٢%	٤,٤%	٢,٨%	٣,٠%
٢٠٠١	٢,٤%	٢,٧%	٣,٠%	٢,٠%
٢٠٠٣	٣,٨%	٢,١%	٠,٩%	١,٨%
٢٠٠٥	٣,٢%	٣,٤%	١,٩%	٢,٩%
٢٠٠٧	٣,٠%	٢,٨%	٢,٩%	٢,٩%
٢٠٠٩	٢,٠%	٠,٩%	٠,٩%	١,١%

Source: OECD" Organization of Economic Cooperation and Development.

ويتضح من هذا الجدول إنخفاض معدلات الناتج المحلى الإجمالى فى جميع الدول فى الفترة منذ بداية الأزمة عام ٢٠٠٧ ، وأثناء تلك الأزمة حتى عام ٢٠٠٩ ، إلا أن هذا التغير فى المعدل يختلف من مجموعة دول إلى أخرى ، تبعاً لدرجة تأثرها بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية ، وقدرة صانعى السياسة الإقتصادية لدى كل منهم على مواجهة تداعيات تلك الأزمة ، ففى دول أوروبا (محل الدراسة) يتضح لنا الإنخفاض الملحوظ فى معدل نمو الناتج

المحلى الإجمالى قبل الأزمة ، وبداية من عام ٢٠٠٣ ، وأثناء تلك الأزمة فيما بين عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ، ولا شك أن الأزمة كان لها الأثر الأكبر فى هذا الإنخفاض ، كما يلاحظ هذا الإنخفاض فى باقى دول العالم المتقدمة (أنظر الجدول).

أثر الأزمة المالية على الإقتصاد غير المنظم فى أوروبا:

تعد الأزمة المالية والإقتصادية العالمية هى الأسوأ فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، خاصةً وأن تلك الأزمة الأخيرة جاءت فى وقت تسيطر فيه أزمة البطالة على معظم دول العالم قبل وقوعها ، وإزداد الأمر سوءاً بعد حدوث تلك الأزمة ، ولا شك أن دول أوروبا كغيرها من باقى دول العالم تأثرت بالفعل ومازالت تتأثر بتلك الأزمة ، خاصةً من ناحية إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، حيث أشار (مارتى تشن) إلى أن الأزمة العالمية ، خاصة فى أوروبا ، تأثر منها الإقتصاد المنظم ، وتولد عنها زيادة فى أعداد العاطلين من هذا القطاع الرسمى ، أما بالنسبة لقطاع الإقتصاد غير المنظم ، فلقد تأثر هو الآخر بالأزمة العالمية ، ونتج عنها زيادة فى أعداد العاملين به ، وكان هو بمثابة الوسادة التى إتكأ عليها العاملين العاطلين المتولدين من قطاع الإقتصاد المنظم نتيجة الأزمة ، وقد لخص مارتى تأثير الأزمة على الإقتصاد غير المنظم فى الدول الأوروبية فى الآتى[١]:

فقدان الوظائف. ← زيادة البطالة.

---

(1) – Marty Chen "Global recession and the informal economy: Evidence from Latin America" WIEGO Network, Harvard Kennedy School, New York, U.S.A. November 2009, pp:3-5.

العمال الذين يتقاضون أجوراً غير رسمية. ← فى كثير من الأحيان هم أول من يفقدون وظائفهم.

عقود العمل غير الرسمية. ← أكثر العمال الذين يتقاضون أجوراً.

عاملين جدد داخلين إلى الإقتصاد غير المنظم. ← زيادة المنافسة.

إنخفاض الطلب وإنخفاض الأسعار. ← إنخفاض الأرباح← إغلاق بعض الشركات الرسمية.

التقلب فى أسعار الصرف وأسعار الفائدة. ← تقلب فى أسعار السلع.

وقد توقعت الإتجاهات العالمية طبقاً لتقرير منظمة العمل الدولية لعاد ٢٠٠٩ ظروف قاسية تمر بسوق العمل الأوروبية نتيجة للأزمة المالية العالمية ، وقد كان السيناريو الأسوأ من تلك الأزمة عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، وطبقاً لهذا التقرير فقد تسببت الأزمة فى إيجاد عاطلون جدد عن العمل فى جميع أنحاء العالم حوالى ٣٨ مليون عاطل ، بالإضافة إلى حوالى ٢٠٠ مليون من العاملين الجدد من الفقراء ، والذين تولدوا نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وهم يعملون لكسب ما يقل عن ٢ دولار يومياً ، وغير قادرين على إنتشال أنفسهم من الفقر (معظمهم يعملون فى الإقتصاد غير المنظم)[1]، وبالطبع سوف ينال الدول الأوروبية قسطاً لا بأس به من هذه العمالة الباطلة عن العمل الرسمى ، لتنخرط فى مجالات العمل غير الرسمى ، وبالتالى تشكل عبئاً على الناتج المحلى الإجمالى ، نتيجة عدم إدراج تلك الأنشطة داخل

(1) – ILO" Report International Labour organization about informal sector"2009.

إحصاءات الحسابات القومية فى دول أوروبا ، وقد أشرنا سابقاً إلى أن تقرير منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية قد أفاد بإرتفاع معدلات البطالة فى دول أوروبا ، وخاصةً دول أوروبا الغربية ، حيث إرتفعت المعدلات فى ألمانيا إلى ٧,٧% ، وفى فرنسا إلى ٩,٢٥% ، وفى بريطانيا إلى ٧,٩% ، وفى أسبانيا ١٧,٦% ، وفى أيرلندا ١٣,٣% ، وكل هذه المعدلات طبقاً لأحدث التقارير نهاية عام ٢٠٠٩[١]، مما استرعى الإنتباه والقلق من جانب دول أوروبا ، فإلى أين تتجه تلك العمالة المفصولة عن العمل الرسمى ، إلى جانب غيرهم من الذين كانوا يعملون من الأساس فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم.

ولا شك أن فهم أهمية تأثير الركود العالمى (الحادث فى ظل تلك الأزمة) على الإقتصاد غير المنظم ، لهو أمر فى غاية الأهمية ولا يمكن الإستهانة به ، فالإقتصاد غير المنظم يشمل جميع الوحدات الإقتصادية التى لا تخضع للتنظيم من قبل الدولة ، ، وجميع الجهات الناشطة إقتصادياً ، وهؤلاء الأشخاص العاطلين عن العمل ، والذين خلفتهم الأزمة المالية العالمية سوف لا يحصلون على الحماية الإجتماعية من الدولة ، عند ممارسة أعمالهم غير المنظمة ، بعد أن كان معظمهم يحصل عليها قبل إندلاع الأزمة ، وهم يعملون فى إطار أعمالهم الرسمية المنظمة ، وهذا هو ما سوف يلقى الضوء على أهمية فهم وتجاوز تلك الأزمة ، من أجل إرجاع وإدخال هؤلاء العاملين لمنظومة الإقتصاد المنظم فى الدول الأوروبية.

---

(1) – Renana J. Habvala " Financial Crisis, the informal economy and Workers Unions" Global Labour Column, CSID, Corporate Strategy and Industrial Development, No.(6), January 2010, pp:1-2.

ثالثاً: آثار الأزمة المالية على الإقتصاد المصرى:

من المؤكد أن الإقتصاد المصرى قد تأثر بالفعل جراء الأزمة المالية العالمية ، والتى لحقت بالإقتصاد الأمريكى ، ومنه إلى أوروبا ، خاصةً بعد أن تتحول إلى أزمة إقتصادية ستهبط بمعدلات النمو فى الإقتصاد الأمريكى والأوروبى ، وهو ما حدث بالفعل بسبب تلك الأزمة ، والتى إنعكس أثرها على معدلات الناتج القومى، وسوق الأوراق المالية ، وسوق الصادرات ، وغيرها من المتغيرات الإقتصادية التى تأثرت من عواقب تلك الأزمة:

أ- أثر الأزمة المالية على الناتج المحلى فى مصر:

فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨ بدأ الجانب الفعلى والحقيقة من الإقتصاد المصرى يشعر بتأثير الأزمة المالية على الناتج المحلى الإجمالى ، فبعد أن حقق هذا الناتج فى مصر معدلات مرتفعة من النمو خلال الفترة الماضية ، منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ ، قدرت بـ ٦,٨% ، ٧,١% ، ٧,٢% على التوالى خلال الثلاث سنوات ، حيث قدر الناتج المحلى الإجمالى بـ ٧٨٣ مليار جنيه مصرى (ما يعادل ١٤٢ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ ، بدأ هذا الناتج فى الإنخفاض حتى بلغ ٤,١% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ ، بعد الإنتعاش الذى عاشه النمو السنوى من ٧% من الناتج أعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨ وأغلق الناتج المحلى المصرى بمعدل نمو ٤,٧% بنهاية السنة المالية فى يونيو ٢٠٠٩ ، حيث قدر الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٧٩٦ مليار جنيه فى تلك السنة ، وهذا هو ما أشار إليه تقرير البنك المركزى المصرى عن تأثر آداء الإقتصاد المصرى خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالأزمة الإقتصادية

العالمية وتداعياتها ، حيث بلغ هذا التأثير أقصاه فى الربع الثانى من السنة ، أى فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، وإن كان قد بدأ فى الإنحسار النسبى منذ بداية الفترة (يناير – يونيو) والتى شهدت تحسناً محدوداً فى معدل النمو ، وقد تراجع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ، حتى بلغ الحد المشار إليه سابقاً (٤,٧%) مقابل ٧,٢% خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ورغم الآثار السلبية للأزمة على الإقتصاد المصرى إلا أن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الجارى تجاوز التريليون جنيه ، ويوضح الجدول التالى تطور معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فى مصر ، مقارنةً بغيرها من الإقتصادات الناشئة[١]:

جدول (٦) يوضح نمو الناتج المحلى فى مصر مقارنةً بالإقتصادات الناشئة

الدول	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
مصر	٤,٦	٦,٩	٧,١	٧,٢	٤,٧
الإقتصادات الناشئة	٧,٥	٧,٣	٧,٥	٦,٥	٠,٨-%

Sources:

J.P.Morgan"World Finance Markets"September, 18, 2009.

- وزارة التنمية الإقتصادية.

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى – ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ – ص٥٣.

وقد جاء إنخفاض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى مصر ، نتيجة التأثر بتراجع معدل النمو الحقيقى لبعض قطاعات النشاط الإقتصادى الرئيسية ، وفى مقدمتها قطاع السياحة ، والصناعات التحويلية ، وإيرادات قناة السويس ، وإن كان قد ساهم فى تعويض ذلك جزئياً تحسن آداء بعض قطاعات النشاط الإقتصادى خلال عام ٢٠٠٩ ، رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ويأتى فى مقدمة هذه القطاعات ، قطاع الإستخراجات (البترول والغاز والإستخراجات الأخرى) والذى حقق معدل نمو بلغ ٦,٤% ، مع دخول العديد من الحقول المكتشفة فى مرحلة الإنتاج ، بالإضافة إلى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والذى حقق نمواً قدر بحوالى ١٤,٦% ، كما تحسن آداء قطاع الأنشطة العقارية ، حيث قدر نموه بحوالى ٣,٨%[1]، وعلى الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إلا أن الإقتصاد المصرى إستطاع مواصلة معدلات النمو ، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ حوالى ٤,٩٥، بنمو قدر بـ ٢,٠% عن نهاية السنة المالية الماضية.

بـ أثر الأزمة المالية على القطاع المصرفى فى مصر:

(١) أنظر التقرير السابق للبنك المركزى – ص٥٤.

لا شك أن القطاع المصرفى فى مصر قد تأثر بالأزمة المالية العالمية ، شأنه شأن أى قطاع آخر قد تأثر بها، إلا أن أثر الأزمة على الرغم من ذلك كان محدوداً للأسباب التالية[١]:

- أن تكامل القطاع المالى المصرى فى النظام المالى العالمى ما زال محدوداً ، ولم يندمج بقوة فى النظام العالمى.

- تبنى البنك المركزى المصرى خطة إصلاح الجهاز المصرفى فى خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ ، والتى شجعت على الإندماج ، لخلق كيانات مصرفية قوية ، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك ، وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة.

- الضوابط التى وضعها البنك المركزى المصرى فى مجال الإئتمان ، والقيمة التسليفية للضمان ، ونسب السيولة والإحتياطى ، والحدود القصوى لإستثمارات البنك فى الأوراق المالية ، وفى التمويل العقارى ، والإئتمان لأغراض إستهلاكية .....إلخ ، مثال وضع البنك المركزى قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقارى ، بما لا يتجاوز ٥% من إجمالى محفظة القروض لدى البنك ، والتناسب بي آجال موارد البنك وآجال الإقراض لأغراض التمويل العقارى ، إضافة إلى حظر وضع أى بنك لأكثر من ١٠% من مجموع ودائعه لدى بنك آخر خارجى ، لتجنب مخاطر الإفلاس.

---

(١) د/ أمير الفونس عريان – أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفى – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر حول "الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية" كلية الحقوق – جامعة المنصورة – إبريل ٢٠٠٩، ص١٠ – ص١١.

- توافر السيولة لدى الجهاز المصرفى ، حيث أن نسبة الإئتمان لا تتعدى ٥٢% من إجمالى هذه السيولة ، ولا تزال فى الحدود الآمنة التى تتراوح ما بين ٧٥% ، ٨٠%.

- الإهتمام بإدارة المخاطر، بوضع البنك المركزى مجموعة من القواعد التى تتعلق بأسس إدارة المخاطر الإئتمانية ، وتكوين المخصصات لكل من القروض، والإلتزامات العرضية والإرتباطات والقروض لأغراض إستهلاكية وعقاري .....إلخ.

- قوة المراكز المالية للبنوك المصرية.

- لا تزال البنوك فى الحدود الآمنة للإئتمان العقارى.

- إنخفاض حجم الإستثمارات المالية للبنوك فى الخارج ، مقارنة بودائعها ، وبالنسبة للإحتياطات الدولية فقد بلغت حوالى ٣٥ مليار دولار ، ٩٨% منها مودع فى سندات وأذون خزانة أمريكية وأوروبية ، وهى سندات ممتازة ومضمونة ، ٢% منها مودعة فى بنوك عالمية قوية.

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لتفادى أثار الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية ، إلا أن هناك مجموعة من الآثار الطفيفة التى أصابت البنوك المصرية ، وقد تمثلت أهم تلك الآثار على القطاع المصرفى فى مصر فى الآتى[1]:

- إنخفاض قيمة أسهم البنوك التجارية المصرية المدرجة فى البورصة المصرية أو فى البورصات العالمية.

---

(١) د/ أمير الفونس عريان – أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفى – مرجع سابق ص١١.

- إنخفاض قيمة أسهم الشركات المصرية المدرجة فى البورصة ، والتى تساهم فيها البنوك التجارية.

- إنخفاض قيمة إستثمارات البنوك فى الأوراق المالية التى إشترتها بغرض المتاجرة ، مثل إنخفاض قيمة الأسهم المشتراه بغرض المتاجرة فى بنك مصر من ٤٥٦,٨١٠ مليون جنية فى ٣٠ /٦/ ٢٠٠٧ إلى ٨٧,٢٧٢ مليون جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ ، وإنخفاض قيمة السندات المشتراه بغرض المتاجرة فى البنك الأهلى المصرى من ١٣٦ مليون جنيه فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٧١ مليون جنيه فى ٢٠٠٨/٦/٣٠.

- من غير المتوقع حدوث خسائر كبيرة فى إستثمارات البنوك التجارية المصرية فى الخارج ، لأن حجمها محدوداً ، نظراً لضوابط البنك المركزى فى هذا الشأن.

- تأثرت فروع البنوك الأجنبية والعربية العاملة فى مصر ، بسبب معاناة مراكزها المالية فى الخارج من الخسائر، نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وبالتالى أثر ذلك على نشاطها بصورة ضعيفة فى السوق المصرية ، فمثلاً تراجع حجم الإستثمارات التجارية لدى بنك سوسيتيه جنرال مصر من ٢٤١,١ مليون جنيه فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١٢٠,٨ مليون جنيه فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ ، كما تراجعت ودائع العملاء من ٣٩,٣ مليار جنيه فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٣٦,٩ مليار جنيه فى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

- زيادة الطلب على تحويل المستثمرين الأجانب فى البورصة لأموالهم إلى الخارج ، لسد عجز مراكزهم المكشوفة ، نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ج- أثر الأزمة المالية على سوق الأوراق المالية فى مصر:

كان هبوط سوق الأسهم إحدى بوادر تأثير الأزمة المالية العالمية على سوق الأوراق المالية فى مصر ، فقد كان المستثمرون الأجانب أقل ثقة فى أسهم سوق الأوراق المالية من المستثمرين المصريين ، ولذلك بدأوا فى سحب أموالهم من تلك السوق ، فمنذ مايو ٢٠٠٨ ، حتى فبراير ٢٠٠٩ إنخفضت أسعار الأسهم بنسبة ٧٠% تقريباً ، وكان ذلك نتيجة تأثر الإقتصاد المصرى بالآثار السلبية المترتبة على تباطؤ الإقتصاد العالمى[١]، ففى البداية شهد الربع الرابع من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، أى فى شهر مارس عام ٢٠٠٨ (بداية الأزمة) تراجعاً ملحوظاً فى آداء سوق الأوراق المالية فى مصر، وذلك بالتزامن مع التدهور الحاد فى الأسواق العالمية ، حيث تراجعت فى ذلك الوقت جميع الأسواق الناشئة والمتقدمة ، بنسب تراوحت بين ٨ : ١٢% وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلى ، تأثراً بالإرتفاعات القياسية لأسعار البترول ، نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وقد إنعكس ذلك فى إنخفاض المتوسط الشهرى لمؤشر هيئة سوق المال من ٣٨٥٧,٩ نقطة فى إبريل ٢٠٠٨ إلى ٣٣٢٩,٧ نقطة فى يونيو ٢٠٠٨ ، وإستمر تراجع آداء سوق الأوراق المالية ، حيث واصلت جميع المؤشرات إنخفاضها ، فسجل المتوسط الشهرى لمؤشر هيئة سوق المال ٢٩٧٩,٩ نقطة فى يوليو ٢٠٠٨ ، وكذلك واصلت باقى مؤشرات البورصة المصرية إنخفاضها.

- وقد شهدت البورصة المصرية تقلبات ملحوظة فى قيمة التعاملات على مدار النصف الثانى من العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (يناير – يونيو ٢٠٠٨)

---

(1) – European Economy " Impact of the global crisis on neighbouring countries of the EU" European commission, Directorate-General for economic and financial affairs, Occasional paper 48, June 2009, p:82.

حيث بلغت القيمة أقصاها فى يناير مسجلة ما يزيد على ١٠٥ مليار جنيه ، ثم تراجعت إلى نحو ٣٧,٥ مليار جنيه فى فبراير ، قبل أن تعاود الإرتفاع مرة أخرى إلى ٥٠ مليار جنيه فى مارس ، ثم التراجع إلى ٤٤ مليار فى إبريل ، ومعاودة الإرتفاع مرة أخرى إلى ٦٥ مليار جنيه فى مايو ، ثم الإنخفاض الشديد بنهاية يونيو ٢٠٠٨ ، حيث بلغت القيمة حوالى ٣٩,٧ مليار جنيه ، ومع ذلك فإن الإتجاه التصاعدى لمنحنى التعاملات فى سوق الأوراق المالية ظل هو الإتجاه الغالب خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨[١].

- وفى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية بصورة حادة على آداء البورصة المصرية ، وبالرغم من التحسن النسبى فى قيمة المؤشرات منذ شهر فبراير ، إلا أن ذلك لم يعوض التراجع الشديد فى المؤشرات العامة للسوق إعتباراً من إبريل عام ٢٠٠٨ ، ومما يؤكد ذلك أيضاً قيمة التعاملات فى السوق ، فبالرغم من تزايدها فى الربع الرابع من العام المالى ٢٢٢٨/٢٠٠٩ (حيث زادت من ٢١,٣ مليار جنيه فى مارس ٢٠٠٩ إلى ٣٠.٥ مليار جنيه فى إبريل ، ثم إلى ٣٦,٧ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٠٩) ، إلا أنها ما زالت منخفضة بالنظر إلى القيمة المناظرة ، خلال الربع المقابل من العام السابق ، (٢٠٠٨) ، وخاصةً قياساً بشهرى إبريل ومايو ، وينطبق الحال بالنسبة لقيمة رأس المال السوقى للأسهم المتداولة بالبورصة المصرية ، والتى تواصل إرتفاعها من ٤٣٨ مليار جنيه فى نهاية شهر إبريل

---

(١) وزارة التنمية الإقتصادية – تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لخطة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ص٣٧ – ص٣٨.

٢٠٠٩ ، لتصل إلى ٥٠١ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٩ ، وهى أعلى قيمة لرأس المال شهدتها البورصة المصرية منذ إندلاع الأزمة المالية.

- أما بالنسبة لإستثمارات الأجانب فى محفظة الأوراق المالية ، فقد شهد السوق إنسحاباً ملحوظاً للأجانب ، الذين سارع عدد كبير منهم لتصفية محفظتهم المالية ، مما أسفر عن إرتفاع القيمة السالبة لصافى إستثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر ، لتصل إلى حوالى ٩,٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، مقارنة بنحو ١,٤ مليار دولار خلال العام السابق[١].

- وقد شهد الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ تحسناً ملحوظاً فى آداء سوق الأوراق المالية ، وذلك بعد عام الأزمات الذى شهدته البورصة المصرية خلال عام ٢٠٠٨ ، وهو العام الأسوأ فى تاريخها ، ومن مؤشرات ذلك إرتفاع المتوسط الشهرى لمؤشر سوق المال من ١٥٥٨ نقطة فى يونيو ٢٠٠٩ ، إلى ١٨٠٩ نقطة فى سبتمبر ٢٠٠٩ ، كذلك شهد مؤشر داو جونز تحسناً متواصلاً خلال فترة المتابعة ، وبالنسبة لرأس المال السوقى ، فقد إستمرت قيمته فى الإرتفاع ، لتصل فى شهر سبتمبر إلى نحو ٥٦٥ مليار جنيه، مع إنخفاض طفيف فى شهر أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ٥٤٩ مليار جنيه ، ويوضح الجدول التالى تطور قيمة رأس المال السوقى ، ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى:

---

(١) وزارة التنمية الإقتصادية – تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لخطة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ – ص٢٨ – ص٣٠.

جدول (٧) يوضح قيمة رأس المال السوقى ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى

(القيمة بالمليار جنيه)

الشهور	رأس المال السوقى	نسبة رأس المال إلى الناتج المحلى
يوليو ٢٠٠٨	٧٦٠	٨٥%
أغسطس	٦٩٠	٧٧%
سبتمبر	٦٢٢	٦٩%
أكتوبر	٤٧٦	٥٣%
نوفمبر	٤٦١	٥١%
ديسمبر	٤٧٤	٥٣%
يناير ٢٠٠٩	٤٤٤	٤٩%
فبراير	٣٤٨	٣٩%
مارس	٣٩٤	٤٤%
إبريل	٤٣٨	٤٩%
مايو	٤٧١	٥٣%
يونيو	٤٦٤	٥٢%
يوليو	٥٠٣	٥٦%
أغسطس	٥٣٤	٦٠%
سبتمبر	٥٦٥	٦٣%
أكتوبر	٥٤٩	٦١%

المصدر: البورصة المصرية – البنك المركزى – وزارة المالية.

- أما عن الإستثمارات الأجنبية فقد شهد سوق الأوراق المالية تدفق إستثمارات قيمتها حوالى ١,٢ مليار دولار خلال فترة المتابعة ، وهو ما يمثل طفرة كبيرة ، مقارنة بالفترة السابقة التى عاصرت خروج نحو ٣,٥ مليار دولار ، فى ظل مخاوف تدهور البورصات ، إثر إنفجار الأزمة المالية العالمية ، وتأتى هذه التدفقات لتؤكد ثقة الأجانب فى سلامة الأوراق المالية فى مصر ، إسترشاداً بمؤشرات آداء البورصة ، ومكانة المراكز المالية للشركات المقيدة ، وضمانات حرية الدخول والخروج ، وتحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج ، الأمر الذى يسر عودة الشركات الأجنبية للإستثمار فى الأوراق المالية بالسوق المصرى[١].

د- أثر الأزمة المالية على معدلات البطالة فى مصر:

لقد تمثل تأثير الأزمة المالية العالمية فى تراجع معدلات الإستثمار ، والنمو الإقتصادى فى مصر ، بشكل أدى إلى تقلص فرص العمل التى تم توفيرها خلال عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، إلى نحو ٦٠٠ ألف فرصة عمل ، بنسبة إنخفاض ١٣% ، عن عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ، والذى تم فيه توفير نحو ٦٩٠ ألف فرصة عمل ، وذلك على النقيض مما كان متوقعاً من توفير ما لا يقل عن ٧٥٠ ألف فرصة عمل فى العام ، الأمر الذى يعكس الأثر السلبى للأزمة المالية العالمية ، التى ألقت بظلالها على مستويات التشغيل ، رغم التدابير الحكومية لزيادة الإنفاق العام ، بهدف تنشيط السوق المحلى ، كما واصل الصندوق الإجتماعى للتنمية دوره فى توفير فرص العمل ، من خلال

---

(١) وزارة التنمية الإقتصادية – تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الربع الأول (يوليو – سبتمبر) ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ – ص١٥ – ص١٧.

نشاطه التمويلى للمشروعات الصغيرة ، والمتناهية الصغر ، ومشروعات التنمية المجتمعية ، إلا أن تراخى آداء الصندوق بدا واضحاً فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، حيث تراجعت فرص العمل التى وفرها الصندوق من نحو ٣١٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، إلى ٢٥٠ ألف فرصة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

ولا شك أن الأزمة المالية لها أكبر الأثر فى إنخفاض عدد فرص العمل المتاحة ، وقد تمخض تباطؤ نمو التشغيل بسبب الأزمة المالية عن تزايد معدلات البطالة فى سوق العمل المصرى ، حيث إرتفع معدل البطالة المصرى إلى ٩,٤% فى نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٨,٤% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، مع إتساع الفجوة النوعية بين المتعطلين ، ففى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كان معدل البطالة من الذكور ٥,٤% ، ومن الإناث ١٨,٨% ، وفى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنخفض هذا المعدل من الذكور إلى ٥,٢% ، وإرتفع فى الإناث إلى ٢٣,٢%[1]، ويتراوح هذا المعدل للبطالة ما بين ٩.٠% و ١١,٢% منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن ، حيث قدر معدل البطالة فى مصر بنحو ٩% عام ٢٠٠٠ ، وظل هذا المعدل فى إرتفاع حتى عام ٢٠٠٣ ، حيث قدر بنسبة ١١% من إجمالى قوة العمل ، إنخفض بعدها فى عام ٢٠٠٤ ، ليصل إلى ١٠,٣% ، ويرتفع مرة أخرى فى عام ٢٠٠٥ ، ليصل إلى أعلى معدلاته ، وهو ١١,٢% ، وبعد ذلك ظل معدل البطالة

(١) تقرير التشغيل والبطالة – وزارة القوة العاملة والهجرة.

يواصل الإنخفاض حتى وصل ٨,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، حتى إرتفع فى عام ٢٠٠٩ ، ليصل إلى ٩,٤% ، ولا شك أن مصر تعد من الدول التى لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية، وخاصةً فيما يتعلق بمعدلات البطالة ، فلم تؤثر الأزمة على البطالة فى مصر إلا بنسبة ١% فقط ، وهذا المعدل هو الذى إرتفعت به البطالة بعد وقوع الأزمة فى عام ٢٠٠٩ ، ومما يدل على عدم تأثر مصر بالأزمة كثيراً ، فيما يتعلق بمعدلات البطالة ، أن معدلها كان يزداد بنسبة أكبر من ذلك فى السنوات السابقة على الأزمة ، ومنها عام ٢٠٠٥ ، والذى إرتفع فيه المعدل ليصل إلى ١١,٢% ، ويوضح الجدول التالى قوة العمل ومعدل البطالة فى مصر ، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٩:

جدول(٨) يوضح قوة العمل ومعدل البطالة فى الفترة (٢٠٠٠ـ٢٠٠٩).

السنوات	قوة العمل/ عدد السكان بالداخل (%)	عدد المتعطلين بالمليون	معدل البطالة
٢٠٠٠	٢٩,٩	١,٧	٩,٠
٢٠٠١	٢٩,٥	١,٧٨	٩,٢
٢٠٠٢	٢٩,٠	٢,٠٢	١٠,٢
٢٠٠٣	٢٩,٤	٢,٢٤	١١,٠
٢٠٠٤	٣٠,٦	٢,١٥	١٠,٣
٢٠٠٥	٣٠,٨	٢,٤٤	١١,٢
٢٠٠٦	٣١,٨	٢,٤٣	١٠,٦
٢٠٠٧	٣٢,٥	٢,١٣	٨,٩
٢٠٠٨	٣٢,٨	٢.١٤	٨,٤
٢٠٠٩	٣٣,٧	٢,٣٨	٩,٤

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى يناير ٢٠١٠.
- وزارة التنمية الإقتصادية.

هـ- أثر الأزمة المالية على الإيرادات الضريبية فى مصر:

تعد الإيرادات العامة فى مصر ، وخاصةً الإيرادات الضريبية إحدى ضحايا الأزمة المالية العالمية ، وكان إنخفاض مستوى الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ أكبر شاهد على ذلك ، وحتى يتضح لنا مدى تأثير تلك الأزمة على الإيرادات الضريبية فى مصر ، فلنأخذ التوضيح بشكل تدريجى على النحو التالى[(١)]:

- شهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تطورات إصلاحية هامة فى مجال التشريعات المالية ، أبرزها صدور قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبمقتضى هذا القانون تم تخفيض معدل الضريبة بنسبة ٥٠% على الأفراد والشركات ، وبحد أقصى ٢٠% ، كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ ، وتم تجميع كافة الإجراءات والتعليمات والتفسيرات فى وثيقة واحدة ، لتكون المرجع الرئيسى الوحيد للتعامل مع الجمارك فى كافة المنافذ المصرية ، وقد إنعكست هذه التطورات الإيجابية على الإيرادات العامة ، وعلى الحصيلة الضريبية ، مع إتساع المجتمع

(١) أنظر تقارير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية – وزارة التنمية الإقتصادية، أعداد وسنوات مختلفة.

الضريبى وزيادة كفاءة التحصيل ، فقد نمت الإيرادات العامة بنسبة ٣١% من ١١٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، إلى ١٤٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، كما نمت الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٨,١% (فاقت المستهدف ٧,٧%) من نحو ٧٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، إلى نحو ٩٧,١ مليار جنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وقد أسفر ذلك عن تزايد نسبة الإيرادات العامة والضريبية للناتج المحلى الإجمالى فى مصر إلى ٢٤,٦% ، ١٦,٤% على التوالى فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ، مقابل ٢٠,٧% ، ١٤,١% على التوالى فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ويوضح الجدول التالى حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦:

جدول(٩) يوضح تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

(القيمة بالمليار جنيه)

البند	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥			٢٠٠٥/٢٠٠٦		
	الحصيلة الضريبية	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الحصيلة الضريبية	الأهمية النسبية%	معدل النمو %
الضريبة على الدخل	٣١٥٧١	٤١,٧	١٥,٧	٤٨٤٠٦	٤٩,٩	٥٣,٣
الضريبة على السلع والخدمات	٣١٤٣٠	٤١,٥	١٨,٤	٣٣٧٧٧	٣٤,٨	٧,٥
الضرائب الجمركية	٧٧٤٤	١٠,٢	١٦,١-	٩٣٦٣	٩,٦	٢٠,٩
ضرائب أخرى	٣٩٧٩	٥,٣	٢٠,٧	٤٧٢٣	٤,٩	١٨,٧
إجمالى الإيرادات الضريبية	٧٥٧٥٩	١٠٠	١٢,٨	٩٧٠٧٣	١٠٠	٢٨,١

المصدر: وزارة المالية.

- فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ زادت الإيرادات العامة بنحو ٢٥,٨ مليار جنية ، بنسبة زيادة ١٧,١% ، منها ١٦,٦ مليار جنيه زيادة فى حصيلة الإيرادات الضريبية ، والتى تمثل نحو ٧٥% من الإجمالى ، فلقد وصل حجم الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ١٧٧,١ مليار جنيه ، كما بلغ حجم الإيرادات الضريبية فى نفس العام ١١٤,٤ مليار جنيه ، وقد كان لزيادة أرباح الشركات الناجمة عن النمو الإقتصادى المرتفع ، وما صاحبه من كبر حجم الطلب السوقى أثراً ملموساً فى زيادة حجم الحصيلة الضريبية .

- فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وصل حجم الإيرادات العامة ٢١٩ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بـ ٢١% ، كما زادت الحصيلة الضريبية بنحو ٢٠% ، مسحلة حوالى ١٣٧,٤ مليار جنيه ، حيث إرتفعت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة ١٥% تقريباً ، لتبلغ حوالى ٦٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (بنسبة ٧,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٥٨,٥ مليار جنيه للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وتشكل تلك الزيادة التى فاقت المتوقع بمشروع الموازنة ، والبالغ حوالى ٥٦ مليار جنيه إحدى ثمار الإصلاح الضريبى ، ويوضح الجدول التالى تطور حجم الإيرادات الضريبية فى الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨:

جدول(١٠) يوضح تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨).

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	الحصيلة بالمليار جنيه		معدل النمو %
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
الضرائب على الدخول والأرباح	٥٨,٥	٦٧,١	١٤,٦
الضرائب على الممتلكات	١,٨	٢,٠	١١,١
الضرائب على السلع والخدمات	٣٩,٤	٤٩,٩	٢٦,٦
ضرائب التضامن الإجتماعى	٠,٤٠٨	٠,٤٧٥	١٦,٤
ضرائب التجارة الدولية	١٠.٤	١٣,٩٦	٣٤,٢
ضرائب أخرى	٤,٢	٤,٣	٢,٣

المصدر: وزارة المالية.

- فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الإقتصادى ، بسبب إندلاع الأزمة المالية العالمية ، إلا أن الموازنة العامة للدولة حققت إنجازاً

طيباً فى هذا العام ، حيث زادت الإيرادات العامة للدولة زيادة ملحوظة بنسبة بنسبة ٢٥,٨% ، مقارنة بالعام المالى السابق ، حيث بلغ حجم الإيرادات العامة حوالى ٢٧٨,٦ مليار جنيه، ويرجع هذا التطور إلى إرتفاع حصيلة جميع بنود الإيرادات العامة للدولة ، أهمها حصيلة الإيرادات الضريبية التى نمت بنسبة ١٨,٩% ، مسجلة نحو ١٦٣,٢ مليار جنيه ، حيث إرتفعت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة ٢٠% تقريباً ، ونمت الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٦% ، وحصيلة الضرائب على الممتلكات بنسبة ٣١% ، وحصيلة الجمارك بنسبة ٠,٤% فقط ، لتأثرها المباشر بالتيسيرات المالية الممنوحة فى إطار مواجهة الأزمة المالية (يلاحظ أنه حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لم يظهر أى أثر ملموس للأزمة المالية العالمية على الإيرادات الضريبية إلا بالنسبة للضريبة الجمركية) ، ويوضح الجدول التالى تطور حجم الإيرادات الضريبية فى الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

جدول(١١) يوضح تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الضرائب على الدخل	٦٧,١	٨٠,٢
الضرائب على الممتلكات	٢,٠	٢,٧
الضرائب على السلع والخدمات	٤٩,٨	٦٢,٧
ضرائب التجارة الدولية	١٤,٠	١٤,١
ضرائب أخرى	٤,٣	٣,٥
إجمالى الحصيلة الضريبية	١٣٧,٢	١٦٣,٢

المصدر : وزارة المالية.

- بدايةً من الربع الأول من عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بدأ يظهر التأثير المباشر للأزمة المالية العالمية على الإيرادات الضريبية ، والذى تمثل فى إنخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية ، حيث تمثلت أهم البنود التى شهدت إنخفاضاً ملحوظاً فى الضرائب على أرباح شركات الأموال ، والضرائب على التجارة الدولية ، والضرائب على المبيعات، والمنح المقدمة من الحكومات الأجنبية ، وعوائد الملكية ، وذلك تأثراً بإنكماش حركة التجارة العالمية ، ونشاط الإستثمار ، وتقلص المساعدات الأجنبية إثر الأزمة المالية العالمية ، فضلاً عن التيسيرات الجمركية والضريبية الممنوحة من الدولة ، للتخفيف من أعباء الأزمة على أنشطة التجارة والإستثمار ، ولا شك أن مصر لم تشعر بتأثير الأزمة المالية العالمية على حجم الإيرادات الضريبية خلال العامين السابقين (حيث بداية الأزمة إعتباراً من أغسطس ٢٠٠٧) ، نظراً لأن آثار الأزمة لم تنعكس على الإقتصاد المصرى فى ذلك الوقت ، علاوة على أن مصر بإعتبارها إحدى الدول النامية لم تكن قد تأثرت كثيراً بتلك الأزمة ، على النحو الذى تأثرت به الدول الصناعية المتقدمة ، نظراً لضخامة حجم تعاملاتها الدولية ، ويوضح الجدول التالى أهم بنود الإيرادات العامة التى شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الأول لعامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٠٩/ ٢٠١٠:

جدول(١٢) يوضح أهم بنود الإيرادات العامة خلال الربع الأول

لعامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٠٩/ ٢٠١٠

البند	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	نسبة الإنخفاض (%)
الضرائب على أرباح شركات الأموال	٥,٦٣	٤,٤	٢٢,٦
الضرائب على التجارة الدولية	٣,٦٧	٣,٠	١٧,٥
المنح من الحكومات الأجنبية	٢,٦٧	-٠,٣٨	١١٠,٣
عوائد الملكية	٥,٦٢	٥,٠	١١
الضرائب على المبيعات	٦,٩٩	٦,٢٩	١٠

المصدر: وزارة المالية.

أما عن آثار الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الفكر الإسلامى ، فلا شك أن ذلك الإنهيار المالى الذى حدث هو نتيجة لتلك المعاملات الربوية التى حرمها الله سبحانه وتعالى ، وكان الجزاء هو الهلاك ، وهذا ما حدث بالفعل ، حيث أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك باللعن وبوقوع عذاب الله تعالى ، كما أشار المولى عز وجل إلى ذلك فى كتابه الكريم بالإذن بالحرب ، ولا يقتصر الأمر على ذلك العقاب فى الدنيا ، بل سيمتد إلى الآخرة ، فقد قال تعالى " ياأيها الذين آمنوا إتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم

رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون"[١]، وصدق رسول الله إذ يقول " إذا ظهر الزنا والربا فى قرية ، فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله"[٢]، وقال صلى الله عليه وسلم " إجتنبوا السبع الموبقات ، قالو يا رسول الله وما هن ، قال الشرك بالله ، والسحر ، قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات"[٣]، ولقد كان هذا الإنهيار المالى نتيجة التشبث بقواعد الرأسمالية الأولى، وإتخاذها مصدراً ومنهجاً رئيسياً يسير عليه الإقتصاد العالمى ، والذى إعتمد على الفوائد الربوية فى التعامل ، فنتيجةً لما تقدم وقع كل من القطاع الأهلى "الأسر" وقطاع المنشآت الإقتصادية فى فخ الديون الربوية ، الأمر الذى وصل بهم إلى مرحلة العجز عن السداد.

ونظراً لما للدين من خطورة فى الإقراض والتعامل التجارى أنزل الله تعالى أطول آية فى كتابه الكريم ، وهى آية الدين رقم (٢٨٢) من سورة البقرة ، وتحدثت عن الأحكام المرتبطة بالدين ، وكأن الله تعالى يشير إلى

---

(١) الآيتان (٢٧٨،٢٧٩) سورة البقرة.

(٢) رواه الإمام البخارى عن إبن عباس ، وأخرجه الحاكم والطبرانى – أنظر فتح البارى فى شرح صحيح البخارى ، كتاب الطب ، باب أجر الصابر على الطاعون – دار الريان للتراث ١٩٨٦ – ح رقم ٤٥٠٢.

(٣) الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى – فتح البارى فى شرح صحيح البخارى – كتاب الوصايا – باب قول الله تعالى "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظُلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً" – دار الريان للتراث ١٩٨٦ – ح رقم ٢٦١٥.

خطورة التعامل بالدين ، لما له من دور فى تثبيت حقوق العباد أو إزالتها ، بالنسبة للمدينين الذين يمتنعون أو يعجزون عن تسديد ديونهم ، فما بالنا إذا إقترن التعامل بالديون بالربا ، كما هو شائع ومعتمد من قبل الفكر الرأسمالى الراهن[١]، ولقد حذر الله سبحانه وتعالى من التعامل بالدين المقترن بالربا ، بيعاً أو إقراضاً أو إقتراضاً ، بقوله تعالى "يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم"[٢]، ولذلك فإن محق الله تعالى بالبشر هو من آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة ، حيث نفذ الله تعالى وعيده بالذين يخالفون أمره ، فيتعاملون بالديون الربوية ، فالفقر والبطالة التى إجتاحت جميع أنحاء العالم ، وخاصة فى الدول والمناطق التى تتبنى التعامل من خلال المؤسسات الربوية ، كل ذلك لا شك أنه نتيجة لتلك المعاملات الفاحشة التى حرمها الله تعالى ورسوله الكريم.

والذى يدل على صحة ذلك ، وأن هذا البلاء لم يصب إلا تلك الدول التى تتعامل ، ويتفشى فيها الربا المحرم ، أنه وعلى الرغم من تورط بعض البنوك في منطقتنا العربية بشراء أو الاستثمار في سندات الرهن العقاري عالية المخاطرة ، فإن النظام المصرفي الإسلامي ممثلاً بالمصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم وليس فقط في الدول العربية و الإسلامية كان بمنأى عن الأزمة ونتائجها على الصعيد المالي ، ففي الوقت الذي نشهد فيه تعرض بعض

---

(١) د- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – مرجع سابق ص٣ – ص٤.

(٢) سورة البقرة الآية (٢٧٦) .

البنوك في المنطقة لحالات عجز (مثل بنك الخليج "الكويت") ، أو حتى للإفلاس أو لفقدان حجم كبير من السيولة التي يملكها، نجد أن البنوك الإسلامية بقيت خارج دائرة الخطر، بسبب السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة وتجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية ، الأمر الذي مكنها من اكتساب استقرار في الودائع لدرجة عالية ، وكسب ثقة العملاء في الوقت الذي لا تتوافر فيه هذه الأمور للمصارف التقليدية ، وهذا ما خلصت إليه صحيفة كريستيان ساينس مونيتور[١]، حيث أشارت إلى أنه في وقت تفاقم الأزمة المالية العالمية ، ينظر حالياً إلى البنوك الإسلامية على أنها قاعدة مصرفية آمنة ، وأشارت إلى أن أعداد المنتسبين إليها من الأفراد والشركات في تزايد مستمر ، وأشارت الصحيفة إلى دراسة جديدة أصدرتها "إنترناشيونال سيرفسز- لندن" ، وهي مؤسسة مستقلة تمثل صناعة الخدمات المالية البريطانية ، تفيد بأن البنوك الإسلامية بشكل عام لن تتضرر من الأزمة الحالية بسبب هيكليتها التي لا تتعامل أو تتعامل بشكل بسيط فقط مع الأدوات المالية المعقدة ، التي كانت السبب وراء الأزمة المالية الحالية، مثل المشتقات والبيع على المكشوف.

ومما يؤكد عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية ازدياد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً سنوياً مقداره ١٥ % في عام ٢٠٠٨م، وبلغ حجمه حول العالم حوالي التريليون دولار[٢]مع توقعات باستمرار النمو في أصول

---

(١) موقع الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال.

(٢) مجلة أريبيان بيزنس، الموقع على الإنترنت www.arabianbusiness.com , هادية نزال ٢-٢-٢٠٠٩.

الصيرفة الإسلامية بنسبة ١٥ %.ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

أما على صعيد الأرباح المتحققة، فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة، وعلى السبيل لا الحصر، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة ٥٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٨، ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة ٣٧ % ليصل إلى ٢٠١ مليون دولار أمريكي[١].

على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بشكل مباشر فإنه لا يمكننا إهمال التأثيرات غير المباشرة ، التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية نتيجة الأزمة العالمية ، نظراً لأن المصارف الإسلامية تعيش في عالم يطغى فيها التمويل بالفوائد على غيره ، لذا فلا مفر من أن تتأثر بالعوامل غير المباشرة ولا سيما الكساد ، وتدني أسعار الأصول ، ولا نقول ضياع الأصول بكاملها كما في المصارف التقليدية ، لكن بشكل عام فإن اقتصار تأثر النظام المصرفي الإسلامي على العوامل غير المباشرة يعني أن المصارف الإسلامية سيكون تأثرها أقل ، وقدرتها على الصمود أكبر مقارنةً بالمصارف التقليدية[٢].

---

(١) إعلان صحفي للمجموعة منشور على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت، ٢٥-٢-٢٠٠٩.

(٢) د- صالح العلى – أثر الأزمة المالية العالمية فى الفقر والبطالة ووسائل معالجتها فى الإقتصاد الإسلامى - بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في

كما تعد البطالة من أهم الآثار المترتبة على وقوع الأزمة المالية العالمية ، والإسلام بلا شك لا يعرف مشكلة البطالة ، والتى إجتاحت العالم عقب إندلاع تلك الأزمة وخلالها ، حيث قدر حجم البطالة المترتبة على الازمة بما يجاوز عشرون مليون عاطل عن العمل ، وذلك نتيجة السياسات الرأسمالية الخاطئة التى إتبعتها ومازالت تتبعها الدول الصناعية ، أما فى الإسلام فالأمر مختلف نظراً للمنهج الذى تسير عليه الشريعة الإسلامية، وهو منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالإسلام يغرس فى نفس المسلم كراهة السؤال للناس ، تربيةً له على علو الهمة ، وعزة النفس ، والترفع عن الدنايا ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليضع ذلك فى صف المبادئ التى يبايع عليها صحابته ، وخصها بالذكر ضمن أركان البيعة ، فعن أبى مسلم الخولانى قال، حدثنى عوف بن مالك قال ، كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أو ثمانية أو تسعة ، فقال "ألا تبايعون رسول الله صلى الله علية وسلم ، ولنا حديث عهد ببيعه ، قلنا قد بايعناك ، حتى قالها ثلاثاً ، وبسطنا أيدينا فبايعنا ، فقال قائل يا رسول الله ، إنا قد بايعناك فعلام نبايعك ؟، قال صلى الله عليه وسلك ، أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وتصلوا الصلوات الخمس ، وتسمعوا وتطيعوا ، وأسر كلمةً خفية قال ولا تسئلوا الناس شيئاً" ، قال

الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من ٨ – ٩ جمادى الثاني ١٤٣٠هـ - الموافق لـ١ – ٢ /٦/ ٢٠٠٩م ص١٥ – ص١٦.

راوى الحديث: فلقد كان بعض أولئك النفر يسقط سوطه ، فما يسأل أحداً أن يناوله إياه"[١] .

وهكذا نفذ هؤلاء الأصحاب الميامين مضمون هذه البيعة النبوية تنفيذا " حرفيا " فلم يسألوا أحدا حتى فيما لا يرزاَ مالاً ولا يكلف جهداً . ورضي الله عن الصحابة فإنهم ما انتصروا على الناس إلا بعد أن انتصروا على أنفسهم . وألزموها صراط دينهم المستقيم[٢]، وعن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من يتكفل لى أن لا يسأل الناس شيئا وأتكفل له بالجنة "؟ فقال ثوبان : أنا يا رسول ، فقال : "لا تسأل الناس شيئا " فكان لا يسأل أحداً شيئاً"[٣].

ولقد صور لهم النبي صلى الله عليه وسلم اليد الآخذة بـ " اليد السفلى" واليد المنفقة أو المعطية بـ "اليد العليا " وعلمهم أن يروضوا أنفسهم على الأستعفاف فيعفهم الله . وعلى الأستغناء عن الغير فيغنيهم الله ، فعن أبي

---

(١) رواه الإمام مسلم فى صحيحة عن أبى مسلم الخولانى – أنظر صحيح مسلم للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى – دار طيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠٠٦.

(٢) الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب – طبعة بيت الأفكار الدولية للطباعة والنشر والتوزيع - بدون سنة نشر – الجزء الأول ، باب الترهيب من المسألة ص١٩١.

(٣) رواه أبو داؤود وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى – أنظر كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى – المحقق أبى إسحاق الطيبى – طبعة بيت الأفكار الدولية – ٢٠٠٥ – ص٢٣٥ ح رقم ١٧١٤٢.

سعيد الخدرى : أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى إذا نفد ما عنده قال : " ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم . ومن يستعف يعفه الله . ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله . وما أعطى أحد من عطاء أوسع من الصبر"[(١)].

ومن هنا كانت مشكلة البطالة ، والتى سببتها الأزمة المالية الراهنة، بعيدة كل البعد عن الوقوع والحدوث فى ظل المنهج الإسلامى النبوى ، والذى علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، وقد تمثل ذلك فى مبدأين أساسيين ، أولهما أن العمل هو أساس الكسب ، وأن على المسلم أن يمشي في مناكب الأرض ويبتغي من فضل الله وأن العمل ـ وإن نظر إليه بعض الناس نظرة آستهانة ـ أفضل من تكفف الناس ، وإراقة ماء الوجه بالسؤال ، فقد قال رسول الله" لأن يأخذ أحدكم حبله على ظهره فيأتى بحزمة من الحطب فيبيعها . فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[(٢)]، وثانيهما أن الأصل في سؤال الناس وتكففهم هو الحرمة ، لما في ذلك من تعريض النفس للهوان والمذلة ، فلا يحل للمسلم أن يلجأ للسؤال إلا لحاجة

---

(١) رواه الإمام مالك فى الموطأ (٢\٩٩٧) والبخارى (١٤٦٩) ومسلم (١٠٥٣) وأبو داؤود (١٦٤٤) والترمذى (٢٠٢٤) والنسائى (٥\٩٥-٩٦). أنظر الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب – مرجع سابق ص١٩٧.

(٢) رواه الإمام البخارى رضى الله عنها فى أول كتاب البيع عن الزبير بن العوام – أنظر كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى – المحقق أبى إسحاق الطيبى – مرجع سابق – ص٢٣١.

تقهره على السؤال ، فإن سأل وعنده ما يغنيه كانت مسألته خموشاً في وجهه يوم القيامة، وفى هذا المعنى جاءت جملة أحاديث ترهب عن المسألة بوعيد تنفطر له القلوب ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : " لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم "[(١)]، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خموش أو خدوش أو كدوح في وجهه " ، فقيل : يا رسول الله ! وما الغنى؟ قال " خمسون درهما أو قيمتها ذهباً"[(٢)] فالمسألة تصيب الإنسان في أخص مظهر لكرامته وإنسانيته وهو وجهه، ومنها حديث :" من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار ـ أو من جمر جهنم ـ فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : " قدر ما يغديه ويعشيه"[(٣)] ، كل ذلك يعلمنا الإستفادة من المنهج النبوى ، من أجل مكافحة البطالة ، ويدل على أن النظام الإسلامى كان وما يزال بعيداً كل البعد عن التعرض لتلك الأزمات ، وما يترتب عليها من آثار ، خاصةً ما يتعلق منها

---

(١) رواه البخارى (١٤٧٤) ومسلم (١٠٤٠) والنسائى (٩٤\٥) أنظر - الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب – باب الترهيب من المسألة وتحريمها مع الغنى وما جاء فى ذم الطمع ، والترغيب فى التعفف والقناعة والأكل من كسب يده ، ح رقم ١٢٠٠ ، ص١٩١.

(٢) رواه الإمام الطبرانى فى الأوسط عن جابر بن عبدالله – الترغيب والترهيب – ج١، ص١٩٢- ص١٩٣.

(٣) رواه الإمام أحمد وإبن حبان عن معاوية بن أبى سفيان – أنظر - الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب – ح رقم ١٢١٥ ، ص١٩٣.

بالبطالة ، وقصر الموارد المالية ، والتى كان بيت مال المسلمين ، سواءً فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم أو فى عصر الخلفاء الراشدين من بعده ، وعهد التابعين وتابعى التابعين ، يتولى توزيعها على الوجه الذى يرضى الله ورسوله ، ويتحقق معه الخير لمصلحة الأزمة ، وليس لمصلحة قلة قليلة من المحتكرين الرأسماليين ، كما يحدث الآن فى ظل النظام الإقتصادى الرأسمالى.

كما أن الإنهيار المالى ، ونقص الموارد المالية كانت من أهم الآثار التى ترتبت على وقوع الأزمة المالية العالمية ، ولا شك أن النظام المالى فى الإسلام ، والمشرع من قبل الله تعالى بعيد كل البعد عن التعرض لتلك الأزمات ، فالإسلام هو دين العدالة الإجتماعية ، الدين الذى يهتم بالفقير قبل الغنى ، فالموارد المالية فى الإسلام يتم إنفاقها على الوجه الذى يرضى الله ورسوله ، وليس لحاكم فى الإسلام أن يتولى توزيعها إماما رضوخاً لرغباته ، أو تحقيقاً لرغبة أحد ، أو مصلحة ما ، كما هو الحال فى النظام الإقتصادى الرأسمالى ، ففى النظام الإسلامى تتحدد موارد بيت المال من الفىء ، والغنائم ، والأنفال ، والخراج ، والجزية ، وواردات الملكية العامة بأنواعها ، وواردات أملاك الدولة والعشور ، وخمس الركاز ، والمعدن ، وأموال الزكاة ، إلا أن أموال الزكاة توضع فى حرز خاص بها فى بيت المال ولا تصرف إلا للأصناف الثمانية ، الذين ذكروا فى القرآن ، ولا يجوز أن يُصرف منها شىء لغير تلك الأصناف الثمانية ، سواءً أكان من شئون الدولة ، أم من شئون الأمة[1]،

(١) تقى الدين النبهانى – النظام الإقتصادى فى الإسلام – دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، لبنان ، الطعة السادسة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٢.

وتلك الأصناف الثمانية هى المذكورة فى كتاب الله الكريم فى قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين فى سبيل الله وإبن السبيل فريضةً من الله والله عليمٌ حكيم"[(١)].

وقد بدأت الأية بفئتى الفقراء والمساكين ، لكى يبرز القرآن الكريم أهمية إستئصال الفقر من المجتمع الإسلامى، وهذا ما أكده رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أوفد معاذ بن جبل لليمن ، فقال له " أخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وتعطى لفقرائهم" ، وقد رسم الإسلام ضمن أولوياته تنظيم مساعدة الفقراء والمساكين ، والتضامن الإجتماعى ، وتحسين عيش المحرومين ، وبعد الفقراء والمساكين يأتى القائمون على جمع الزكاة ، بإعتبارهم الفئة الثالثة المستفيدة من الزكاة ، وكون القرآن نص بوضوح على هذه الفئة يبين الأهمية التى يوليها القرآن لتنظيم موارد الزكاة وتسييرها ، ويأتى بعدهم المؤلفة قلوبهم ، وقد حددهم الفقهاء بأنهم بالذين أسلموا ويحتاجون إلى المساعدة ، والذين فيهم أمل للدخول فى الإسلام ، وغير المسلمين الذين يراد كفهم عن مهاجمة المسلمين ، أو الذين يراد كسب صداقتهم لحماية المسلمين والدفاع عنهم ، ويأتى بعدهم تحرير العبيد ، وهذا وإن دل فإنما يدل على حرص الإسلام على وضع حد للرق فى الوقت الذى كان معمولاً به فى أقطار أخرى ، ثم الغارمون ، وهم كل فرد ذى نية حسنة لا يقدر على تسديد ديونه ، ولا يتوافر لديه الحد الأدنى

---

(١) سورة التوبة (الآية ٦٠) .

لسد حاجياته الأساسية ، وفى سبيل الله ويقصد به تمويل الجهاد فى سبيل الله، والتكفل بالمجاهدين ، وإبن السبيل ، وهو الفئة الثامنة التى عنى بها القرآن الكريم للإستفادة من الزكاة ، وقد حث القرآن والسنة على حسن معاملة إبن السبيل[١]، أما النفقات ذات المصلحة العامة أو العمومية ، كنفقات الهيكليات القاعدية الإقتصادية (من إنشاء السدود والطرق.....وغيرها) ، أو الإجتماعية (مدارس ومساجد .....وغيرها) فلا يصرف عليها من الزكاة، حيث يقتصر صرف الزكاة على الفئات الثمانية الواردة فى الآية الكريمة السابقة[٢].

أما الأموال الأخرى التى هى من حقوق بيت المال ، فتوضع فى بيت المال مع بعضها ، وينفق منها على شئون الدولة والأمة ، وعلى الأصناف الثمانية ، وعلى كل شيئ تراه الدولة ، فإن وفت أموال الدولة بحاجات الرعية كان بها ، وإلا فإن الدولة تفرض ضرائب على المسلمين، لتقوم بقضاء ما يُطلب منها لرعاية الشئون[٣]، وما نود أن نشير إليه هنا ليس مجرد بيان كيفية توزيع الموارد المالية فى الدولة ، سواءً الزكاة أو غيرها من الموارد، بل المقصود هو بيان كيفية التوزيع السماوى من قبل الله لتلك الأموال، وعلى

---

(١) د- عبد الحميد براهيمى – العدالة الإجتماعية والتنمية فى الإقتصاد الإسلامى – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ ، ص١١١ – ص١٢٤.

(٢) د- يوسف القرضاوى – فقه الزكاة – دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة – مرجع سابق ج٢ ، ص٦٤٣ – ص٦٤٤.

(٣) تقى الدين النبهانى – النظام الإقتصادى فى الإسلام – مرجع سابق ص٢٣٣.

وجه الخصوص الزكاة ، وبيان كيفية الإلتزام بالسياسة الشرعية والمنهج الذى وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم للإنفاق من تلك الأموال، الأمر الذى ينأى بذلك الدين الحنيف ، وبنظامه المالى عن الوقوع فى دائرة الأزمات ، التى تعترى النظام الرأسمالى الدنيوى ، الذى هو من وضع البشر ، فالبعد بتلك الأموال عن الإنفاق بالشكل الذى يغضب الله يجعلها بمنأى عن التآكل الدنيوى الذى حدث فى ظل الأزمة الأخيرة ، نتيجة السياسات الخاطئة والمحرمة ، التى إبتدعتها رؤوس الرأسمالية المغرضة ، التى تعود النفس البشرية وتنشئها على حب النفس والطمع الدنيوى ، الذى يكون إمتداداً للطغيان والظلم ، والوقوع فى ما حرم الله سبحانه وتعالى.

وليس الأمر عند هذا الحد ، بل إمتد حتى كيفية الحفاظ على هذا المصدر المالى السماوى ، وتنميته من أجل الحفاظ على هوية النظام المالى فى الإسلام ، فلا شك أن للزكاة مقاماً رفيعاً ، لأنها فريضة سماوية من قبل الله ، فهى أحد أركان الإسلام الخمسة ، وقد تمثل الحفاظ عليها كمورد إسلامى هام ، فى تجريم منعها من قبل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده ، بإستحلال دم مانعها ، حيث جهز خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، جيشاً لقتالهم ، وقال مقالته الخالدة ، "والله لو منعونى عناقاً – وفى رواية – عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه"[1]، ومن أحكام مانعها ، أنها تؤخذ من مانعها قهراً آداءً للعبادة ،

(١) رواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه – أنظر فتح البارى شرح صحيح البخارى – كتاب الزكاة – باب إثم مانع الزكاة – ح رقم ٦٨٥٥.

وشطراً من ماله عقوبة، لقوله تعالى "خذ من أموالهم صدقةً تطهرهم وتزكيهم بها"[١]، وفى الحديث "ما نقص مال من صدقة"[٢].

ولذلك فإن وسيلة الحفاظ على الموارد المالية فى الإسلام من الإهدار تتمثل فى صدور الحكم الشرعى بوجوبها وقتال مانعها ، فهى (الزكاة) واجبة فى كل مال نام ، بالفعل أو بالقوة ، فتجب فى أموال بهيمة الأنعام بشروطها ، وفى الخارج من الأرض من كل مطعوم يكال ويدخر ، وفى عروض التجارة من كل مال مباح معد للتجارة ، سواءً كان ثابتاً كالعقار ، أو منقولاً كسائر أنواع وأجناس البضائع والسلع ، وهذه الأجناس الثلاثة من الأموال (بهيمة الأنعام – الخارج من الأرض – عروض التجارة) هى فى الغالب أموال نامية بالفعل ، إذ هى محل النماء والكثرة بحكم تهيئتها لذلك ، سواءً أكان ذلك من حيث تكاثرها ونموها ، أو كان ذلك من حيث تهيؤها للزيادة فى قيمتها السوقية[٣].

فالنظام المالى فى الإسلام يقوم بالحفاظ على موارده من الإهدار ، وعلى نظامه ككل من الإنهيار، عن طريق السير على منهج الله تعالى ، ومنهج رسوله الكريم فى الحفاظ على الموارد وعدم الإسراف فيها بشكل مبالغ فيه ،

---

(١) سورة البقرة (الآية ١٠٣).

(٢) رواه الترمذى فى سننه – كتاب الزهد – باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر – ج٤\٥٦.

(٣) عبدالله سليمان المنيع – بحوث فى الإقتصاد الإسلامى – المكتب الإسلامى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ، بيروت ، ص٦٩ – ص٧٠.

كما حدث فى الأزمة الراهنة ، والتى لم يتم فيها الحفاظ على الموارد المالية ، وخاصةً فى الولايات المتحدة ، بل قامت المؤسسات المالية فيها بالإسراف والتبذير بشكل مبالغ فيه ، ودون حرص أو إحتراز ، أدى إلى إنهيار منظومة الإقتصاد الأمريكى خصوصاً ، والإقتصاد العالمى على وجه العموم ، ومن كل ما سبق فى النظام الإسلامى ، سواء من حيث معالجة مشكلة البطالة ، والتى قد لا تكون مشكلة من الأساس ، أيضاً المحافظة على الموارد المالية ، كالزكاة ، وإنفاقها فى مصارفها الشرعية ، كل ذلك سوف لا يساعد على إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم (غير الشرعى) فى الإسلام ، أو بمعنى آخر قد لا يوجد فى الإسلام تلك الآثار التى يمكن أن تنشأ نتيجة أى أزمات مالية ، لعدم وجود أزمات من الأساس (لأن منظومة النظام الإسلامى هى منظومة شرعية سماوية ومتكاملة) ، ومن ثم لا تنشأ أى أنشطة إقتصادية غير شرعية.

المبحث الثالث
سياسات مواجهة الإزمة المالية فى مصر ومكافحة الإقتصاد غير المنظم المترتب عليها مع الإشارة لموقف الفكر الإسلامى

تمهيد: لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى جميع أنحاء العالم ، وعلى وجه الخصوص فى الدول المتقدمة التى تأثرت كثيراً بتلك الأزمة ، نظراً لأنها كانت بمثابة البذرة التى تأصلت منها جذور الأزمة العالمية ، بالإضافة إلى تأثير تلك الأزمة على إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى جمهورية مصر العربية ، ومنذ وقوع تلك الأزمة فى نهاية عام ٢٠٠٧ ، وحتى وقتنا الحاضر كان للحكومة المصرية دوراً بارزاً فى محاولة وضع الحدود والقيود أمام إنتشار تلك الأزمة ، وتأثيراتها على مؤشرات الإقتصاد القومى فى مصر ، فكان لها مجموعة من الإجراءات التى إتخذتها فى هذا الشأن ، محاولة التخفيف من آثار تلك الأزمة على الشعب المصرى ، والوحدات الإقتصادية فى الدولة ، وهذا هو ما سنتناوله من خلال دراستنا لهذا الفصل ، وذلك على النحو التالى:

أولاً: دور الأزمة المالية فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر:

لقد كان للأزمة العالمية دوراً بارزاً فى التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية فى مصر ، بما يمكن إعتباره بمثابة مجموعة من المؤشرات على إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر ، فتأثير الأزمة العالمية على مصر (وإن كان محدوداً) أدى إلى ركود إقتصادى أصاب معظم الوحدات الإقتصادية فى الإقتصاد القومى ، فلا شك أن الأزمة المالية العالمية هى الأخطر منذ أزمة الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى ، فلم تعد ثمة مجالات لنكران

التأثير الحاد الذى لحق بالإقتصاد ككل جراء تلك الأزمة ، أو للتباين فى تقدير الخسائر ، وتكلفة الأزمة على الإقتصاد المصرى[١]، ولعل أخطر ما ترتب على الأزمة الإقتصادية ، هو إنكسار خط النمو الإقتصادى المتصاعد ، الذى شهدته مصر خلال السنوات الثلاث السابقة على إنفجار الأزمة ، فلم يكن أمراً هيناً تراجع معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ، من متوسط يفوق ٧% سنوياً ، إلى حوالى ٤,٧% خلال عام ٢٠٠٩.

ومساهمة فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم تسببت الأزمة ، ليس فقط فى إرتفاع معدلات البطالة خلال عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، ولكن تضاؤل عدد فرص العمل المتوقعة فى المدى المتوسط ، حيث أدى تراجع معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادى إلى تقلص فرص العمل الجديدة التى تم توفيرها عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، إلى نحو ٦٠٠ ألف فرصة عمل ، بنسبة إنخفاض ١٣% عن عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ (والذى تم فيه توفير ٦٩٠ ألف فرصة عمل) ، وذلك على نقيض ما كان متوقعاً من توفير ما لا يقل عن ٧٥٠ ألف فرصة عمل فى العام ، الأمر الذى يعكس الأثر السلبى للأزمة العالمية ، التى ألقت بظلالها على مستويات التشغيل ، رغم التدابير الحكومية لزيادة الإنفاق العام ، بهدف تنشيط السوق المحلى ، وسوف تستمر عملية التباطؤ فى معدلات التشغيل ، مع إستمرار الأزمة المالية العالمية ، هذا إلى جانب إرتفاع معدل البطالة فى ظل الأزمة العالمية ، حيث إرتفع المعدل من ٨,٤% عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ،

---

(١) د/ عثمان محمد عثمان – تقرير وزارة التنمية الإقتصادية حول متابعة الآداء الإقتصادى والإجتماعى خلال عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ – وزارة التنمية الإقتصادية.

إلى ٩,٤% عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، كما أنه بمقارنة الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ تبين لنا وجود تراجع فى معدلات التشغيل ، حيث إنخفض هذا المعدل بنسبة ٦% ، وتم توفير ١١٧ ألف فرصة عمل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، فى حين بلغ هذا الرقم ١٢٤ ألف فرصة عمل خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، وكان للأزمة المالية العالمية كبير الأثر فى إرتفاع معدلات البطالة ، وإنخفاض نسب التشغيل ، حيث تراجع التوظيف الذاتى (على سبيل المثال) للقطاع الخاص والإستثمارى فى ظل إنكماش الإستثمار الخاص ، بعد إندلاع الأزمة المالية العالمية[1].

فعلى الرغم من قيام الحكومة بتوفير آلاف فرص العمل سنوياً ، حيث تقدر الزيادة المضطردة فى حجم العمالة المصرية سنوياً بحوالى ٣% ، أى دخول سوق العمل المصرى ما يقرب من ٦٥٠ ألف عامل فى السنة الواحدة ، فمن المتوقع زيادة العمالة فى مصر إلى ما يقرب من أكثر من ٣٠ مليون عامل خلال الفترات القادمة ، وهى بلا شك نسبة لا يستهان بها ، حيث يصل حجم العمالة اليوم إلى ما يقرب من ٢٥ مليون عامل ، ولا شك أنه فى ظل ما توفره الحكومة من فرص العمل السنوية ، يتجه الآلاف للعمل فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وللأمانة لابد من القول أن الأزمة المالية ليست هى السبب فى نشأة أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وإنما هى عاملاً مساهماً فى إزدياد تلك الأنشطة ، خاصةً فى ظل ما يحدث فى بعض المناطق

---

(١) تقرير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، وزارة التنمية الإقتصادية ، ص١٨.

من تسريح للعديد من العمالة الزائدة ، فبالإضافة إلى أعداد الآلاف التى تتجه للعمل بالإقتصاد غير المنظم ، بدون حدوث أى أزمة مالية ، يتجه العديد من الآلاف أيضاً ، والذين تراكموا نتيجة الأزمة إلى العمل فى مجالات الإقتصاد غير المنظم العديدة، وهنا يشير البعض[١]إلى أن مصر تواجه العديد من المشاكل جراء الأزمة الإقتصادية الراهنة ، بالنسبة للعمالة المصرية ، وهى مشاكل معقدة ومزدوجة ، وهذه المشاكل لا تنجم عن قيام الكثير من مؤسسات ومصانع القطاع الخاص ، بتسريح أعداد كبيرة من العمال والموظفين فحسب ، بل تنجم أيضاً عن العمالة العائدة من الخارج ، والتى تقدر بنحو ١٠٠ ألف عامل مصرى ، مما يؤثر سلباً على عوائد وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والتى يقدر أنها ستنخفض بنسبة تتراوح ما بين ١٠ : ٢٠% (حيث قدرت هذه التحويلات بحوالى ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، وفقاً لمؤشرات البنك المركزى المصرى ، بمعدل ٦,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وقدرت تلك التحويلات فى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بـ ٧,٦ مليار دولار بإنخفاض قدره ٨,٩%)[٢].

كما تساعد الأزمة المالية أيضاً على تفاقم مشكلة التعامل مع القطاع غير المنظم ، ففى الوقت الذى يستأثر فيه هذا القطاع وحده بما يقرب من ٧ مليون عامل (وأظنه أكثر من ذلك) من مجموع العمال الذين يبلغ عددهم ٢٥

---

(١) د/ ماجدة شاهين – تعظيم الإستفادة من الموارد البشرية – مركز دعم القطاع الخاص فى مجالات التجارة – الغرفة الأمريكية – القاهرة – ٢٠٠٩.

(٢) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

مليون عامل ، أى أن ما يقرب من ثلث العمال فى مصر أو أقل بقليل، يعملون بقطاع الإقتصاد غير المنظم ، الذى لا ضابط عليه ولا إشراف ، تأتى الأزمة المالية وتلقى بظلالها على الحكومات (خاصة الحكومة المصرية) ، من أجل تفاقم مشكلة التعامل مع هذا العدد ، فمن الأساس تعانى الحكومة المصرية فى كيفية التعامل مع هذا القطاع ، فما بالنا بعد وقوع تلك الأزمة ، فسوف تزيد المعاناة.

كما ساعدت الأزمة العالمية على إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر ، من خلال تأثيرها على إنخفاض الموارد المالية فى مصر ، لا سيما الموارد الضريبية ، فمما لا شك فيه أن تلك الأزمة نتج عنها نقص فى الموارد المالية ، سواءً على المستوى الكلى للإقتصاد ، أو على المستوى الجزئى ، فبالإضافة إلى ما تقوم به شركات ومؤسسات القطاع الخاص فى مصر بتسريح العديد من العمال ، تجد نفسها فى ذات الوقت عاجزة عن الوفاء بإلتزاماتها الضريبية تجاه الدولة ، وذلك على الرغم مما تبذله الدولة من مجهودات لتخفيف العبء عن تلك المؤسسات والشركات ، والشيئ الجدير بالملاحظة أنه ليس معنى زيادة الموارد الضريبية كل عام أنه تم القضاء على التهرب الضريبى ، فالتهرب الضريبى يعد آفة من آفات المجتمع ، ولا يوجد دولة فى العالم خالية من عملية التهرب من آداء الواجب الضريبى ، ولكن التهرب يظل كما هو أو يقل بقليل ، وإنما تعنى عملية زيادة الموارد الضريبية دخول ممولين جدد فى منظومة الإقتصاد المصرى ، وتحت مظلة النظام الضريبى فى مصر ، والذى يقع عليها عبئاً كبيراً نحو محاولة إحتواء جميع

الممولين تحت مظلته ، ودخولهم إلى القطاع الإقتصادى المنظم ، فلقد ذكرنا سابقاً أن حجم التهرب الضريبى فى مصر قد بلغ حوالى ٣٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ ، ولا شك أن هذا الرقم يعد كبيراً جداً لا يستهان به ، الأمر الذى يتطلب زيادة ورفع معدل الوعى الضريبى لدى الممول المصرى ، ومحاولة تحسين العلاقة بينه وبين مأمور الضرائب ، بل والإدارة الضريبية ككل ، ومن ذلك يتضح أن الأزمة المالية العالمية قد كان لها تأثيراً(وإن كان محدودا) على نشأة وإنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر.

أما فى الفكر الإسلامى فلا يمكن أن تحدث تلك الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية ، وينشأ عنها إنتشاراً لأنشطة الإقتصاد غير المنظم ، فمن أهم الآثار التى ترتبت على إندلاع الأزمة المالية العالمية ، نقص الموارد المالية ، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة البطالة (بسبب تسريح الألاف بل الملايين من قوة العمل فى جميع إنحاء العالم ، واللذان يؤديان من ناحية أخرى إلى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم) ، فقد رأينا عند الإشارة إلى الآثار المترتبة على الأزمة المالية ، أن الشريعة الإسلامية السمحاء قد عالجت تلك الآثار منذ زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، ونزول القرآن الكريم ، ففيما يتعلق بالموارد المالية أشرنا إلى أن الزكاة هى تشريع سماوى منزل من قبل الله تعالى ، وقد أشار القرآن الكريم إلى الأصناف الثمانية الذين يستحقون الإنفاق عليهم من أموال الزكاة ، ثم تولت السنة النبوية المطهرة كيفية توزيع تلك الأموال على هؤلاء الأصناف الثمانية ، حسب الترتيب الوارد فى كتاب المولى عز وجل ، فإذا تم أخذ الزكاة من الأغنياء ، سواءً فيما يتعلق بزكاة المال ، أو زكاة الفطر

، أو غيرها من أنواع الزكاة ، كزكاة الثمار وعروض التجارة وغيرها ، فلن يكون هناك أى أزمات إقتصادية أو مالية فى المجتمع ، الذى يعانى الأمرين الآن ، بسبب إتباع المنهج الرأسمالى ، الذى يقوم على الطمع والطغيان والإحتكار ، وكلها أمور محرمة فى الشريعة الإسلامية ، فالشريعة الإسلامية هى شريعة سمحاء وشريعة وسط ، لا إسراف فيها ولا إقتار ، قال تعالى " والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما"[(١)]، وقال تعالى "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفورا"[(٢)]، فالإسراف والتبذير مرتبطٌ بمختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية؛ وله صوراً عديدة وأشكالاً مُختلفة وألواناً، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من المفاسد الدينية والدنيوية التي تُدّمر المجتمعات، وتقضي على الأخلاق، وتعبث بالاقتصاد، وتؤدي إلى الكثير من المضار والآثار السيئة التي يأتي من أعظمها أن الله تعالى لا يُحب المسرفين، وأن الإسراف سلوكٌ خاطئ، وتصرف غير سوي ، وهذا ما حدث بالفعل ، ووقعت بسببه الأزمة المالية الراهنة ، وبالتالى فإن من خصائص الإسلام البديهية أنه يبوئ المؤمنين به والسائرين على هدي مبادئه عز الدنيا وسعادتها ، ويرشدهم لفوز الآخرة وخلود نعيمها ، وليس من أهدافه مخاصمة الدنيا ولا تزهيد أهله فيها أو إهمال شئونها ، وإنما دعاهم إلى الاهتمام بشئونها ومعالجة قضاياها بفكرٍ ثاقب وجهدٍ مكثف دون الإخلال بالحياة الآخرة وما تتطلبه النجاة فيها من طاعة الله ، وإحسان

---

(١) سورة الفرقان (الآية ٦٧) .

(٢) سورة الإسراء (الآية ٢٧).

عبادته ، ومن هذه القيم والأخلاق دعوته إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم- إذ قال : (ما عال من اقتصد)[١]، وقوله -صلى الله عليه وسلم- (الاقتصاد فى النفقة نصف المعيشة ، والتودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن السؤال نصف العلم)[٢]، ولقد كره الإسلام الإسراف لأن الاعتدال والوسطية في الإنفاق وفي كل شيء من سمات هذا الدين ؛ قال تعالى : { وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا }[٣] ولأنه ينظر إلى الإسراف على أنه إهدارٌ لثروة الأمة، وأنه لو وظف هذا الجزء الذي تم به الإسراف في أمور إنتاجية لانتفع به البلاد والعباد ، ولذلك اعتبر المسرف سفيهاً يجوز التواني والحجر عليه ومنعه من التصرف في ماله ، من هنا كان الحفاظ على المال ، وعدم إهداره وإسرافه هو الطريق السليم للحفاظ على الموارد المالية فى الإسلام من الإنهيار ، بل وحماية النظام المالى فى الإسلام من التعرض لأى أزمات.

أما عن الأثر الثانى من أهم أثار الأزمة المالية العالمية، وهو إنتشار البطالة ، والذى يساعد بدوره فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، فقد أشرنا فيما سبق إلى الكيفية التى واجه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، تلك المشكلة

---

(١) رواه الإمام الطبرانى عن الضحاك عن إبن عباس ، أنظر الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى – المعجم الأوسط – مطبعة دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ.

(٢) رواه أحمد في مسنده بإسنادٍ حسن ، ورواه البيهقى فى السنن الكبرى.

(٣) سورة البقرة (الآية ١٤٣) .

فى عصره ، والتى من خلالها حث على العمل ، وعدم مد اليد وسؤال الناس، وذلك على النحو المشار إليه سابقاً عند الحديث عن آثار الأزمة من وجهة النظر الإسلامية.

ثانياً: دور الحكومة المصرية فى مواجهة الأزمة المالية ومكافحة الإقتصاد غير المنظم:

مما لا شك فيه أن مكافحة أنشطة الإقتصاد غير المنظم هى مطلب حكومى فى المقام الأول ، ومطلب قومى فى المقام الثانى ، فالحكومة تسعى بلا شك إلى مكافحة تلك الأنشطة ، من أجل جنى ثمار الإصلاح الإقتصادى ، التى تقوم به فى إطار سياساتها القومية ، لأن الإقتصاد غير المنظم هو عبارة عن مرض يتغلغل فى بدن الإقتصاد القومى ، ويطيح بكل ثماره وخيراته ، بالإضافة إلى أن مكافحة هذا النوع من الإقتصاد هو مطلب قومى لكل ذى بصيرة ، فالغرض من مكافحته ليس عملية طرد لهؤلاء العاملين فى هذا القطاع من ممارسة أعمالهم ، ومصدر كسبهم وعيشهم ، ولكن الغرض هو تقنين أوضاعهم ، بحيث يخضعون للقواعد الرسمية فى التعامل ، علاوة على أن مكافحة الإقتصاد غير المنظم هى مطلب قومى لكل أفراد الشعب ، وخاصةً ذوى الدخول المنخفضة ، الذين تنصب أغلب (إن لم يكن كل) تعاملاتهم المالية مع أفراد هذا القطاع ، ففى ظل الأوضاع الرسمية لهؤلاء العاملين غير المنظمين سيتم الإشراف الحكومى على ما ينتجونه لأفراد الشعب ، وخاصةً منخفضى الدخل منهم ، ومن ثم يضمن المستهلك جودة السلعة المقدمة إليه ، وتعمل الحكومة المصرية على مواجهة الأزمة المالية العالمية ، من أجل الحفاظ على إستقرار معدلات النمو الإقتصادى ، ومن ثم

الحفاظ على الإقتصاد المصرى ، وعدم الهبوط به إلى هاوية التخلف ، والذى إن حدث ذلك سيترتب عليه إنتشار سريع لأنشطة الإقتصاد غير المنظم ، سواءً كان شرعياً أو غير شرعى ، وفى هذا الإطار ، ومواجهة منها لتداعيات الأزمة المالية العالمية ، قامت الحكومة المصرية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات ، والتدابير التى من شأنها الحد من آثار ، وتأثير الأزمة على ما يجنيه الإقتصاد المصرى من ثمار ، خلال السنوات السابقة على إندلاع تلك الأزمة ، وقد تمثلت أهم تلك الإجراءات فى الآتى:

١- إجراءات الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم فى مجال الصناعة:

درءاً للتأثيرات السلبية للأزمة العالمية على نمو الصناعة المصرية ، وآدائها التصديرى ، فقد واصلت الحكومة جهودها لمساندة الصناعة الوطنية من خلال مجموعة من الإجراءات ، والتى من شأنها الحفاظ على الكيان الصناعى للإقتصاد المصرى فى مواجهة تلك الأزمة ، وقد تمثلت تلك الإجراءات فى الآتى[(١)]:

أ- زيادة دعم التصدير ، والذى يستفيد منه أكثر من ١٢٠٠ شركة ، وقد خصصت له الحكومة ٣,٧ مليار دولار ، كإعتمادات فى موازنة عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

ب- تأجيل سداد أقساط الأراضى الصناعية عن عام ٢٠٠٩ ولمدة عام ، وذلك من أجل تخفيف العبء عن أصحاب تلك الأراضى ، وعدم تحميلهم

(١) تقرير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، وزارة التنمية الإقتصادية.

بما يفوق طاقاتهم، خاصةً فى ظل العجز المالى الذى سببته الأزمة ، وحتى يستطيعوا الوفاء بما عليهم من إلتزامات أخرى ، كآداء الواجب الضريبى مثلاً ، وعدم التهرب منعاً لتوليد دخول غير منظمة نتيجة ذلك التهرب ، وعدم توفير البيئة المناسبة لتكوين أنشطة الإقتصاد غير المنظم.

ج- تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لكافة المصانع حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ ، مع تسعير الطاقة لصناعات الزجاج والسيراميك والكيماويات ، أسوة بالصناعات كثيفة العمالة ، ولذلك جدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء على ثلاث سنوات.

د- تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات من المعدات والآلات الرأسمالية ، وإستثناءها من ضريبة المبيعات لمدة عام.

هـ - فرض إجراءات وقائية لحماية بعض الصناعات ، مثل الغزول والمنسوجات القطنية وألواح الصاج المدرفلة، ومنح دعم ١٥٠ جنيه لقنطار الغزل للمغازل المحلية ، وهذا أكبر دليل على الإستفادة التى ستحصل عليها منشآت قطاع الإقتصاد غير المنظم ، عند إنضمامهم إلى مظلة الإقتصاد الرسمى.

و- خفض تكلفة الإشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة إلى ٥٠% مما هى عليه الآن ، ومضاعفة عدد الشركات المشتركة فى المعارض الخارجية.

ز- رفع حدود الإستفادة من خدمات مركز تحديث الصناعة ، وتخفيض نسب مساهمة الشركات إلى ٥٠% مما هى عليه الآن ، لخدمة ١١,٥٠٠ منشأة

يعمل بها مليون عامل مؤمن عليهم ، وزيادة الدعم المخصص للخدمات التى تقدمها المراكز التكنولوجية للمصانع.

ح- تيسير إجراءات التراخيص والسجل الصناعى والإشتراطات البنائية للمشروعات الصناعية الجديدة ، وهذا يعد مساهمة كبيرة من جانب الحكومة المصرية لجذب مشروعات الإقتصاد غير المنظم للعمل فى إطار منظومة الإقتصاد القومى الرسمى ، وبالتالى مكافحة أكبر قدر ممكن من أنشطة الإقتصاد غير المنظم.

ط- تأكيد أولوية المشتريات الحكومية من المنتج الصناعى المحلى ، وفى ذلك صورة جلية من الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم ، وإنتشار ما يعرف بالسوق السوداء ، وخاصةً فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، فعندما تتولى الحكومة التعامل مباشرةً فى تلك السلع التى إشترتها من المصانه والشركات بالبيع للمستهلك مباشرةً ، كما هو الحال فى نظام الجمعيات الحكومية التى تبيع السلع للجمهور ، ونظام التعامل بالبطاقات التموينية ، فذلك فيه تخفيفاً لوطئة تلك الأزمة على الأفراد ، حيث تتولى الحكومة البيع بثمن التكلفة ، أو بهامش ربحى بسيط ، بعيداً عن إستغلال السوق السوداء ، ومن ثم ترفع عن المواطن عبء المشاركة فى الإقتصاد غير المنظم لتلبية إحتياجاته.

ى- تفعيل دور مجالس الأعمال لفتح قنوات إتصال متعددة ، وتسهيل الدخول فى مشروعات مشتركة ، وإتاحة التكنولوجيا المتقدمة ، وتنشيط الصادرات المصرية للأسواق الخارجية ، حيث جرى طرح مجموعة كبيرة من المشروعات الصناعية ، والترويج لها للإستثمار الخاص ، المحلى والأجنبى ،

مثل مشروعات إنتاج حامض الكبريتيك ومحركات الديزل ، وقضبان السكك الحديدية ، وطلمبات الأعماق ، والمولدات الكهربائية ورقائق الألومنيوم ، ووحدات الرى المتطورة ، ووحدات تدوير المخلفات الصلبة والزراعية ، ولا شك أن تلك المشروعات سوف تستوعب كثيراً من طاقة الموارد البشرية المعطلة ، والتى تعمل فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم.

ك- التوسع فى نشاط ومراكز نقل وتطوير التكنولوجيا ، وقد بلغ عدد هذه المراكز ١٢ مركزاً حتى الآن ، منها ثلاثة مراكز تم إنشاؤها عام ٢٠٠٩ ، وهى مركز تكنولوجيا الصناعات المتقدمة ، ومركز تكنولوجيا تحسين الجودة والإنتاجية ، ومركز التسويق الخارجى للمنسوجات.

ل- التوسع فى خدمات التدريب الصناعى للإرتقاء بإنتاجة العامل ، وقد بلغ عدد المتدربين نحو ٧٨ ألف متدرب ، خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ ، منهم ٥٢% فى مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والملابس الجاهزة ، بالإضافة إلى إبرام إتفاقيات دولية للتعاون فى مجال التدريب ، مثل إنشاء المركز المصرى الماليزى لتدريب وتطوير مهارات العاملين فى قطاع البناء والتشييد ، وهذا بلا شك يمث أكبر حافز تقدمه الحكومة للعاملين بالقطاع الإقتصادى غير المنظم ، نحو الإنضمام لمظلة الإقتصاد الرسمى ، ففى هذا الإقتصاد تتيح الحكومة وتوفر للعاملين به برامج التدريب اللازمة لتطوير الإنتاج فى جميع المجالات وترعاهم رعاية كاملة ، من أجل الرقى بمعدلات النمو الإقتصادى ، خاصةً فى ظل الأزمة المالية العالمية.

وإدراكاً من الحكومة لأهمية توفير الأراضى اللازمة للتنمية الصناعية ، وتقديم الإغراءات والحوافز للقطاع الإقتصادى غير المنظم ، للدخول للإقتصاد القومى الرسمى ، فإنه يجرى الإسراع فى ترفيق البنية الأساسية للمناطق الجديدة المخصصة للإستثمار الصناعى والتجارى ، بموجب قرارات جمهورية (١٢ منطقة) ، كما يجرى طرح مساحات إضافية فى المدن والمناطق الصناعية القائمة ، وتخصيصها للمستثمرين وفقاً لضوابط محددة ، مع إعطاء أولوية لأصحاب الأنشطة القائمة أو الجارى تنفيذها ، أو للتوسعات الجديدة فى نفس المدينة أو المنطقة ، ومن نفس المنطلق أيضاً يتم حالياً التخطيط لتخصيص أراضى صناعية جديدة ، للإستثمار فى مجال الثروة المعدنية ، وذلك على مساحة تقارب ٧٥٠٠كم٢ ، بمحافظات الوادى الجديد ومطروح والسويس والمنيا و٦ أكتوبر وبطريق الصعيد البحر الأحمر .

وتحاول الحكومة بذلك إلى جانب مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، إستيعاب تلك الشركات والمصانع التى أقيمت وتقام فى المناطق والمدن الصناعية لكثير من الطاقات الإنتاجية البشرية المعطلة ، والتى تعمل بشكل أو بأخر فى أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، ومحاولة جذب هذا القطاع للإنضمام إلى مظلة العمل الرسمى ، تحت مظلة ورعاية الحكومة ، من خلال توفير كافة السبل الملائمة لدخول هؤلاء الأفراد والمنشآت لنطاق الإقتصاد المنظم الرسمى ، ولا يخفى ما سيعود على الحكومة ، وعلى الإقتصاد القومى ككل من وراء إندماج تلك الفئة للعمل فى الإقتصاد المنظم من نمو إقتصادى منتظر ، فقلة العاملين بالقطاع الإقتصادى غير المنظم (نتيجة إنضمام أغلبهم للعمل

الرسمى) بالإضافة إلى زيادة الموارد العامة عموماً، والموارد الضريبية على وجه الخصوص ، نتيجة وفاء هؤلاء الأفراد والمنشآت بما عليهم من إلتزامات ضريبية تجاه الدولة ، التى وفرت لهم الحماية الكافية من خلال مظلة الحماية الإجتماعية ، كل ذلك سوف يساعد على زيادة النمو الإقتصادى ، من خلال إمكانية كفاية الموارد للوفاء بكافة الإحتياجات القومية.

٢ـ إجراءات الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم فى مجال الإنفاق العام:

فى إطار مكافحة الإقتصاد غير المنظم ، ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على مصر ، قامت الحكومة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات فى مجال الإنفاق العام ، وكان أهمها زيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ ، فى مجالات الإستثمار العامة ، ودعم الأنشطة الإقتصادية ، مما يترتب على ضخ هذه المبالغ تنفيذ مشروعات عاجلة تعمل على تشغيل الكثير من العمالة ، وتضخ الملايين من الجنيهات ، كأجور مما يؤدى إلى زيادة الإستهلاك ، وبالتالى زيادة الإنتاج ودفع عجلة الإقتصاد المصرى إلى الأمام ، ولا شك أن الحكومة تسعى بذلك إلى مكافحة إنتشار الكثير من العمالة غير المنظمة ، والتى سيكون تسريحها من أعمالها إحدى آثار الأزمة المالية العالمية ، وعلى ذلك تشمل أوجه الإنفاق ما يلى[١]:

---

(١) بيان ألقاه الدكتور أحمد نظيف "رئيس مجلس الوزراء السابق" بعنوان – الإقتصاد المصرى قادر على تحمل الأزمات- أمام مجلس الشعب المصرى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

أ- إنفاق نحو ١٠,٥ مليار جنيه لزيادة الإستثمارات العامة فى العديد من المجالات والمشروعات ، منها ضخ ٧,٢ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ، ومليار جنيه لمشروعات الطرق والكبارى ، و ٦٠٠ مليون جنيه لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية ، وتطوير البنية التحتية لميناء شرق بورسعيد ، وزيادة الطاقة الإستيعابية لموانئ البحر الأحمر ، بالإضافة إلى ٩٠٠ مليون جنية لبناء الوحدات الصحية الأساسية وبناء المدارس ، وتطوير نظام صرف السلع والخدمات ، ورفع كفاءة أجهزة الإطفاء ، بالإضافة إلى ٨٠٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية المحلية بالمحافظات.

ب- تخصيص ٢,٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية ، وتوزيعها فى شكل ٢,٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية ، وزيادة قدرتها التنافسية ، و ٦٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ، ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية.

وتقوم الحكومة من خلال زيادة أوجه الإنفاق العام على مساندة جميع القطاعات الإقتصادية فى الدولة ، للوقوف ضد تداعيات الأزمة المالية العالمية ، من أجل القيام بمهامها على أكمل وجه ، دونما أى إخلال قد يعتريها أو يهوى بها إلى مصاف قطاع الإقتصاد غير المنظم ، سواءً بمشاركتها فى هذا القطاع ، أو بجعلها سبباً من أسباب إنتشاره.

٣- إجراءات الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم فى مجال الإستثمارات:

فى سبيل الإستمرار فى تنفيذ سياساتها لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، ومكافحة الإقتصاد غير المنظم ، قامت الحكومة بتنفيذ إستثمارات فى حدود ١٥ مليار جنيه فى مشروعات بنظام المشاركة العامة الخاصة ، حيث تم التوقيع

على عدد من المشروعات العامة التى ستقام بإستثمارات من القطاع الخاص بقيمة ١٥ مليار جنيه ، منها مشروع بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة ، ومستشفيات ومحطات تنقية مياه ومحطات معالجة الصرف الصحى ، وتستهدف الحكومة الإستمرار فى جذب الإستثمارات من الخارج عموماً ، ومن المنطقة العربية على وجه الخصوص ، وبما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنوياً ، بالإضافة إلى سعيها نحو توفير فرص إستثمارية حقيقية فى مشروعات قطاعية ، ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للإستثمار فيها ، ومنها[١]:

أ- فى قطاع البترول توجد مشروعات تكرير وبتروكيماويات وبحث وتنقيب ، ومشروعات غاز يصل إجمالى إستثماراتها إلى ٥٨ مليار دولار .

ب- فى قطاع الموارد والرى توجد مشروعات فى توشكى وشمال سيناء (ترعة السلام) ومشروعات إستغلال حدائق نجع حمادى والقناطر الخيرية وإسنا ، بتكلفة إستثمارية تصل إلى ١٠ مليار جنيه.

ج- هناك مشروعات فى قطاع الطيران المدنى تصل إستثماراتها إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار.

---

(١) د/ إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف – إنعكاسات الأزمة المالية على الإقتصاد المصرى – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر حول "الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية" كلية الحقوق – جامعة المنصورة – إبريل ٢٠٠٩، ص٢٣ – ص٢٧.

د- وفى قطاعات البنية الأساسية ، هناك مشروعات الطرق الحرة وتطوير الموانئ ، ومشروعات النقل النهرى ، ومشروعات السكك الحديدية ، ومترو الأنفاق ، بما يزيد على ٣٠ مليار جنيه.

هـ - فى مجال السياحة ، هناك مشروعات لزيادة الطاقة الفندقية ، بإستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

و- فى مجال التنمية العمرانية والإسكان ، هناك ٩ مشروعات عملاقة لبناء آلاف الوحدات السكنية ، وإنشاء أربع مدن مليونية جديدة ، ومناطق خدمية وترفيهية وتجارية ، ومدينة خيول عربية ، ومدينة طبية عالمية بتكلفة إستثمارية إجمالية ٩٠ مليار جنيه.

ن- فى مجال الزراعة ، هناك مشروعات لتخصيص مساحات من الأراضى فى حدود خمسة آلاف فدان لكل مستثمر ، لإنشاء مشروعات تصنيع زراعى ، بإعتبارها مشروعات كثيفة العمالة.

ح- فى مجال التجارة الداخلية ، هناك مشروع عملاق لإنشاء مناطق لخدمات التجارة الداخلية ، وأسواق تجارية على مستوى كبير ، تتيح الآلاف من فرص العمل.

ز- فى مجال تكنولوجيا المعلومات توجد مشروعات تتجاوز قيمتها ١٠ مليارات دولار.

وتسعى الحكومة لتفعيل دور مكاتب الإستثمار بالمحافظات ، وتفعيل قدرتها على الترويج للإستثمار ، وإصدار تراخيص تأسيس الشركات ، وحل مشاكل الإستثمار ، وإزالة المعوقات ، خاصةً فى القطاعات كثيفة الإستخدامات للعمالة ، كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاع الخدمات ،

كذلك تفويض مجالس إدارات المناطق الصناعية بالمحافظات فى إصدار الموافقة الصناعية ، ومنح تراخيص التشغيل والسجل الصناعى فى المحافظات، مع التأكيد على الآتى:

- تجديد السجل الصناعى لمدة ستة أشهر فى نفس اليوم ، وإصداره لمدة خمس سنوات فور إستكماله.
- منح موافقة فى يوم واحد لجميع المشروعات الصناعية الجديدة ، غير كثيفة الإستخدام للطاقة من هيئة التنمية الصناعية.

من كل ما تقدم يتضح لنا الدور الذى تسعى إليه الحكومة نحو عملية تنشيط كل القطاعات الإستثمارية ، سواءً من ناحية عملية تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى الإستثمار ، أو من ناحية زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع والشركات ، أو من ناحية زيادة الكثافة العمالية من خلال إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة ، أو توسيع ما هو قائم منها بالفعل ، من أجل إستيعاب طاقة العمالة الكثيفة التى ينتجها سوق العمل فى مصر سنوياً ، حيث يقع على عاتق الحكومة توفير ما يقرب من ٦٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً ، ومن ثم تسعى الحكومة إلى مكافحة أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، الذى سوف تتسع رقعته فى مصر ، إذا لم يتم إستيعاب تلك العمالة ، وإتجهت بالتالى إلى ممارسة أنشطة بعيدة عن السجلات والإحصاءات القومية فى مصر ، وبعيدة من ناحية أخرى عن مظلة النظام الضريبى المصرى.

٤- إجراءات الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم من خلال القطاع المصرفى:

ولا يفهم من ذلك أن القطاع المصرفى يحوى أنشطة إقتصادية غير منظمة فى داخله ، ولكن هناك إجراءات تتخذها الحكومة لإصلاح القطاع المصرفى ، من شأنها العمل على مكافحة إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، منها:

أ- التنسيق بين الحكومة والبنك المركزى لتشجيع إتاحة الإئتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، لمساعدتها على التوسع والإنتاج ، وتحقيقاً للتنويع فى محافظ الجهاز المصرفى ، والعمل على إستغلال الفائض الكبير فى السيولة (٤٩% من إجمالى الودائع) فى تمويل مشروعات إنتاجية.

ب- دفع نشاط التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل.

ج- وضع مشروع قانون لتنظيم الرقابة على الأسواق ، والأدوات المالية غير المصرفية.

وبالتالى تحاول الحكومة وضع الخطط اللازمة لتوفير الإئتمان اللازم لتمويل المشروعات ، وخاصةً الصغيرة والمتوسطة ، والتى يتكون من أغلبها نشاط الإقتصاد غير المنظم ، وبالتالى تقدم الحكومة من الحوافز المالية ما يكفى لإندماج تلك المشروعات غير المنظمة تحت مظلة الإقتصاد الرسمى ، ومن ثم فإذا لم تكن تلك المشروعات حائزة على ثقة الحكومة ، من خلال الحصول على ما يلزم لإنشاءها من تراخيص وسجلات وغيره ، فسوف لا تحصل على ما يلزمها من موارد مالية تعد أهم عنصر من عناصر تكوين المشروعات ، كما حاولت من ناحية أخرى أن تتعلم الدرس من الأزمة المالية التى إندلعت

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب الإفراط فى منح الإئتمان العقارى ، فقصرت هذا النوع من الإئتمان على محدودى ومتوسطى الدخل ، بعيداً عن شركات الإستثمار العقارى ، والتى قد يترتب على الإفراط فى منحها للإئتمان حدوث ما لا يحمد عقباه ، من إندلاع أزمات مالية محتملة ، وفى نفس الوقت تجنيب الإقتصاد المصرى أى أزمات مالية قد تتسبب فى إنتشار لأنشطة الإقتصاد غير المنظم.

٥ـ إجراءات الحكومة لمكافحة الإقتصاد غير المنظم فى قطاع السياحة:

إستمراراً لدعمها فى تنشيط قطاع السياحة ، والحفاظ على المعدلات الحالية للنمو فيه ، وفى محاولة منها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، وبالتالى مكافحة أنشطة الإقتصاد غير المنظم التى تتم بعيداً عن مظلة الإقتصاد القومى الرسمى ، قامت الحكومة المصرية بإتخاذ عدداً من الإجراءات فى هذا الشأن ، على النحو التالى[1]:

أ- العمل على الحفاظ على نصيب مصر من الأسواق الكبرى ، عن طريق تكثيف الحملات الترويجية المشتركة مع الوكالات السياحية الكبرى.

ب- تحفيز الطيران المنخفض التكلفة.

ج- الإستمرار فى دعم برنامج الطيران العارض (مرسى علم / طابا / الساحل الشمالى / أسوان).

---

(1) -Al asrag Hussien " Impact of the global financial crisis on the Egyptian Economy" MPRA , Munich personal RePEc Archive, January 2009, p:18.

د – التركيز على أسواق دول أوروبا الشرقية فى المرحلة القادمة ، والدول ذات معدلات النمو المرتفعة ، مثل الصين والهند.

وقد يسأل سائل ما هى علاقة تنشيط قطاع السياحة بمكافحة أنشطة الإقتصاد غير المنظم؟ نقول أنه لا توجد علاقة مباشرة بين هذه وتلك ، فلا شك أن الإستمرار فى التوسع فى حركة السياحة ، وخاصةً الطيران سوف تعمل على توفير وتوليد المزيد من الموارد المالية للدولة ، والتى يمكنها من خلالها توفير البيئة الملائمة للقضاء على كل التوسعات الإقتصادية غير المنظمة ، فالأزمة التى نحن بصددها هى أزمة مالية ، أى هى عبارة عن عجز فى الموارد المالية ، يمكن أن تنشأ عنه أنشطة إقتصادية غير منظمة ، ولكن بوفرة تلك الموارد المالية يمكن القضاء على كل أو معظم تلك الأنشطة غير الرسمية، والتى يمكن أن تنشأ فى ظل الأزمة الراهنة.

أما عن دور الفكر الإسلامى فى مواجهة الأزمة المالية العالمية ، ومن ثم مكافحة الإقتصاد غير المشروع ، الذى قد يترتب على وجود تلك الأزمة ، فسوف نلقى الضوء على هذا الدور بعد الإشارة إلى موقف خبراء الغرب من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لمواجهة تلك الأزمة العالمية ، وذلك على النحو التالى:

- رولاند لاكسين[١]: وفى عنوان تحت مقال "هل حان الوقت لإعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية" يقول فيه "إذا كان قادتنا يسعون حقاً للحد من المضاربة المالية التى تسببت فى الأزمة ، فلا شيئ أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية".

- بوفيس فينست[٢]: وفى مقال تحت عنوان "البابا أو القرآن" يقول فيه "أظن أننا بحاجة أكثر فى هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا إحترام ما ورد فى القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها ، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات ، وما صل بنا الحال إلى هذا الوضع المزرى ، لأن النقود لا تلد نقوداً".

- أليستر دارلينج[٣]: حيث يقول لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الإستعانة بالصكوك الإسلامية .

- أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين فى الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية فى السوق المنظمة الفرنسية.

---

(١) رولاند لاكسين – مقال بعنوان "هل حان الوقت لإعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية" – صحيفة لو جورنال دى فايننس – ٢٥-٩-٢٠٠٨.

(٢) بوفيس فينست – مقال بعنوان "البابا أو القرآن" صحيفة تشالنجر الإقتصادية – مقال إفتتاحى للجريدة فى سبتمبر ٢٠٠٨.

(٣) أليستر دارلينج وزير الخزانة البريطانى – تصريح صادر عن وزارة المالية والخزانة البريطانية – ٢٠٠٨.

ومما سبق يتضح لنا إقتناع العديد من خبراء المال والإقتصاد الغربيين ، على إختلاف مذاهبهم الإقتصادية ، بأن قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية هى الحل الأمثل لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، وفى تطبيقها الطريق السليم نحو الخروج من تداعيات تلك الأزمة الراهنة ، وأن النظام الرأسمالى الذى تبنته معظم دول العالم المتقدم هو الذى ألقى بتلك الدول فى تلك الهاوية.

ولنا فى الموقف الذى إتخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما تعرض للحصار الإقتصادى من كفار قريش الأسوة الحسنة ، وقد تمثل ذلك فى الموقف الذى إتخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما تعرض للحصار الإقتصادى هو والذين آمنو معه فلما عجزت قريش عن قتل النبي صلى الله عليه وسلم أجمعوا على منابذته ومن معه من المسلمين و من يحميه من بني هاشم وبني المطلب، فكتبوا كتاباً تعاقدوا فيه على ألا يناكحوهم و لا يبايعوهم و لا يدعوا سببا من أسباب الرزق يصل إليهم ولا يقبلوا منهم صلحاً ولا تأخذهم بهم رأفة حتى يسلم بنو المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ليقتلوه، وعلقوا الكتاب في جوف الكعبة، والتزم كفار قريش بهذا الكتاب ثلاث سنوات من سنة سبع من البعثة إلى السنة العاشرة من البعثة، وحوصر بنو هاشم و بنو المطلب و من معهم من المسلمين في شعاب مكة، واشتد البلاء برسول الله صلى الله عليه وسلم و الذين آمنوا معه حتى كانوا يأكلون الخبط (ورق الشجر المتساقط) و كان التجار يغالون في أسعار السلع عليهم وكان الأطفال يتضاغون من الجوع، و لم تترك سلعة تصل إليهم. وبعد ثلاث سنوات أجمع بنو قصي على نقض ما تعاهدوا عليه،

فأرسل الله على صحيفتهم الأرضة[١] فأتت على معظم ما فيها من ميثاق و عهد و لم يسلم من ذلك إلا الكلمات التي ذكر فيها اسم الله عز وجل، و لقد أخبر الله سبحانه وتعالى رسوله بذلك و أخبر الرسول عمه أبا طالب، فذهب أبو طالب و معه بعض الصحابة إلى قريش فقالوا لقريش أن يأتوا بالصحيفة و قال لهم أبو طالب إن ابن أخي أخبرني أن الله قد سلط عليها الأرضة فأتت عليها، ففتحوا الصحيفة فوجدوا الأمر كما أخبر الصادق المصدوق، فقالوا: هذا سحر ابن أخيك[٢].

ونستخلص من ذلك الكيفية التى واجه بها رسول الله الحصار الإقتصادى الذى تعرض له هو والذين آمنو من كفار قريش ، وقد تمثل ذلك فى الصبر الذى زرعه فى قلوب المسلمين ، وإيثار الآخرة على الدنيا ، والإلتزام بأوامر الله والتضحية بالمال من أجل طاعة الله ورسوله ، وكان جزاء هذا الصبر والجلد وتحمل المشاق ، أن الله تعلى قد مكنهم من منابع الثروة ، والإستيلاء على عروش الملوك ، وفتح بلاد الروم وفارس ، وصدق الله تعالى

---

(١) الأرضة – النمل الأبيض ، وهى حشرات صغيرة أو متوسطة الحجم تتميز عن غيرها من الحشرات بتماثل شفعى الأجنحة – أنظر الموسوعة العربية ، المجلد الأول ، العلوم البحتة ، علم الحياة ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ١٩٨١.

(٢) د- حسين شحاته – إدارة الأزمات الإقتصادية "مواقف من حياة الرسول" – سلسلة بحوث ودراسات فى الفكر الإقتصادى الإسلامى – مؤسسة دار المشورة ، ٢٠٠٨ – ص٦- ص٧.

إذ يقول فى كتابه الكريم " ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين"[١] .

أما عن دور الفكر الإسلامى والإجراءات التى يمكن إتخاذها فى هذا الشأن ، من أجل مواجهة تلك الأزمة ، بل والوقاية من الوقوع فيها مستقبلاً ، فيمكن إستنباط هذا الدور من خلال تطبيق مبادئ الإقتصاد والسوق الإسلامية ، فلقد أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسس السوق الإسلامى عند هجرته إلى المدينة المنورة لبناء الدولة الإسلامية ، فكان أول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والإيمان ، وسأل صلى الله عليه وسلم عن السوق ، فدلوه على سوق لليهود ، فأمر بإشادة سوق خاص للمسلمين ، وقال "هذا سوقكم فلا ينتقصن ، ولا يضربن عليه خراج"[٢]، كما أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ الحرية الإقتصادية ، فقال "لايبيعن حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"[٣] ، وهنا أقر رسول الله مبدأ الحرية الإقتصادية ، إلا أنها حرية مقيدة بالمصلحة العامة ، فلا يترتب عليها الإضرار بأحد ، أو بالمصلحة العامة ، وعلى أية حال فإنه لابد من تطبيق مبادئ الإقتصاد الإسلامى عند التعامل فى الأسواق ، والتى من أهمها ما يلى[٤]:

---

(١) سورة القصص (الآية ٥) .

(٢) رواه إبن ماجه فى سننه عن إبراهيم بن المنذر الحزامى – أنظر سنن إبن ماجة – كتاب التجارات باب الأسواق ودخولها ، ح رقم ٢٣١٨.

(٣) رواه البخارى عن حكيم بن أبى يزيد عن أبيه – أنظر ، فتح البارى فى شرح البخارى – مرجع سابق ، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، ح رقم ٢٠٤٩.

(٤) د- أحمد الحجى الكردى – أسس النظام الإقتصادى الإسلامى البديل – بحث مقدم لمؤتمر " تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها السلبية"المنعقد من قبل دار

- الاقتصاد الإسلامي بكل مشتملاته هو جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامي العام الشامل، الخُلُقي، والاجتماعي، والتشريعي، الذي لا ينفك جزء منه عن جزء، ولذا لا يمكن إفراده بالبحث من غير إشارة إلى صلته الوثيقة بباقي المبادئ الإسلامية الأخرى.

- المال في الإسلام وسيلة لاستدامة الحياة، وليس غاية لها، والغاية الأولى من الحياة هي الانتظام بأحكام الله تعالى، والانصياع لها، والتمسك بها ، قال سبحانه "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين"(١)، وقال جل من قائل "وابتغ فيما آتاك الله الدار الأخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض ، إن الله لا يحبُ المفسدين"(٢)، ففي هذا بيان شاف إلى أن الخروج على أحكام الله تعالى نتيجته الفساد في الأرض، وهو ما تعاني منه البشرية الآن.

- التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فللإنسان دوافعه ورغباته ، وما يراه محققاً لمصلحته الخاصة ، وقد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة ، فراعى الإقتصاد الإسلامى التوازن التام ما بين المصلحتين ، فمن المعلوم أن ما يملكه الفرد لا يجوز غصبه أو الإعتداء عليه ، كما قال صلى الله

الرقابة للاستشارات الشرعية في غرفة تجارة وصناعة الكويت في ١٨-١٩ / ١١/ ٢٠٠٨م.

(١) سورة الذاريات (الآيات ٥٦-٥٨).

(٢) سورة القصص (الآية ٧٧) .

عليه وسلم فى خطبته يوم عرفة من حجة الوداع " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم ، كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا"[(١)]، وللمالك حق الإنتفاع المشروع، بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة كما أشرنا ، وليس له حق إستخدام ما يملك بطريقة تسبب ضرراً للأخرين[(٢)]، وهذا هو ما يستفاد كمبدأ أصلى من مبادئ الإقتصاد الإسلامى، والذى تسبب عدم الإلتزام به فى وقوع الأزمة المالية الراهنة ، فسياسة الإقتصاد فى الإسلام مبنية على إشباع الحاجات لكل فرد ، بإعتباره إنسان يعيش فى مجتمع معين ، وعلى كسب الثروة لتوفير ما يشبع الحاجات ، وقائمة على فكرة واحدة هى تسيير الأعمال بالأحكام الشرعية ، ومنفذة من كل فرد بدافع تقوى الله تعالى ، دون أن يكون فى ذلك إضراراً بأحد[(٣)].

- أن تخلو المعاملات من بيع الغرر والجهالة[(٤)]، أى الجهل بأى من عناصر البيع ، مثل أن يبيع شيئا غير موجود عند البيع، ومنه المقامرات بأنواعها ،

---

(١) رواه البخارى عن عبدالله بن أبى بكرة عن أبيه – أنظر- فتح البارى فى شرح صحيح البخارى – مرجع سابق ، كتاب العلم ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم رُب مُبلغ أوعى من سامع.

(٢) د- على أحمد السالوس – موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامى – مكتبة دار القرآن للطباعة والنشر ، الطبعة السابعة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٩.

(٣) تقى الدين النبهانى – النظام الإقتصادى فى الإسلام – مرجع سابق ص٦٧.

(٤) سعد الدين محمد الكبى – المعاملات المالية المعاصرة فى ضوء الإسلام – المكتب الإسلامى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص١٥١.

وهو منهى عنه لحديث أبى هُريرة رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر"[١].

- تطبيق منهج الإستثمار الإسلامى السليم ، وهو المنهج الذى لا يترتب على تنفيذه أى مخالفة شرعية، و طرق الاستثمار الإسلامية كثيرة متعددة، تلبي كامل متطلبات البشر، في كافة البيئات والأزمنة، على مختلف العادات والأعراف، لأنها من تشريع خالق البشر، الذي يعرف متطلباتهم وما يصلحهم وما يحتاجون إليه، وهي منضبطة بشروط تجعلها موجهة في تأمين مصالح الناس بعدالة، دون جنوح أو إضرار أو إفساد، ولا يجوز استعمالها إلا بشروطها وضوابطها[٢]، ومنها منع الغش والتدليس ، فقد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على صُبرة طعام ، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال "ماهذا يا صاحب الطعام ؟ قال أصابته السماء يا رسول الله ، فقال أفلا جعلته فوق الطعام كى يراه الناس ، ومن غش فليس منى"[٣]، كما قال صلى الله عليه وسلم "البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما ، وإن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما"[٤]، وكذلك منع بيع النجش ، وهو كما

---

(١) رواه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه ، أنظر – محمد بن على بن محمد الشوكانى – نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار – كتاب البيوع ،باب النهى عن بيوع الغرر – مرجع سابق – ج٥ ، ص١٤٣.

(٢) د- أحمد الحجى الكردى – أسس النظام الإقتصادى الإسلامى البديل – ص٤.

(٣) رواه الإمام مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه.

(٤) رواه الإمام مسلم عن عبدالله بن الحارث عن حكيم بن حزام – كتاب المساقاة ، البيعان بالخيار مالم يتفرقا.

عرفه الحنفية أن تسام السلعة بأزيد من ثمنها ، وأنت لا تريد شرائها ليراك الآخر فيقع فيه ، وكذلك فى النكاح وغيره[١]، وعرفه المالكية بأن يزيد أحد فى سلعة ، وليس فى نفسه شراؤها، يُريد بذلك أن ينفع البائع ويضر المشترى[٢]، وهذا بلا شك يُعد نوع من الكذب والإحتيال للربح الوفير بغير حق ، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله "لا تلقوا الركبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد .....".[٣]

فالغش والتدليس والغرر وبيع النجش على هذا النحو محرم فى الشريعة الاسلامية السمحاء ، من ناحية أخر فقد أباح الشرع للفرد الحرية الإقتصادية ، وذلك على نحو لا يترتب عليه إضراراً بأحد كما أشرنا سالفاً ، كذلك لا تتدخل الدولة فى تلك الإستثمارات التى يقوم بها الفرد بشكل يترتب عليه تقييد حريته أو حرمانه من تحقيق أرباحه ، خاصةً عندما ما كان تحقيق تلك الأرباح قد تم فى شكل شرعى ، فقد حدد رسول الله الحد الأدنى مما يشترك به الناس كلهم ، وذلك فى إشارة لمسئولية الدولة تجاه أفرادها ،

---

(١) إبن نجيم الحنفى – البحر الرائق شرح كنز الدقائق – دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ج٦ ، ص١٠٧.

(٢) إبن رُشد الحفيد – بداية المجتهد ونهاية المقتصد – مرجع سابق ، ج٣ ، ص٢٢٣.

(٣) رواه أبى هريرة رضى الله عنه – متفق عليه ، أنظر- أبى محمد عبد الغنى المقدسى الجُماعيلى الحنبلى – عُمدة الأحكام من كلام خير الأنام – كتاب البيوع ، باب ما نهى عنه من البيوع ، ح٢٥٦.

فقال "الناس شركاء فى ثلاثة الماء والكلأ والنار"[١]، والمقصود هنا أن الناس شركاء فى ذلك دون أن تتدخل الدولة فى هذا الشأن بشكل يترتب عليه الإضرار بالناس ، أو الإنتقاص من حقوقهم ، وقد كره إبن خلدون دخول الحكومات فى مجال الإستثمار ، لما فيه من ضرر للرعية ، وإفساد للجباية[٢]، ويتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة ، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال[٣]، وهذا بلا شك يشير إلى إحترام الإسلام لملكية الفرد ، فكما أن هناك ملكية عامة للأمة ، فهناك أيضاً ملكية خاصة بالفرد ، له أن يتولاها كيفما شاء[٤].

فتلك المبادئ وغيرها من أساسيات الإقتصاد الإسلامى ، لا شك أن العالم الآن فى أشد الحاجة إليها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ، والتى حلت بجميع إقتصاديات العالم ، سواءً المتقدم منه أو النامى ، والتى يترتب على تطبيقها منع المعاملات المالية المعاصرة المحرمة من وجهة النظر الإسلامية ، وفى مقدمتها المعاملات الربوية ، والتى كانت السبب الرئيسى وراء إندلاع

---

(١) رواه أحمد وأبو داؤود ، أنظر الإمام الحافظ إبن حجر – شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام – للشيخ عبد المحسن بن عبدالله الزامل – باب إحياء الموات ، الناس شركاء فى الماء والكلأ والنار ، ص٦٩.

(٢) إبن خلدون – المقدمة – تحقيق عبدالله الدرويش – دار يعرب للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ، ٢٠٠٤ ، ج١ ، ص٤٦٨ – ص٤٧٣.

(٣) د- سامر مظهر قنطقجى – ضوابط الإقتصاد الإسلامى فى معالجة الأزمات المالية – دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولة ، ٢٠٠٨ ، ص١٧ – ص١٨.

(٤) تقى الدين النبهانى – النظام الإقتصادى فى الإسلام – مرجع سابق ص٦٨.

تلك الأزمة ، حيث جرى وجهاء الرأسمالية وراء تجميع المكاسب من الأموال بأى طريقة ، سواءً كانت تلك الطريقة مما أكد الشرع الحنيف على تحريمها أو حلها ، وفى سبيل مواجهة تلك الآثار المترتبة على الأزمة المالية قام بعض الباحثين المعاصرين فى مجال الإقتصاد الإسلامى بطرح بعض الحلول اللازمة لمواجهة الأزمة على النحو التالى[1]:

١- ضخ السيولة النقدية فى الأسواق المالية لمواجهة المسحوبات المالية من قبل المودعين.

٢- إلزام البنوك بالتوقف عن بيع الديون ، فبيع الديون محرم فى الشريعة الإسلامية ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ ، أى بيع الدين بالدين.

٣- إلزام البنوك بالتوقف عن خلق النقود ، حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع ، مع منع الإقراض مقابل السندات ، لقيامه على الربا.

٤- إلزام المؤسسات المالية بإستخدام صيغ التمويل الإسلامى ، وهى التى تعتمد فى المصارف الإسلامية ، من مرابحات ومشاركات وإستصناع ، وما شابهها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا.

---

(١) د- محمد البلتاجى – ١٠ مقدمات من الإقتصاد الإسلامى لمواجهة الأزمة المالية العالمية – موجود عند د- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية ، وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادى الغربى والإسلامى – جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٨.

٥- إيجاد جهاز رقابى فاعل لمراقبة الأسواق ، على غرار وظيفة المحتسب ، الذى كان سائداً فى الدولة الإسلامية ، والذى يعرف بأنه الشرطة الموكلة بالأسواق ، والذى يتعامل مع المنكرات الظاهرة[١].

٦- نشر ثقافة الإقتصاد الإسلامى ، والتى منها الدعوة إلى الإلتزام بضوابط الإستثمار والإنتاج والتوزيع والإستهلاك ، وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.

٧- نشر ثقافة التعاون بين أبناء المجتمع لإدارة الأزمة الراهنة.

٨- إعتماد سياسة ضريبية عادلة تفرض على القادرين ، وتسهم فى تحريك عجلة النشاط الإقتصادى.

تلك هى أهم الإجراءات والحلول التى يمكن أن تتخذ لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، من وجهة نظر الفكر الإسلامى ، والتى إن تم الأخذ بها وتطبيقها بالشكل السليم ، الذى لا يترتب عليه أى مخالفة شرعية لنصوص الكتاب والسنة المطهرة ، فسوف لا تُبتلى تلك المجتمعات عامةً ، والمجتمع الإسلامى بوجه خاص ، بأى من الأزمات التى تجتاح جميع مناطق ودول العالم فى السنوات الأخيرة ، وسوف لا تنشأ أية أنشطة إقتصادية غير منظمة (غير شرعية) فى هذا الشأن ، فتلك المبادئ السالفة للإقتصاد الإسلامى تعد منهجاً إذا تم السير عليه ، فلن يكون هناك أية مشاكل إقتصادية تواجه المجتمع

---

(١) د- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية ، وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادى الغربى والإسلامى – مرجع سابق ص٩.

، سواءً كانت مشكلات متعلقة بالبطالة ، أو بنقص الموارد المالية ، أو بأى نوع من أنواع العجز الإقتصادى الذى يمكن أن يصيب المجتمعات ، وتنشأ عنه بالتالى إنتشاراً غير شرعيا لكثير من الأنشطة الإقتصادية.

الخاتمة

فى هذه الدراسة تم بحث التداعيات الإقتصادية للأزمة المالية العالمية التى إنطلقت شرارتها من قلب الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما عُرف بأزمة الرهون العقارية ، وكان من أهم تداعياتها إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، والذى تمثل فى الدخول غير الرسمية التى نتجت عن مساهمة العاملين غير الرسميين ، والذين مثلوا النتيجة غير المباشرة لحدوث تلك الأزمة المالية العالمية ، وقد تناولنا تلك الدراسة فى ثلاثة مباحث ، إستعرضنا فى الأول منهما لظاهرتى الأزمة المالية العالمية والإقتصاد غير المنظم ، من حيث حقيقة ومفهوم كلاً منهما ، وعرفنا أن تلك الأزمة نتجت عن الإفراط فى قروض الرهن العقارى فى الولايات المتحدة ، والتى كان لا يقابلها الضمانات الكافية لسداد تلك القروض من جانب المقترضين ، مما ترتب عليه حدوث تلك الأزمة ، المتمثلة فى نقص السيولة المالية لدى المؤسسات المالية ، سواءً فى الولايات المتحدة أو فى غيرها من الإقتصادات المرتبطة معها بعلاقات دولية ، كما عرفنا أن الإقتصاد غير المنظم يتمثل فى تلك الأنشطة التى تدر دخلاً لا يُسجل فى الإحصاءات القومية فى الدول ، وقد كان للأزمة المالية دوراً فى إنتشار تلك الأنشطة على النحو المبين فى الدراسة .

ثم تعرضنا بعد ذلك فى المبحث الثانى للآثار الإقتصادية المترتبة على وجود الأزمة المالية ، سواءً فى دول العالم المتقدم أو النامى ، وقد كان التأثير قوياً فى الإقتصادات المتقدمة عنه فى الإقتصادات النامية ، وتبين لنا أن الأزمة قد ساهمت سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر فى إنتشار أنشطة

الإقتصاد غير المنظم فى جميع الدول على إختلاف مستوياتها ونظمها الإقتصادية ، كما إتضح لنا أن الأزمة المالية كانت ذات تأثير على متغيرات الإقتصاد القومى فى مصر ، وهذا ما إتضح لنا من إستعراض بيانات الناتج المحلى ، أو بيانات القطاع المالى ، سواءً فى القطاع المصرفى أو سوق الأوراق المالية أو حتى على معدلات البطالة أو حجم الإيرادات الضريبية ، وقد كان للفكر الإسلامى دوراً فى بيان موقفه تجاه أحداث تلك الأزمة ، واستكمالاً لمتطلبات الدراسة فقد عرضنا فى المبحث الثالث بعض السياسات اللازمة لمواجهة تأثيرات تلك الأزمة على الإقتصاد المصرى ، وخاصة فيما يتعلق بإنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم ، وهذا ما إتضح لنا من حزمة الإجراءات التى إتخذتها الحكومة المصرية فى هذا الشأن من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

المراجـــــــــــــع

أولاً : المراجع العربية والشرعية والدوريات:

- القرآن الكريم.
- الإمام الطبرى – جامع البيان عن تأويل آى القرآن – مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة.
- الإمام أبو عبدالله القرطبى – تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن)- تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركى – مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦.
- الإمام أبى عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى الجعفى – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – صحيح البخارى – بيروت ، ١٩٨١م.
- إبن حجر العسقلانى – فتح البارى شرح صحيح البخارى – دار طيبة للطباعة والنشر ، الرياض ، بدون سنة نشر.
- الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيرى النيسابورى – صحيح مسلم بشرح النووى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ٢٠٠٠.
- السنن الكبرى – أنظر كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى – المحقق أبى إسحاق الطيبى – طبعة بيت الأفكار الدولية – ٢٠٠٥.
- إبن نجيم الحنفى – البحر الرائق شرح كنز الدقائق – دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ج٦.

- الإمام الشوكانى محمد بن على بن محمد – نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ح مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة.
- الإمام فخر الدين الرازى – مختار الصحاح – طبعة مصر ، ١٨٩٠.
- الإمام الحافظ أبو محمد زكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى – الترغيب والترهيب – طبعة بيت الأفكار الدولية للطباعة والنشر والتوزيع – بدون سنة نشر.
- الإمام على بن عمر أبوالحسن الدارقُطنى البغدادى – سنن الدارقطنى – تحقيق السيد عبدالله هاشم اليمنى – دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٦٦.
- الإمام شمس الدين السرخسى – المبسوط – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ج١٣.
- الإمام شهاب الدين الصنهاجى القرافى – أنوار الفروق فى أنواء الفروق – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١.
- الإمام جمال الدين محمد بن الإمام جلال الدين المعروف بإبن منظور الأفريقى المصرى – لسان العرب – المطبعة المنيرية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٠٢هـ.
- الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى – المعجم الأوسط – مطبعة دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ.
- الإمام تقى الدين بن تيمية – القواعد النورانية الفقهية – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٤.

- الإمام تقى الدين أبو الحسن على بن عبد الكافى السبكى – تكملة المجموع شرح المهذب – مطبعة التضامن الأخوى – مصر ، ج٩.
- الإمام الشاطبى – كتاب الإعتصام – دار إبن الجوزى للنشر والتوزيع ، الجزء الثانى.
- إبن رُشد الحفيد – بداية المجتهد ونهاية المقتصد – دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣.
- يوسف القرضاوى – فقه الزكاة – دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣.
- أحمد الحجى الكردى – أسس النظام الإقتصادى الإسلامى البديل – بحث مقدم لمؤتمر " تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها السلبية"المنعقد من قبل دار الرقابة للاستشارات الشرعية في غرفة تجارة وصناعة الكويت في ١٨-١٩ / ١١/ ٢٠٠٨م.
- أمير الفونس عريان – أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفى – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر حول "الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية" كلية الحقوق – جامعة المنصورة – إبريل ٢٠٠٩.
- التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى – سنوات مختلفة.
- إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف – إنعكاسات الأزمة المالية على الإقتصاد المصرى - ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر حول

"الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية" كلية الحقوق – جامعة المنصورة – إبريل ٢٠٠٩.

- الموسوعة العربية ، المجلد الأول ، العلوم البحتة ، علم الحياة ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ١٩٨١.

- النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى – يناير ٢٠١٠.

- أليستر دارلينج وزير الخزانة البريطانى – تصريح صادر عن وزارة المالية والخزانة البريطانية – ٢٠٠٨.

- بوفيس فينست – مقال بعنوان "البابا أو القرآن" صحيفة تشالنجر الإقتصادية – مقال إفتتاحى للجريدة فى سبتمبر ٢٠٠٨.

- تقى الدين النبهانى – النظام الإقتصادى فى الإسلام – دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، لبنان ، الطعة السادسة ، ٢٠٠٤.

- تقارير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية – وزارة التنمية الإقتصادية – سنوات مختلفة.

- تقارير التشغيل والبطالة – وزارة القوى العاملة والهجرة – سنوات مختلفة.

- جمال الدين محمد محمود - المعاملات المصرفية المعاصرة وحكمها في الشريعة الإسلامية ، مجلة الهدي الإسلامي ،الهيئة العامة للأوقاف،العدد السادس ،طرابلس،ليبيا ، ١٩٧٤.

- حسين حسين شحاتة – الإقتصاد الخفى (غير المشروع) فى ميزان الإسلام - دراسات فى الفكر الإقتصادى الإسلامى – مؤسسة دار المشورة – بدون سنة نشر.

- حسين شحاته – إدارة الأزمات الإقتصادية "مواقف من حياة الرسول" – سلسلة بحوث ودراسات فى الفكر الإقتصادى الإسلامى – مؤسسة دار المشورة ، ٢٠٠٨.

- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – بحث مقدم إلى مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادى الغربى والإسلامى " جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ١٤٣٠هـ.

- رولاند لاكسين – مقال بعنوان "هل حان الوقت لإعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية" – صحيفة لو جورنال دى فايننس – ٢٥-٩-٢٠٠٨.

- سامر مظهر قنطقجى – ضوابط الإقتصاد الإسلامى فى معالجة الأزمات المالية – دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولة ، ٢٠٠٨.

- سعد الدين محمد الكبى – المعاملات المالية المعاصرة فى ضوء الإسلام – المكتب الإسلامى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

- صالح العلى – أثر الأزمة المالية العالمية فى الفقر والبطالة ووسائل معالجتها فى الإقتصاد الإسلامى - بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من ٨ – ٩ جمادى الثاني ١٤٣٠هـ - الموافق لـ١ – ٢ / ٦/ ٢٠٠٩م.

- على أحمد السالوس – موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامى – مكتبة دار القرآن للطباعة والنشر ، الطبعة السابعة ، ٢٠٠٢.

- عبدالله سليمان المنيع – بحوث فى الإقتصاد الإسلامى – المكتب الإسلامى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ، بيروت.
- عبد الحميد براهيمى – العدالة الإجتماعية والتنمية فى الإقتصاد الإسلامى – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧.
- قرارات مجمع الفقه الإسلامى الدولى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى رقم ٩٢/ ٤/ ١١ فى دورته الحادية عشر بتاريخ نوفمبر ١٩٨٨م.
- ماجدة شاهين – تعظيم الإستفادة من الموارد البشرية – مركز دعم القطاع الخاص فى مجالات التجارة – الغرفة الأمريكية – القاهرة – ٢٠٠٩.
- منصور المغاورى – الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة – دراسة ميدانية على بعض قرى شمال سيناء – المجلة الجنائية القومية – المجلد الثالث والأربعون – العدد الثانى عام ٢٠٠٠.
- محمد البلتاجى – ١٠ مقدمات من الإقتصاد الإسلامى لمواجهة الأزمة المالية العالمية – موجود عند د- حسن محمد الرفاعى – دور الفكر الإقتصادى الإسلامى فى إدارة الأزمة الإقتصادية الراهنة – بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية ، وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادى الغربى والإسلامى – جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٩.
- محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى – أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن – دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،١٤٢٦هـ ج١.
- محمد عبد الحليم عمر – قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية - نـدوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية»،

والمنعقدة بمركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى – جامعة الأزهر الشريف يوم السبت ١١ من شوال ١٤٢٩هـ الموافق ١١ من أكتوبر ٢٠٠٨م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alexis Arieff & Martin A. Weiss & Vivian C. Jones " The Global Economic Crisis" Impact on Sub-Sahran Africa and global plicy responses" CRS Report for Congress, prepared for member and Committees of Congress, Congressional research service, August 2009.

- Abdul Adamu " The effects of global financial crisis on Nigerian Economy " Graduate assistant, department of business administration, Nasarawa State University, Keffi, Nasarawa State ,2009.

– Al asrag Hussien " Impact of the global financial crisis on the Egyptian Economy" MPRA , Munich personal RePEc Archive, January 2009

- Boamah Byran and Others " Estimating the size of the Hidden economy in Barbados " Examining the Impact of Taxation on Income Distribution in Barbados draft Paper – Central Bank of Barbados – research department – 2002.

- Chabber A. Ghosh and Palanivel T. " The global Financial Crisis and the Asia-Pacific region" A synthesis Study Incorporating Evidence from country case studies, UNDP, regional Center in Asia and the Pacific, 2009.
- Cogan Philip " The Demand for Currency relative to the Total Money Supply " The Journal of Politcal economy – Vol . LXVI- No. (4) .1985. - Colin C. Williams " Tackling the Underground Economy in Deprived populations: A critical evaluation of the deterrence approach " Public administration and Management: An Interactive Journal Vol.9، No.(3)، 2004.
- Chandra A. "Global Economic Crisis, Civil society and Economic Governance in Asian"Re-embedding the market" Paper given at "Re-embedding the market research project, 2009.
- Caprio G. and Klingebiel D. "Bank in Solvencies: cross-Country experience" Policy research, Working paper No.(1620), World Bank , Washington D.C. 1996.

- Duncan Green, Richard King, Miller Dawkins "The Global Economic Crisis and developing countries:Impact and response" Working paper for consultation, Oxfam research report, Oxfam Australia, February 2010.

- Dirk Willem " The Global Financial Crisis and developing countries " Which countries are at risk and what can be done? ODI Overseas Development Institute, Background not, October 2008.

- Dick Nanto " The Global Financial Crisis: Analysis and policy implications " Congressional research service , CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, October 2009.

- Dennis C. Blair" Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate select Committee on Intelligence" Director of national Intelligence, Washington D.C., 12 February 2009.

- Davids and Victoria I. " Bank Lending during the financial crisis of 2008" National Bureau of economic research (NBER), 2008.

- Eichengreen B. Rose and C. Wyplosz " Exchange rate mayhem:The antecedents and aftermath of speculative attacks" Journal Economic policy 21, 1995.
- Eichengreen B. Rose and C. Wyplosz " Contagious currency crisis " Scandinavian Journal of Economics 98 No.(4), 1996.
– EJN "The Social impact of the global financial crisis on the SADC Region, Capetown" Economic justice network of FOCCISA Fellowship of Christian councils in Southern Africa 2009.
- Friedrich Schneider with Dominik Enste " Hiding in the Shadows the growth of the Underground Economy " (IMF) International Monetary Fund – March 2002.
- Feeny Simon " The impact of the global economic crisis on the Pacific region" Oxfam Australia, Melbourne, Australia, February, 2010.

- George Soros" The new paradigm for financial markets: The credit crisis of 2008 and what it means?" New York: Public affairs, 2008.

- IOM " Summary in the impact of the global financial crisis on Migration " World Migration 2008 : Managing Laboure Mobility in the evolving global economy (IOM Geneva 2008) IOM policy Brief, January 2009.

- International Monetary Fund " Global Financial Stability report: Responding to the financial crisis and measuring systemic risks" Summary Version, Washington D.C. April 2009.

- Jochen Andritzky & John Kiff, Loura Kodres and Others " Policies to Mitigate Procyclicality" International Monetary Fund , IMF, Staff Position Note SPN/09/09, Washington D.C. May 2007.

- John B. Taylor "The Financial crisis and the policy responses: An empirical analysis of what went wrong" Stanford University, November 2008.

- Jianwei Zhuge & Thorsten Holz & Chengyu Song and Others " Studying Malicious Websites and the Underground Economy on the Chinese Web "

Institute of Computer Science and Technology Beijing، China December 3، 2007.

- Kindle Berger C.P. and Aliber R. " Manias, Panics, and Craches: A History of Financial Crisis" 5th , 2005, Wiley , ISBN 0471467146.

- Kee Kuan Foong " Effects of global financial crisis, Reforms of rules and Regulation can overt similar crisis in the future " Institute of Economic Research , Malaysia, March 2009.

- Kaminsky G. Lizondo & M. Reinhart " Leading indicators of currency crisis " IMF, Staff Papers 45/1, International Monetary Fund, Washington D.C. 1998.

- Kaminsky G. Lizondo & M. Reinhart " The Twin Crisis: The causes of banking and balance-of-Payments problems" American Economic review No.89, 1999.

- Kawai M." Global Financial Crisis and Implication for Asian" Published by Institute of Southeast Asian Studies, Asian Studies Center, Singapore, November 2008.

- Lucjan T. Orlowski " Stages of the Ongoing global financial crisis: Is there a Wandering asset bubble?" Discussion paper No.11, Hall Institute for economic research, September 2008.
- Lestano Jan Jacobs and Gerard H. Kuper "Indicators of financial crisis do Work ! An early-warning system for six Asian Countries" Department of Economics, University of Groningen, December 2003.
-Laeven L. and Valencia F. " Systemic banking crisis: A new database " International Monetary Fund, Working Paper 08, 2009.
- Mark Zandi " Financial Shock: A 360 look at the subprime mortgage implosion, and how to avoid the next financial crisis" Harlow: Financial Times prentice Hall,2008..
- Marc Labonte " Financial Turmoil: Federal reserve policy responses" CRS, Report RL 34427. The Fed Trillion, The Washington Post, May 2009.
- Perkins D.H. "The Global Economic Crisis and the development of Southeast Asia " In Tellis A.J.

Marble and T. Tanner " Economic Meltdown and Geopolitical stability, Seattle, AW- The National Bureau of Asian research, 2009.

– Patrick Frank & Robert Rehrmann & Erik Timme and Others " Understanding the global financial crisis and its impact on Maryland " Departmentof legislative services office of policy analysis Annapolis, Maryland, October 2008.

- Robert Shiller " The Subprime Solution: How today Global Financial Crisis happened, and what to do about it" The quarterly Journal of Austrian Economics 12, No.1, 2009.

–Robert J. Shiller " The Subprime solution: How today global financial crisis happened and what to do about it? " Princeton, NJ : Princeton University Press, 2008.

- Steven Radelet and Jeffrey Sachs " The East Asian financial crisis: Diagnosis, Remedies, Prospects" Harvard Institute for International development, April 1998.

- Sakai K. Reppelin Hill "Global Financial Crisis and proposed ADB response" ADB, Asian Development Bank, January 2009.
- Sirimanne Shamika " Emerging issue: The gender perspectives of the financial crisis" Commision on the status of women fifty-third session, United Nation economic and social Commission for Asia and the Pacific , New York, March 2009.
- U.S.A. "Conference Board" National Bureau of Economic research, 2010.
- Vesa K. anniainen and Jenni Paakkonen " Determinants of Shadow Economy: Theory and evidence " department of Economics Fin – 00014 – University of Helsinki Finland . 2004.
- Zhang Z. " Speculative attacks in the Asian Crisis" IMF, Working paper No.189, International Monetary Fund, Washington D.C. 2001.
- Zeo Elena Horn " No Cushion to fall back on the global economic crisis and informal workers " Inclusive

cities study, women in informal imployment: Globalizing and Organizing (WIEGO) August 2009.□

المحتويات

مسلسل	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٦٩٣
٢	المبحث الأول: التحليل النظرى لظاهرتى الأزمة المالية والإقتصاد غير المنظم مع الإشارة لموقف الفكر الإسلامى.	٦٩٦
٣	المطلب الأول: الإطار النظرى لظاهرة الأزمة المالية العالمية.	٦٩٦
٤	أولاً: حقيقة الأزمة المالية العالمية.	٦٩٦
٥	ثانياً: الولايات المتحدة وإجراءات مواجهة الأزمة المالية العالمية	٦٩٩
٦	ثالثاً: أسباب الأزمة المالية العالمية.	٧٠٤
٧	رابعاً: المراحل التى مرت بها الأزمة المالية العالمية.	٧١١
٨	خامساً: أنواع الأزمات المالية.	٧١٦
٩	المطلب الثانى: تحليل مفهوم الإقتصاد غير المنظم وأنواعه مع بيان موقف الفكر الإسلامى.	٧١٩
١٠	أولاً: مفهوم الإقتصاد غير المنظم فى الفكر الوضعى والإسلامى.	٧١٩
١١	ثانياً: أنواع الإقتصاد غير المنظم.	٧٢٤

مسلسل	الموضوع	الصفحة
١٢	المبحث الثانى: الآثار الإقتصادية للأزمة المالية وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم مع بيان موقف الفكر الإسلامى	٧٣٤
١٣	أولاً : أثر الأزمة المالية على بعض الإقتصادات النامية وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم	٧٣٤
١٤	ثانياً:أثر الأزمة المالية على بعض الإقتصادات المتقدمة وإنعكاساتها على الإقتصاد غير المنظم	٧٥٢
١٥	ثالثاً: آثار الأزمة المالية على الإقتصاد المصرى.	٧٧١
١٦	المبحث الثالث: سياسات مواجهة الإزمة المالية فى مصر ومكافحة الإقتصاد غير المنظم المترتب عليها مع الإشارة لموقف الفكر الإسلامى	٨٠٦
١٧	أولاً: دور الأزمة المالية فى إنتشار أنشطة الإقتصاد غير المنظم فى مصر	٨٠٦
١٨	ثانياً: دور الحكومة المصرية فى مواجهة الأزمة المالية ومكافحة الإقتصاد غير المنظم	٨١٤
١٩	الخاتمـــــة	٨٤٠
٢٠	المراجـــــــــــع	٨٤٢
٢١	المحتويـــــــــات	٨٥٩